حسام سعيد النعيمي

النواسخ

في كتاب سيبويه

١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م
ساعدت جمعية الأماني على طبعه

دار الرسالة للطباعة - بغداد

حسام سعيد النعيمي

النواسخ

في كتاب سيبويه

١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م

ساعدت جمعية الأماني على طبعه

دار الرسالة للطباعة - بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لم يكن كتاب سيبويه منذ الساعات الاولى لظهوره الا العين الثرة الكريمة لكل ظامىء أراد الري من علم النحو او الصرف ، ولقد عرف الناس لهذا الكتاب فضله يوم ظهر ويوم انتشر ثم يوم انشغل الناس بالحواشي وحواشيها والشرح وشروحها ، فلقد كان الكتاب في خلال ذلك كله المنارة التي يتطلع إليها السالكون في هذا السبيل والمعين الذي ينهلون منه في دراساتهم وتآليفهم .

وحين بدأت النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر شاء الله أن يذيع هـــذا الكتاب وينتشر كما ذاع وانتشر بين أبناء العربية فى عصورها الزاهرة ، فتنبه الى أهمية نشره المستشرق الفرنسي (هرتويغ درنبرغ) فكانت الطبعة الاولى للكتاب سنة ١٨٨١م حيث ظهر الجزء الاول ثم جاء الجزء الثاني سنة ١٨٨٩ ، ثم توالت بعد ذلك طبعات الكتاب فكانت طبعة كلكتا سنة ١٨٨٧م بتحقيق كبير الدين أحمد ، تبعتها الترجمة الالمانية للكتاب سنة ١٨٩٥م قام بها المستشرق الالماني (جوستاف يان) ثم جاءت طبعة بولاق سنة ١٨٩٨ ـ ١٩٠٥م أشرف على طبعها محمود مصطفى وقد أعيدت هذه الطبعة في بغداد بالاوفيست سنة ١٩٦٥م ثم كانت الطبعة السادسة بتحقيق وشرح عبد السلام محمد

هارون حيث ظهر الجزء الاول منها سنة ١٩٦٦م ، ولقد كان هذا الجهد المبذول في اخراج الكتاب مما حفزني على الاسهام بالقسط الذي أستطيعه في دراسته والتعمق بجانب منه مشاركة في احياء تراثنا اللغوي ، فكان موضوع الرسالة : النواسخ في كتاب سيبويه .

ولم تكن دراسة الكتاب بالامر السهل الميسور فلقد كان المبرد (٢٨٥ هـ) يقول لمن اراد دراسته عليه : هل ركبت البحر ؟ . . استصعابا لما فيه ، فكيف بمن اراد دراسته في عصرنا هذا الذي بينه وبين المبرد مايزيد على مائة والف سنة ؟ ولقد تبين لي صدق هذا الوصف خلال دراستي هذه .

ان المشكلة الرئيسية التي واجهتني ـ واحسب انها تواجه كل دارس للكتاب ـ هي تشابك الابواب والمواضيع فتجد الموضوع الواحد منتشراً في أبواب متفرقة من الكتاب مما يستنزف من الباحث الجهد الكبير والوقت الكثير ليظفر بالموضوع متكاملا ولكي يبدي رأي سيبويه أو يستخرج مذهبه على الوجه الاصح ، هذه المشكلة لاتواجه الباحث في وقتنا هذا فحسب بل انها واجهت كبار أئمة النحو كابن هشام وابن عقيل والسيوطي وغيرهم ، فمثلا يجمع هؤلاء الأئمة على أن مذهب سيبويه في لات انها لاتعمل الا في لفظ الحين بناء على قوله (... وذلك مع الحين خاصة ، لاتكون لات الا مع الحين تضمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين) وذلك في الصفحة الثامنة والعشرين من الجزء الاول ، الا أن الباحث المتخصص في موضوع معين من هذا الكتاب الضخم والسفر الجليل حين يمضي متتبعاً كل كلمة قالها فيها يتعلق بموضوعه تطالعه كلمة سيبويه التي تدل دلالة قاطعة على انه انما

كان يعني بالحين أسماء الزمان وليس اللفظ وذلك بعد أن تمضي على كلمته الاولى ستون وثلاثمائة صفحة يقول في الصفحة ٣٨٤ من الجزء الاول : (وكما ان لات ان لم تعملها في الاحيان لم تعمل فيما سواها فهي معها بمنزلة ليس فاذا جاوزتها فليس لها عمل) فلو أراد لفظ الحين ماجمع .

مشكلة أخرى تواجه الباحث لاتقل أهمية عن سابقتها تلك هي اسلوب الكتاب فعلى أن عبارته قد تكون أحياناً ميسورة الفهم واضحة كفلق الصبح الا ان فيه احياناً أخرى من الايجاز مايصل الى حد قد يعسر فهمه ، ومن الاسهاب والاسترسال في الكلام والخروج عن الموضوع الى مواضيع أخرى مايكاد ينسى الباحث أصل المسألة ، ومن ثم فانه لابد لمن يريد أن يدرس الكتاب دراسة وافية من أن يرجع الى شروحه ، وهكذا وجدتني ارجع الى شرح السيرافي (مخطوط . دار الكتب المصرية برقم ١٣٧ نحو) وشرح الرماني (مصور . بمجمع اللغة العربية بالقاهرة رقم ١٨٣ نحو) ، وشرح شواهد الكتاب المسمى تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري في حاشية الكتاب من طبعة بولاق ولقد افدت من هذه الكتب كثيراً في فهم عبارة سيبويه ، كذلك استفدت من المقتضب للمبرد (مخطوط . دار الكتب المصرية برقم ١٩٠٩ نحو) لمعرفة الاراء التي تتبع فيها سيبويه ، والانتصار لابن ولاد (مخطوط دار الكتب المصرية برقم ٧٠٥ نحو تيمور) لارى دفاعه عن مذهب سيبويه ونقضه لاعتراضات المبرد ، ومعاني القرآن للفراء (مصور . دار الكتب المصرية برقم ٢٤٧٧١ ب نحو) لاستبين رأيه في عدد من المسائل المختلف فيها بين البصريين والكوفيين ،وأسرار العربية والانصاف

لابن الانباري للغرض نفسه ، وكان علي أيضاً ان ارجع الى بعض كتب الحدود في النحو لتثبيت حد المبتدأو الخبر والعامل فيهما لمعرفة الوجه في اصطواسلاح النخ فاستعنت بكتاب الحدود في النحو للرماني (مخطوط مكتبة المتحف ببغداد رقم ٧٧٨ مجموعة) والحدود النحوية للفاكهي (مخطوط . دار الكتب المصرية رقم ١٩٥٠ نحو) ، وفي البحث عن تاريخ اصطلاح النواسخ استفدت من كتاب شرح العمدة لابن مالك (مخطوط . مكتبة المتحف ببغداد رقم ٥٣٧) وعدد من معجمات اللغة منها العين للخليل (مخطوط . مكتبة المتحف ببغداد رقم ٧٧٣،٥٠٩) والمحيط للصاحب بن عباد (مخطوط . مكتبة المتحف ببغداد رقم ٥٢٨)، ومما انتفعت به أيضاً الخصائص وسر الصناعة لابن جني ، وشرح المفصل لابن يعيش وشرح الكافية لرضي الدين الاسترابادي وهمع الهوامع للسيوطي وشروح الفية ابن مالك وحواشيها لابن الناظم ، وابن عقيل ، وابن هشام ، والازهري ، والاشموني ، والصبان .

وحين استكملت مادة البحث بدأت الكتابة مسترشداً بالتوجيهات القيمة التي كان يسديها الي الاستاذان المشرفان الدكتور خليل يحي نامي والدكتور حسين نصار ، فقسمت الرسالة الى بابين ، الباب الاول مادة النواسخ في كتاب سيبويه ، والباب الثاني موقف النحويين من مادة الكتاب في النواسخ وقد سبق الباب الاول بالتمهيد عن المبتدأ والخبر والنواسخ في اللغة والاصلاح . فقد وجدت أنه لما كان البحث عن النواسخ فانه من الضروري بحث المبتدأ والخبر بصورة موجزة وتبيان حد كل منهما والعامل فيهما ثم الانتقال للحديث عن معنى النسخ في اللغة والاصطلاح ومتى ظهر هذا الاصطلاح ومدى التوافق

بين المعنى اللغوي والاصطلاحي لهذه العوامل أما الباب الاول فكان ستة فصول الفصل الاول عن كان واخواتها والثاني عن المشبهات بليس والثالث عن أفعال المقاربة والرابع عن أفعال القلوب والخامس عن انّ واخوتها والسادس عن لا التي لنفي الجنس ، ولقد اجتهدت في هذه الفصول ان استخرج مذهب سيبويه في كل مسألة من مسائل الابواب ، وقد كان بعضها مجموعاً في مكان واحد تتخلله استطرادات وخروج عن موضوع البحث ، وبعضها متناثراً في الكتاب ، وبعضها لايعدو اشارة أو مثالا يدل على القاعدة دون تصريح ، وهكذا حتى اكتمل الباب الأول .

وأما الباب الثاني فهو خمسة فصول الاول مكانة سيبويه والكتاب ، والثاني ماخولف فيه ، والثالث مسائل الخلاف مما لسيبويه رأي فيها ، والرابع مانسب الى سيبويه خطأ ، والخامس ما استجد بعد سيبويه ، ولقد رأيت أنه لما كان الباب الثاني قائماً على موقف النحويين من الكتاب فان من الضروري ان يبدأ الباب بمكانة سيبويه والكتاب ذلك لان الفصل الثاني وهو ماخولف فيه ، والرابع وهو مانسب خطأ اليه، لم تكن مادتهما في كتب النحو الا بسبب هذه المكانة لسيبويه وكتابه ، أما في الخلاف فان النحاة كانوا يحرصون على تتبع مافيه والمغالطة أحياناً كما ذكر ابن جني لتكون لهم منزلة في هذا العلم كيف لا وقد كشفوا عن خطأ في كتاب سيبويه ! . . ومن جهة أخرى كان لهذه المكانة التي بلغها الكتاب فعلها الكبير في نفوس الحاسدين فحرصوا على النيل منه ومن هنا رأيت أنه من الضروري أيضاً التعرض لما اثير من شبهات حول اصالة الكتاب ، وانتهيت الى صحة نسبته اليه

بما لايقبل أدنى ريب . وكان لهذه المكانة أيضاً أثرها في خطأ عدد من النحويين في نسبة بعض الآراء اليه وذلك حرصاً منهـم على ان يكون له وهو هو رأي في اكثر المسائل التي يتحدثون عنها . اما الفصل الثاني فهو ماخولف فيه ويحتوي على اهم المسائل التي خالفه فيها بعض النحاة وتتبعوها في كتابه زاعمين انها مما اخطأ فيه ، ولقد تبين لي انه لايلزم الا بمسألة واحدة من مجموع سبعة وعشرين اعتراضاً ، حتى هذه المسألة لها فيما قاله توجيه مقبول . واما الفصل الثالث فان مسائل الخلاف بين النحويين في النواسخ كثيرة الا انني لم ابحث الا ما كان لسيبويه راي فيه فوجدت انه يتفق مع مايذهب اليه الكوفيون او يتفق هؤلاء معه في مسألة واحدة اما الباقيات وهي ثلاثون فانه كان فيها على مذهب قومه من اهل البصرة . والفصل الرابع مانسب الى سيبويه خطأ ، فقد وجدت عدداً غير قليل من النحويين منهم ابن يعيش وابن مالك وابن هشام والرضي وابن عقيل ينسبون الى سيبويه كلاماً او يزعمون له مذهباً والذي عند سيبويه خلافه او ليس له في ذلك الامر راي اصلا ، فاوردت ذلك مستدلا بنصوص الكتاب لتبيان الصواب وقد بلغت هذه المواضع اثنين وعشرين موضعاً . وفي الفصل الخامس مااستجد بعد سيبويه ، وفيه ذكرت الاصطلاحات التي فات سيبويه استعمالها في هذه الابواب وكذلك المسائل التي لم يبحثها او بحثها بشكل غير كامل .

وفي ختام هذه المقدمة لايفوتني ـ اعترافاً بالفضل ـ ان اسجل اوفر الشكر الى الاستاذ المشرف الدكتور خليل يحي نامي لما اسداه لي من عون ورعاية في هـذا البحث ، والى الاستاذ المشرف الدكتـور

حسين نصار الذي كان له الفضل في توجيهي وتوضيح ماعسر علي فهمه ، والذي تابع هذا البحث مرشداً وموجهاً منذ بدايته حتى انتهى بهذه الصورة التي ارجو مخلصاً ان اكون قد ساهمت فيها بوضع لبنة في الدراسات النحوية لهذه الامة الكريمة ، وان اكون قد اسهمت بما بذلته من جهد في توضيح حقيقة مذهب سيبويه في ابواب النواسخ مدعماً بالادلة من نصوص الكتاب ، وابعدت منه مالم يقل به . فان وفقت الى ما اردت فذاك والحمد لله أولا وآخراً ، وإن تكن الاخرى فحسبي اني بذلت ما استطيع ولم ادخر جهداً في سبيل تقديم البحث على الوجه الافضل كما ظننت وكفى به عذراً والسلام .

القاهرة ـ تموز ١٩٦٧م

التمهيد

المبتدأ والخبر :

يحسن بنا قبل أن نتحدث عن النواسخ ان نلم المامة سريعة بالمبتدأ والخبر والعامل فيهمالنرى بعد ذلك الوجه في اصطلاح النواسخ.

١ ـ حداهما :

(ا) حد المبتدأ : حد النحاة المبتدأ بأنه الاسم المجرد من عامل لفظي غير المزيد ونحوه مخبراً عنه ، او وصفا سابقا رافعا المنفصل كاف (١) ، وقولهم بأنه المجرد من عامل لفظي أخرج الفاعل ونائبه والخبر وما دخلت عليه النواسخ ، وقولهم غير المزيد ونحوه يدخل فيه ماجر بحرف زائدنحو بحسبك درهم أوشبيه بالزائد نحو رب رجل اكرمته، وقد اعترض السيوطي على هذا الحد اعتراضا غريبا اذ انه قال بعد ان أورد الحد وشرحه (وهذا الحد غير مرضي عندي لأمرين : احدهما ان عامل المبتدأ عندي الخبر ... وهو لفظي ، والآخر انه شامل للفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم (٢) فاما ما ذكره من كون الخبر هو العامل في المبتدأ فانه وارد ولا لبس فيه ، الا ان الذي لم استطع

---

(١) انظر شرح المفصل ١ : ٨٣ وشرح الكافية ١ : ٧٦ وهمع الهوامع ١ : ١٢ وانظر الحدود النحوية ص ٨ وشرح الحدود للفاكي ص ٣١ وشرح الحدود للأبدي ص ٢١

(٢) همع الهوامع ١ : ٩٣ .

ادراكه هو ادخال المضارع في هذا الحد ! فكيف يسوغ لنا ان ندخل الفعل في حد بدأناه بأنه الاسم المجرد ؟

(ب) حد الخبر : أما الخبر فقد حده النحاة بأنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة(١) .

٢ ـ العامل فيهما :

(ا) العامل في المبدأ : في رافع المبتدأ قولان :

الاول : انه عامل معنوي ، فقد ذهب الجمهور الى انه مرفوع بالابتداء وهو عامل معنوى ، وهـذا مذهب سيبويه أيضاً قال : (عبدالله يرتفع مقدما كان أو مؤخراً بالابتداء) (٢) ثم اختلفوا في معنى الابتداء على ثلاثة مذاهب :

١ ـ انه التجرد أو التعرى من العوامل اللفظية غير الزائدة وما اشبهها(٣)وعليه اكثر البصريين(٤) .

٢ ـ انه مافي نفس المتكلم من معنى الاخبار عنه ، وهو مذهب ابي اسحاق الزجاج قال : (لأن الاسم لما كان لابد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ) (٥).

---

(١) شرح الكافية ١ : ٧٦ وانظر شرح الحدود للابدى ص٢١ وقد جعل بعض النحاة هذا الحد غير مانع فزاد غير الوصف المذكور .وانظر الاشموني ١ :١٩٥

(٢) الكتاب ١ : ٢٦١

(٣) شرح المفصل ١ : ٨٤ وانظر شرح الكافية ١ : ٧٨ وشرح ابن عقيل ١ : ٢٠١ والاشباه والنظائر ١ : ٢٤٢ ، ٢ : ٩٥ .

(٤) الانصاف ١ : ٣١ .

(٥) الاشباه والنظائر ١ : ٢٤٣ .

٣ ـ أنه اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولا لثان يكون خبراً عنه ، فهذه الاولية معنى قائم يكسبه قوه اذ أنه متقـدم على غيره في الرتبة وغيره متعلق به . والى هذا ذهب ابن يعيش وقال : وهو الصحيح(١) وقد جعله السيوطي(٢)أصح الآراء المتقدم ذكرها مع أنه لايذهب الى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء اصلا كما مر . وفي كلام سيبويه مايشير الى ان هذا مذهبه قال : (واعلم ان الاسم أول احواله الابتداء ... فالابتداء اول كما كان الواحد اول العدد)(٣) .

الثاني : ان العامل في المبتدأ لفظي : وهذا قول الكوفيين ، حيث ذهبوا الى ان العامل في المبتدا الخبر،قالوا ان المبتدا يرفع الخبروالخبريرفع المبتدأ فهما يترافعان(٤) لان كلاً منهما طالب الآخر محتاج اليه ، وقد وافقهم السيوطي (٥) فيذلك ونسبه الى ابي حيان واختاره الرضي(٦) أيضاً وقوّاه .

---

(١) شرح المفصل ١ : ٨٥ وانظر الاشباه والنظائر ١ :٢٥٢

(٢) همع الهوامع ١ : ٩٥

(٣) الكتاب ١ : ٧ وقال (ترفع الاسم كينونته مبتدأ) ١ :٤٠٩ .

(٤) الانصاف١ : ٣٠ وانظر الاشباه والنظائر ١ : ٢٥٢

(٥) همع الهوامع ١ : ٩٥ .

(٦) شرح الكافية ١:١٩ ـ ٢٠ ، ٧٨

(ب) العامل في الخبر :

للنحويين في العامل في الخبر اربعة مذاهب : لفظي ومعنوي ومجموعهما ومعنوي بواسطة اللفظي :

١ ـ العامل لفظي :

ذهب قوم الى أن الخبر مرفوع بالمبتدأ فقد رأينا ان الكوفيين والسيوطي والرضي يذهبون جميعا الى ان المبتدأ والخبر يترافعان فالعامل اذن في الخبر لفظي على مذهبهم ، ومذهب سيبويه(١) ان الخبر مرفوع بالمبتدأ ايضاً قال : (لان المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده) الا أنه يختلف مع الكوفيين ومن وافهم في رافع المبتدأ حيث انه يذهب الى ان الرافع له الابتداء وهم يذهبون الى انه مرفوع بالخبر ، ومن ثم فرق ابن عقيل (٢) بين المذهبين وهو يتحدث عن المذاهب في رافع الخبر .

٢ ـ العامل معنوي :

ذهب عدد من النحويين الى ان الخبر مرفوع بالابتداء (٣) ، فعلى هذا يكون العامل في الخبر معنويا ، وقد عللوا ذلك بأن الابتداء طالب للمبتدا والخبر جميعا ، وهو مذهب الاخفش وابن السراج والرماني ، وقد رد هذا الراى بحجة معقولة حيث قيل ان اقوى العوامل اللفظية وهو الفعل لايعمل رفعين فالمعنوى اخرى بأن لايعمل مالا يقوى عليه اقوى العوامل .

---

(١) الكتاب ١ : ٢٦٠

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ٢٠٠ ـ ٢٠١

(٣) همع الهوامع ١ : ٩٤

٣ ـ العامل بمجموع اللفظي والمعنوى :

جعل بعضهم الخبر مرفوعا بالابتداء والمبتدأ معا(١) وعلى هذا يكون العامل بمجموع الامرين ، وقد ذكر السيوطي (٢) ان من قواعدهم انه لايجوز اجتماع عاملين على معمول واحد قال وبهذا رد من قال بأن الابتداء والمبتدأ عاملان في الخبر .

٤ ـ العامل معنوي بواسطة اللفظي :

ذهب قوم الى ان الخبر مرفوع بالابتداء بواسطة المبتدأ ، وهو مذهب ابي البركات بن الانباري(٣) في الانصاف ووافقه ابن يعيش(٤) في شرح المفصل ، فهو يراه عاملا في الخبر بواسطة المبتدأ ،ولايعمل الابتداء في الخبر الا عند وجود المبتدأ وان لم يكن للمبتدأ اثر في العمل الا انه عنده كالشرط في عمله فهو كالقدر تكون واسطة لغلي الماء والعمل للنار .

وقد رجح ابن عقيل(٥) مذهب سيبويه وهو ان الخبر مرفوع بالمبتدأ، قال : وهذا الخلاف مما لاطائل فيه :

---

(١) شرح ابن عقيل ١:٢٠١ وانظر همع الهوامع ١ :٩٤

(٢) الاشباه والنظائر ١ : ٢٥٤

(٣) الانصاف ١ : ٣٢ .

(٤) شرح المفصل ١:٨٥ وانظر ابن عقيل ١ :٢٠١ والاشباه والنظائر ١ : ٢٤٣ .

(٥) شرح ابن عقيل ١ : ٢٠٠ ـ ٢٠١ .

النواسخ في اللغة والاصطلاح :

اما وقد علمنا ما المبتدأ وما الخبر وما العامل في كل منهما على مافي ذلك من خلاف فأحسب انه يحسن بنا أن نعرض لمعنى النواسخ في اللغة وظهور المعنى الاصطلاحي وعلة هذه التسمية .

لفظة النواسخ لم يذكرها سيبويه انما صرح بأن المبتدأ (قد تدخل عليه هذه الاشياء حتى يكون غير مبتدأ ولاتصل الى الابتداء مادام مع ماذكرت لك الا أن تدعه)(١) والذي ذكره ليت وكان ورأى ، وقد ذكر الخليل (١٨٠هـ) في العين معان للنسخ الا انه لم يذكر المعنى الاصطلاحي له قال:(النسخ والانتساخ اكتتابك في كتاب عن معارضة، والنسخ ازالتك امرا كان يعمل به ثم تنسخه بحادث غيره كالآية في امر ثم يخفف فينسخ بآية أخرى فالاولى منسوخة والثانية ناسخة ، وتناسخ الورثة بعد ورثة والميراث لم يقسم بعد ، وتناسخ الازمنة القرن بعد القرن) (٢) وفي الجمهرة قال ابن دريد (٣٢١هـ) : (... وكل شيء خلف شيئا فقد انتسخه انتسخ الظل الشمس وانتسخ الشيب الشباب)(٣) وفي الافعال قال ابن القوطية (٣٣٧هـ) : (نسخ الكتاب نسخا كتبه ، والامر بغيره ازاله) (٤)ولم يذكر الاصطلاح ، والصاحب ابن عباد (٣٨٥ هـ) في المحيط (٥) نهج نهج الخليل حيث ذكر نسخ

---

(١) الكتاب ١ : ٧

(٢) العين ١ : ٣٣٢

(٣) الجمهرة ٢ : ٢٢٢

(٤) الافعال ٢٦٠

(٥) المحيط ١ : ٣٠٠

الكتاب وازالة الامر وتناسخ الورثة ولم يشر الى المعنى الاصطلاحي وقد تحدث ابو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) في كتاب التفاحة في النحو(١) عن العوامل في المبتدأ والخبر ولم يذكر النسخ وكذلك فعل ابو القاسم الزجاجي (٣٢٩هـ) في الجمل (٢) ، وفي مفاتيح العلوم (٣) للخوارزمي (٣٧٨هـ) كتب عن علم النحو حوالي ثماني عشرة صفحة الا انه لم يتعرض لذكر اصطلاح النواسخ مع انه تحدث عن كان وغيرها من العوامل ، وفي كتابي الحدود في النحو(٤) ومنازل الحروف (٥) للرماني (٣٨٤ هـ) ذكر ظن وكان وان ولم يذكر كلمة النسخ ، وفي الصحاح (٦) قال الجوهري (٣٩٨ هـ) : (نسخت الشمس الظل وانتسخته ازالته ونسخت الرياح آثار الديار غيرتها) ولم يتعرض لذكر الاصطلاح ، وفي المقدمة المحسبة في علم النحو (٧) لابن بابشاذ (٤٦٩هـ) ذكر الافعال والحروف العاملة في المبتدأ والخبر وسماها العوامل في المبتدأ الا انه لم يذكر اصطلاح النواسخ ، وفي كتاب العوامل (٨) لعبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) ذكر ان واخواتها والافعال الناقصة وباقي العوامل ولم يصرح

---

(١) كتاب التفاحة ١٧ ـ ١٨

(٢) الجمل ٥٣ وانظر الايضاح في علل النحو ١٣٥ .

(٣) مفاتيح العلوم ٢٨ ـ ٣٦ .

(٤) الحدود في النحو ١٠ ـ ١٢

(٥) منازل الحروف ١٨ ، ٢٢ ، ٢٥

(٦) الصحاح ١ : ٤٣٣

(٧) المقدمة المحسبة ١٩ ، ٣١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٥٣

بالمعنى الاصطلاحي وكذلك فعل السكاكي (١) في مفتاح العلوم .

وقد قال الرضي (٦٨٨هـ) في شرح الكافية (٢) في الكلام على حد المبتدأ ، (... وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهي كان وان وظن واخواتها وما ولا ...) ، ولم أجد الزمخشري (٥٨٣ هـ) يذكر لفظة النواسخ في الحد انما قال : (والمراد بالتجرد اخلاؤه من العوامل التي هي كان وان وحسبت واخواتها) (٣) ، كذلك ابن يعيش (٦٤٣ هـ) لم يذكر اللفظة وهو يشرح كلمة الزمخشري في المفصل ، وفي أساس البلاغة (٤) قال الزمخشري : (نسخت كتاب فلان وانتسخته واستنسخته بمعنى ، ويكون الاستنساخ بمعنى الاستكتاب « انا كنا نستنسخ » وهذه نسخة عتيقة ، ونسخ حتق وتقول مانسخه وانما مسخه ، ونسخت الآية بالأخرى ومن المجاز نسخت الشمس الظل ... وتناسخت القرون ... وتناسخ الورثة ...) ولم يذكر المعنى الاصطلاحي النحوي .

والذي اميل اليه أن اللفظة لم تعرف بمعناها الاصطلاحي زمن من ذكرنا اعنى الى سنة ٦٤٣ هـ والا لما أغفلت بهذا الشكل الذي يلفت النظر ، ويبدو أن الذين كتبوا بعد هذا التاريخ في اصطلاحات العلوم والمعاجم حتى وقتنا هذا قد اغفلوا ذكرها لعدم ورودها فيما سبق

---

(١) انظر مثلا ص ٢٦ ، ٥٣ ، ٧٥

(٢) شرح الكافية ١ : ٧٦

(٣) شرح المفصل ١ : ٨٣

(٤) اساس البلاغة ٢ : ٤٣٨

من تأليف ، فهذا ابن منظور (٧١١ هـ) يتحدث عن النسخ في اللغة ولايذكر الاصطلاح قال في اللسان(١) : (والنسخ ابطال الشيء واقامة آخر مكانه ، وفي التنزيل « مانسخ من آية او ننسها نأت بخير منها او مثلها » ، والآية الثانية ناسخة والاولى منسوخة ونسخ الشيء بالشيء ازاله وأداله ، والشيء ينسخ الشيء أي يزيله ويكون مكانه . . .) ، وفي تاج العروس : (نسخه ازاله ، والشيء ينسخ الشيء نسخا أي يزيله ويكون مكانه ، والعرب تقول نسخت الشمس الظل وانتسخته ازالته والمعنى اذهبت الظل وحلت محله وهو مجاز)(٢) وفي شرح ديباجة القاموس(٣) يقول الهوريني (١٢٩١ هـ) : (نسخه كمنعه ازاله وغيره وابطله واقام شيئاً مقامه) وفي كنز العلوم(٤) يقول محمد فريد وجدي : (نسخ الشيء ينسخه نسخاً ازاله ...) وفي البستان(٥) يقول عبد الله البستاني : (نسخ الشيء ازاله ...) دونما ذكر للاصطلاح النحوي في كل ماذكرنا ، وماقيل في المعاجم يقال في كتب اصطلاحات العلوم والحدود والتعريفات فهذا السيد الجرجاني (٨١٦ هـ) يذكر في كتابه التعريفات(٦) النسخ في اللغة وان معناه الازالة والنقل والتبديل

---

(١) لسان العرب ٣ : ٦١ مادة نسخ

(٢) تاج العروس ٢ : ٢٨٢ وانظر القاموس المحيط ١ : ٢٧١

(٣) شرح ديباجة القاموس ١ : ٢٧١

(٤) كنز العلوم ص ٨٢١

(٥) البستان ٢ : ٢٤٠٥

(٦) التعريفات ص ١٦٥

والرفع ولكنه لايذكر المعنى الاصطلاحي مع أنه كان قد انتشر قبل زمانه كما سيتضح ، وفي كشاف اصطلاحات الفنون(١) للتهانوي تحدث عن النسخ في اللغة والتفسير والمواريث ولم يذكر النسخ في النحو ، وفي زبدة التعريفات(٢) لأخي جلبي ذكر العوامل اللفظية في المبتدأ ولم يصرح بلفظة النواسخ ، بيد أن الفاكهي (٩٩٢ هـ) قد ذكرها في الحدود النحوية وهو يتحدث عن خواص الاسم فنص على ان من خواصه نواسخ الابتداء (٣) والفاكهي متأخر أيضاً عن وقت ظهور الاصطلاح . لقد ظهر اصطلاح النواسخ على ما اعتقد في النصف الثاني من القرن السابع للهجرة ذلك لأنني لم اجد لفظة النسخ في الاصطلاح الى مابعد سنة ٦٤٣ هـ وهي تاريخ وفاة ابن يعيش الذي لم يذكر النواسخ أيضاً وأقدم من جاءت اللفظة عنده بمعناها الاصطلاحي على ما أعلم ابن مالك (٦٧٢ هـ) فقد ذكرها في شرح العمدة(٤) حيث قال في معرض حديثه عن المبتدأ (انه الذي تدخل عليه العوامل التي تسمى نواسخ المبتدأ وهي كان واخواتها وحسبت واخواتها ... والتمثيل بعمل كان وان وحسبت في المبتدأ والخبر مغن عن التمثيل باخواتها) وفي الالفية(٥) قال :

والفعل إن لم يك ناسخاً فلا تلفيه غالباً بأن ذي موصلا

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون ٢ : ١٣٧٧ ـ ١٣٨١

(٢) زبدة التعريفات ص ١١ ـ ١٤

(٣) شرح حدود الفاكهي للأبدى ص ٧

(٤) شرح العمدة ورقة ١٠

(٥) شرح ابن عقيل ١ : ٢٨١

والنص الذي في العمدة فيه العمدة فيه رائحة حداثة الاستعمال وذلك قوله : (العوامل التي تسمى نواسخ المبتدأ) فلو أن الاصطلاح كان قد شاع لما احتاج الى هذا التوضيح ولامكنه ان يقول كما نقول الآن تدخل عليه النواسخ ، وبعد ابن مالك وجدتها عند الرضي الاستربادي وقد مر النص قبل قليل ، أما أول من وجدته يصرح بالمعنى الاصطلاحي لها ويفرق بينه وبين المعنى اللغوي فهو ابن هشام (٧٦١ هـ) حيث قال في شرح قطر الندى(١) (النواسخ جمع ناسخ وهو في اللغة من النسخ بمعنى الازالة ، يقال نسخت الشمس الظل اذا ازالته ، وفي الاصطلاح مايرفع حكم المبتدأ والخبر ، وهو ثلاثة أنواع مايرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان واخواتها ...) (٢) وظاهر مافي هذا التعريف من تمكن ودقة وخاصة قوله (مايرفع حكم المبدأ والخبر) اذ هذا هو الاصل في لفظة النسخ الاصطلاحية المأخوذة من ازالة حكم سابق والاتيان بحكم جديد كما في نسخ الآية بالاية ونسخ الظل بالشمس، وقد مر معنا تفسير ابن مالك وهو دون هذا بكثير حيث قال عنها انها نواسخ المبتدأ وهي في الواقع لم تنسخ المبتدأ وانما نسخت حكم الابتداء ، وقلة الدقة هذه نجدها أيضاً عند الرضي حيث قال عنها مرة انها نواسخ المبتدأ(٣) ومرة نواسخ الابتداء(٤) مما يؤكد ما أعتقده

---

(١) شرح قطر الندى ص ١٢٧

(٢) كذلك ذكرها ابن عقيل (٧٦٩ هـ) وسماها نواسخ الابتداء الا أنه قسمها الى قسمين من حيث كونها أفعالا وحروفاً لامن حيث عملها وانظر شرح ابن عقيل ١ : ٢٦٢

(٣) شرح الكافية ١ : ١٠٨

(٤) شرح الكافية ٢ : ٢٦٠

من حداثة ظهور الاصطلاح في النصف الثاني من القرن السابع ثم تبلور في القرن الثامن .

واختيار لفظة النواسخ لهذه العوامل اختيار موفق لانه يؤدي الى ادراك ماعملته هذه الافعال والحروف من رفع ونصب ويعلل هذا العمل أيضاً فهي قد ازالت العامل القديم وعملت هي ، تماما كما ذكروا من ان الناسخ في اللغة هو مايزيل الشيء ويكون مكانه أويبطل حكما سابقا ويثبت حكما جديداً ، فهي قد ازالت عمل العامل وحلت محله في العمل . والذي اراه ان تقطع هذه الكلمة عن الاضافة لتكون اعم في الدلالة فلا نقول : نواسخ الابتداء لان البعض كما مر لايرى العمل للابتداء ومن ثم لايعترف بناسخ له اصلا ، ولانقول نواسخ الخبر لان آخرين يذهبون الى ان العامل في المبتدأ هو الابتداء لا الخبر ولانقول نواسخ المبتدأ لانها لم تزل الاسم المبتدأ وانما ازالت عنه حكم الابتداء ، فاذا قلنا النواسخ وحسب وفسرناها بأنها الافعال والحروف التي تعمل في المبتدأ والخبر ، جمعنا فيها كل المذاهب دون تفريق ، فالذي يذهب الى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء يعتبرها ناسخة للابتداء والذي يذهب الى أنه مرفوع بالخبر يعتبرها ناسخة لعمل الخبر ، وهكذا يكون اصطلاحا عاما لايلتزم به مذهب من النحو دون مذهب مادام الجميع يتفقون على أنها عاملة وان اختلفوا في عملها أهو في المبتدأ دون الخبر أو في الخبر دون المبتدأ أم فيهما جميعا .

قسما النواسخ

والنواسخ قسمان(١) أفعال وحروف ، فالافعال كان واخواتها وأفعال المقاربة وظن واخواتها ، والحروف ان واخواتها والمشبهات بليس ولاالتي لنفي الجنس ولكل من هذه الافعال والحروف عمله وأحواله تعرض مفصلا في فصول الباب الاول .

---

(١) شرح المفصل ١ : ٨٣ ، وشرح ابن عقيل ١ : ٢٦٢

الباب الأول

مادة النواسخ في الكتاب

الفصل الأول

كان وأخواتها

لم يذكر سيبويه في أول الباب وفي تعريفه بهذه الافعال الا كان وصار ودام وليس ، قال (وما كان نحوهن من الفعل مما لايستغني عن الخبر)(١) الا أنه في اثناء كتابه ذكر مازال وما برح وامسى وأصبح.

التمام والنقص :(٢)

لم يذكر سيبويه اصطلاح التمام أو النقص فى هذه الافعال ولكنه استعملها وتحدث عنها فى حالتين : الاولى : رافعة وناصبة ، أو كما سميت بعده ناقصة . والثانية : رافعة فحسب ، أو تامة كما سميت بعد ذلك .

أما معنى النقص فيها أهو فقدان الحدث ودلالتها على الزمن حسب أم انه احتياجها للمنصوب كاحتياج المبتدأ الى مابعده فان كلامه في هذا يحتمل للمذهبين وليس هذا موضع تفصيله .

١ ـ التامة

تحدث عن استعمالها مكتفية بالمرفوع(٣) بعد ان أورد استعمال الرافعة الناصبة ولم يفته ان ينبه الى تغير معانيها حين تكتفي بالمرفوع، فكان عبدالله أي خلق ، وكان الامر : وقع ودام اى ثبت وأصبح وامسى بمنزلة قولك استيقظ ونام ، ومما جاء من كان الرافعة فقط وعلى معنى وقع قول مقاس العائذي :

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي   اذا كان يوم ذو كواكب اشهب

---

(١) الكتاب ١ : ٢١

(٢) العناوين متصرف فيها وليست عناوين الكتاب.

(٣) الكتاب ١:٢١ وانظر٥٨ ، ١١٤ ، ٣٧٧

أى اذا وقع يوم ، ويذكر ان الاكتفاء بالمرفوع لايكون في ليس(١) وهذا يعني انه يكون في كل اخواتها المذكورات في أول الباب ، والعلة عنده في مخالفة ليس سائر اخواتها ، عـــدم تصرفها ، فهو يقول انها (وضعت موضعا واحداً من ثم لم تصرّف تصرف الفعل الآخر) (٢).

٢ ــ الناقصة : عملها ودلائل فعليتها

هي عنده أفعال تعمل عمل الفعل فترفع وتنصب كما يرفع الفعل وينصب ، ويسمى اسمها فاعلا وخبرها مفعولا وقد جعل عنوان الباب : (هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فية لشيء واحد) (٣) وهو لايرى بين هذه الافعال وبين ضرب الا فرقين يسجلهما اشعارا منه بوجود شيء من الاختلاف بينها وبين الافعال الاخرى :

الاول : هو ان الفاعل والمفعول في كان لشيء واحد (٤) ، فقولنا كان زيد مجتهدا لم نتحدث فيه الا عن زيد ، والمجتهد هو زيد نفسه، اما قولنا ضرب زيد عمرا فزيد شيء وعمرو شيء آخر ، فهما في كان لشيء واحد وفي ضرب لشيئين مختلفين .

الثاني : انك لاتقتصر على فاعلها انما تحتاج الى المفعول (كاحتياج المبتدأ الى ما بعده) (٥) فلك ان تقول : ضرب زيد ، اذا تفهم حصول

---

(١) الكتاب ١ : ٢١

(٢) الكتاب ١ : ٢١

(٣) الكتاب ١ : ٢١

(٤) الكتاب ١ ، ٢١

(٥) الكتاب ١ : ٧

ضرب من زيد (١) ، ولكن ليس لك ان تقول : كان زيد ، وأنت تريد يجتهداً، لان ذلك لايفهم الابذكره ، فليس لك ان تقتصر على الاسم دون الخبر كما انك لاتقتصر في باب المبتدأ والخبر على المبتدأ .

وهو لايكتفي بعنوان الباب تصريحاً بفعليتها بل يمضي في توضيح ذلك مستشهداً بالمنظوم والمنثور جرياً على عادته في اثبات الامر ونفيه، فهي افعال :

١ — لانك تقدم المنصوب بها كما تقدمه في ضرب ، فتقول كان زيداً كما تقول ضرب زيداً (لانه فعل مثله) (٢) .

٢ — لانها تقع على المفعولين فتقول كناهم كما تقول ضربناهم ، قال ابو الاسود :

فان لايكنها أوتكنه فانه اخوها غذته امها بلبانها

٣ — لانه يتصل بها ضمير الفاعل الذي لايتصل الا بالافعال فتقول كنا كما تقول ضربنا . وقد اضطرب في تحديده فعليه كان واخواتها، ومع تأكيده على فعليتها كما مر الا انه يذكر في موضع آخر من الكتاب ان هذه الافعال لم تستحكم استحكام الفعل في اتصالها بضمائر النصب فلا تقول كانني وليسني ولاكانك ، ثم لايلبث ان ينقض عدم الاستحكام هذا بقوله : (وبلغني عن العـــرب الموثوق بهم انهم يقولون : ليسني وكانني)(٣) وبيت ابي الاسود المار شاهد على هذا الاستعمال أيضاً

(١) الكتاب ١ : ٢٦٢

(٢) الكتاب ١ : ٢١

(٣) الكتاب ١ : ٣٨١

وذكر في موضع أخر ان ليسني قليل (١) .

ليس فعل ام حرف ؟

أما ليس فقد صرح فى اكثر من موضع (٢) بأنها فعل ولكنها لاتصرّف تصرفه وقد استشهد لها بقول الشاعر :

أليس اكرم خلق الله قد علموا   عند الحفاظ بنو عمرو بن حنجود

حيث قدم ليس فافرد كما تقول : ضرب قومك بنو فلان لانها فعل ، وكما ان الفعل يفرد اذا تقدم على الفاعل فكذا حال ليس هنا . وكما ان الفعل يتصل به نون الوقاية وضمير المفعول فكذا ليس اذ تقول : ليسني وان كان ذلك قليلا في لغتهم ولكنه عربي فصيح سمع من العرب .

وعلى طريقته في الاستقصاء والدقة العلمية والامانة نراه يذكر رأى القائلين بانها حرف مثل (ما) الا انه يقول : ان ذلك قليل لايكاد يعرف وقد يجوز ان يكون منه : ليس خلق الله مثله أشعر منه ، وقول حميد الارقط :

فاصبحوا والنوى عالي معرسهم   وليس كل النوى يلقي المساكين

وقول هشام أخي ذي الرمة :

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها   وليس منها شفاء الداء مبذول

ولاينفي ان هذا كله سمع من العرب هكذا الا انه لايسلم ان هذه الشواهد كافية لما ذهبوا اليه من حرفية ليس ، بل هي عنده

---

(١) الكتاب ١ : ١٢٦ وعلى أى حال فما دامت قد وردت عن العرب الموثوق بهم فان هذا يرد اليها استحكامها من هذه الناحية .

(٢) الكتاب ١ : ٢١ وانظر مثلا ص٤٦ ، ٢٣٥

مؤولة على ان في ليس اضماراً هو اسمها والخبر الجملة بعدها(١) ثم لايلبث أن يذكر انهم زعموا أن بعض العرب قال : ليس الطيب الا المسك وما كان الطيب الا المسك ، ولايعلق على هذين المثالين ويبدو انه يعتبر هذا الشاهد اقوى مما سبق وتعبيره يدل على ذلك فهو بعد ان حمل الامثلة الماضية على تقدير ضمير الشأن قال : (الا انهم زعموا ان بعضهم قال : ليس الطيب الا المسك وما كان الطيب الا المسك)(٢) ولايعلق عليهما بشيء ، ويرى السيرافي في شرحه هذه الكلمة ان هذا عند سيبويه أقوى من الحجة الاولى في الامثلة التي مر ذكرها ويعلل ذلك تعليلا فيه نظر فقد قال (ان الذين رفعوا المسك مع ليس هم الذين نصبوه مع كان)(٣) فكأن ذلك انما كان لفرق بين ليس وكان وكلمته هذه تستدعي النظر كما ذكرنا فالكتاب يروى المسك بالرفع في موضعين(٤) وسيبويه في الموضع الاول يقدر بعد كان ضمير الامر اسما لها ويجعل جملة : الطيب الا المسك في موضع الخبر (٥) ، فمن اين جاء نصب المسك بعد كان ؟ ان الذى ارجحه اعتماداً على تقدير سيبويه للضمير واعتبار الجملة خبرا لها ان المسك مرفوع مع كان وليس ، لا كما ذهب اليه السيرافي في الشرح .

---

(١) الكتاب ١ : ٣٦ ، ٧٣ وانظر ١ : ٧١ ، ١٤٧ من طبعة عبدالسلام هارون .

(١) الكتاب ١ : ٧٣

(٢) شرح الكتاب ٢ : ٨

(٣) الكتاب ١ : ٣٦ ، ٧٣

(٤) الكتاب ١ : ٣٦

معانيها :

لايذكر سيبويه من معاني هذه الافعال وهي عاملة الرفع والنصب الا معنى كان وليس .

١ ـ كان وهي لتعيين الزمن . فأنت حين تقول : كان عبدالله اخوك ، انما أردت ان تخبر عن الاخوة وادخلت كان (لتجعل ذلك فيما مضى(١) .

٢ ـ اما ليس فهي للنفي المطلق اذ انه يقول : (ليس نفي)(٢)ولايزيد على ذلك .

٣ ـ يذكر ان معنى مازال وما برح واحد وذلك حين يتحدث عن معنى مازال فيقول : (مازلت افعل مابرحت افعل (٣) ولايذكر مامعنى برحت

٤ ـ اما الافعال الباقية فلم اجده يذكرمعنى أي منها وهو ناقص انما اورد معاني عدد منها تامة وقد مر .

تصرفها :

يصرح اكثر من مرة ان ليس لاتصرّف كأخواتها (٤) وانماوضعت موضعا واحدا واصلها عنده انها مسكنة من نحوصيد كماقالوا علْم فى علم ولكثرة ورودها في كلامهم ابقوا الياء ساكنا ولم يغيروا حركة الفاء اذ لم يرد منهامضارع ، ولعدم تصرفها اذ لايأتي منها فاعل ولامصدر ولامشتقات ، فجعلت بمنزلة ماليس من الفعل نحو ليت لانها ضارعتها

(١) الكتاب ١ : ٢١

(٢) الكتاب ٢ : ٣١١

(٣) الكتاب ٢ : ٣٧٢

(٤) الكتاب ١ : ٢١ ، ٣٩٨

فعوملت معاملة ماهو بمنزلة الفعل وليس بفعل (١) ولم اجده يتكلم عن تصريف اي من اخوات كان ، الا انه يفهم من تصريحه بأن ليس لاتصترف تصرف اخواتها ان الافعال التي ذكرها في اول الباب متصرفة الا ليس وان لم يصرح بذلك . وقد ذكر تصريف كان في اكثر من موضع دون بقية اخواتها .

حالات الاسم والخبر بعدها

يفصل سيبويه القول في هذا المجال فيتحدث اولا عن ورودهما معرفة ونكرة ثم عن ورودهما معرفتين ثم نكرتين :

١ ـ معرفة ونكرة (٢)

(أ) الاعرف اسمها : اذا جاء الاسمان بعدها معرفة ونكرة فالذي يرتفع بعد كان الاعرف وذلك انهما في كان بمنزلتهما في الابتداء ، فكما انك تبتدىء بالاعرف لانه حد الكلام فكذلك تشغلها بالاعرف ولك ان تقدم وتؤخر ، وانت في الحالين تبدأ بالاعرف ، فحين تقول : كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عندك وعند المخاطب ، فينتظر الخبر فاذا قلت حليما اعلمته صفة في زيد علمتها وجهلها . وحين تقول : كان حليما فانما ينتظر ان تعلمه صاحب هذه الصفة فهو مبدوء به في الفعل وان كان مؤخراً في اللفظ . فاذا كان الاسم المعرفة يشاركه في مثل لفظه غيره فينبغي ان ينعت بالنعت الذي يميزه من المشاركة في جنسه فتقول : كان زيد الطويل منطلقاً (إذا خفت التباس الزيدين).

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٦١

(٢) الكتاب ١ : ٢٢ ومابعدها .

(ب) الاعرف خبرها : الاصل عنده كما قدمنا مجيء الاعرف اسما لكان والنكرة خبرا لها ، الا أنه يذكر استثناءاً من هذا الاصل حيث يكون العكس فتكون النكرة اسما والمعرفة خبرا دفعه الى ذلك ورود شواهد من الشعر لخداش بن زهير وحسان بن ثابت وابي قيس بن الاسلت الانصاري والفرزدق على رواية في الشاهد ، وهو يرى أن ذلك يختص بالشعر دون النثر وعلى ضعف من الكلام ايضا . وعلة هذا الجواز الضعيف عنده ان كان واخواتها افعال بمنزلة ضرب فكما جاز ان يأتي فاعل ضرب نكرة والمفعول معرفة فكذلك في كان ، ثم انه قد يعلم اذا جئت بالمعرفة وجعلته خبراً انه صاحب هذه الصفة المبدوء بها وذلك انهما لشيء واحد كما مر فقولنا كان قائم زيداً ،زيد هو القائم الذي جعل نكرة فلما عرف ان زيداً صاحب هذه الصفة اكسبها تعريفاً لمعرفته ، والشواهد التي اشرنا اليها هي :

قول خداش بن زهير :

فانك لاتبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار

وقول حسان بن ثابت :

كأن سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء

وقول ابي قيس بن الاسلت الانصاري :

الا من مبلغ حسان عني اسحر كان طبك ام جنون

وقول الفرزدق في انشاد بعضهم :

اسكرانُ كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر

واكثرهم ينصب السكران ويرفع ابن .

٢ ـ معرفتين (١)

فان جاءا معرفتين فأنت بالخيار أيهما جعلته اسما رفعته ونصبت الثاني ، تقول كان أخوك زيداً ، وان شئت قلت كان اخاك زيد .

٣ ـ نكرتين (٢)

يفرد سيبويه بابا للأخبار عن النكرة بنكرة ، يشترط فيه لجواز ذلك حصول الفائدة ، فاذا لم تفد معنى يحتاجه المخاطب فهي ممتنعة ، وعلة جواز مجيء النكرة اسما لكان في هـذا الباب انك لم تجعل الاعرف خبراً في موضع الانكر ، بل هما متكافئان ، كما ان المعرفتين متكافئان وانك قد اخبرت عن النكرة بما افاد السامع شيئاً كان يجهله . ويجوز في الباب التقديم والتأخير كما جاز في باب المعرفة ، ولمجيء النكرة اسما لكان وجواز ذلك موضعان :

١ ـ ان يكون الكلام نفيا عاما :

فلك ان تقول : ماكان احد مجترئا عليك ، وليس احد خيراً منك ، لأنك قد افدت المخاطب معنى يحتاجه اذ اعلمته انه ليس فوقه شيء وقد يجهل ذلك . ويجب النفي العام في هذا الباب ولايجوز غير النفي، لانك انما اردت ان تنفي ان يكون في مثل حاله او فوقه شيء فمن ثم لم يجز ان تضع احداً في موضع الواجب فلا تقول كان احد خيراً منك لانه لم يقع في كلام العرب الا نفيا عاما بهذا المعنى . ولايخبر

---

(١) الكتاب ١ : ٢٤

(٢) الكتاب ١ : ٢٦ ومابعدها

عن النفي العام بالنكرة فحسب وانما بالمعرفة ايضاً ، بل ليس لك ان تجعل المعرفة اسما وهو خبرها وذلك انك لو قلت : ماكان مثلك احداً او ماكان زيد احداً ، كنت ناقضاً لكلامك ، لان أحداً شاملة للناس جميعاً ومعلوم ان زيداً ومثلك لايكونان الا من الناس فكيف يسوغ اخراجهما منهم ؟ . . فان جاءت احد لغير معنى العموم اي للواحد من العدد جاز ، تقول : ماكان زيد احداً اي من الاحدين ، او ماكان مثلك احداً على وجه التصغير والتحقير اي مثلك لايكون شيئاً ، كأنك قلت ماضرب زيد احدا وماقتل مثلك احدا .

٢ ـ ان يكون الاسم متبوعاً بالتبعيض .

ويندرج تحت هذا ثلاثة فروع يجوز الاول منها دون الاثنين الآخرين :

(أ) بعد التبعيض معرفة :

إذا جاء بعد التبعيض معرفة جاز الاخبار فتقول : كان رجل من آل فلان فارساً لان المخاطب قد يحتاج الى ان تعمه ان ذلك في آل فلان وقد يجهله .

(ب) بعد التبعيض نكرة :

وذلك نحو كان رجل من قوم فارساً ، فهذا لايجوز لأنه غير مستنكر ان يكون في الدنيا فارس وان يكون من قوم .

(ج) أن يخلو من التبعيض :

فلا يجوز أيضاً ، لاتقول : كان رجل ذاهباً لانك لم تفد معنى إذ ليس في هذا شيء تعلمه المخاطب كان قد جهله .

تقديم الخبر وتأخيره

١ - تقديمه على الاسم :

للخبر في تقدمه على الاسم أربع حالات ، وجوب التقديم ، ووجوب التأخير ، وجواز الامرين والتقديم أرجح ، وجواز الامرين بلاترجيح :

(أ) وجوب التقديم :(١)

يجب تقديم الخبر على الاسم وذلك اذا كان الاسم محصوراً ، فقد ذكر سيبويه أمثلة في خلال كلامه على جواز اعتبار أي من المعرفتين خبراً يستفاد منها في هذا الباب ، وهو لم يذكر كلمة الحصر ، ولم يصرح بوجوب التأخير انما يستنتج ذلك من الامثلة والشواهد التي أوردها وقد تأخر الاسم فيها جميعاً وهو محصور ، من ذلك قولك : ماكان أخاك الازيد ، كما تقول : ماضرب أخاك الازيد ، ومنه قوله تعالى : (ماكان حجتهم الا أن قالوا ٠٠) وقوله سبحانه : (وماكان جواب قومه الا ان قالوا ٠٠٠) ومنه أيضا قول الشاعر :

وقد علم الاقوام ماكان داءها   بثهلان الا الخزى ممن يقودها

(ب)وجوب التأخير :(٢)

يجب ان يتأخر الخبر اذا كان محصوراً ويتقدم الاسم ، فقد ذكر في اثناء حديثه ، عن الشواهد التي وردت في وجوب التقديم انه لك ان ترفع الاول فتجعله الاسم وتنصب الثاني على انه الخبر ، وذلك

---

(١) الكتاب ١ : ٢٤

(٢) الكتاب ١: ٢٤

لاستوائهما في التعريف ، فتقول : ماكان اخوك الازيدا ، كما تقول ماضرب أخوك الا زيدا ، وقد قرىء قوله تعالى : (ماكان حجتهم ...) وقوله عزّ وجـــل : (وما كان جواب قومه ...) بالرفع في حجتهم وجواب . وهو هنا ايضاً لم يصرح بكلمة الحصر ، او بوجوب تأخير الخبر ، انما يستشف ذلك من ايراده الامثلة والشواهدعلى هذا الوجه.

ج - جواز الامرين والتقديم ارجح :(١) .

اذا كان الخبر ظرفا (٢) فلك ان تقدمه على الاسم ونعته فتقول : ما كان فيها احد خير منك ، أو تؤخره عنهما فتقول : ما كان احد خير منك فيها او تجعله يتوسط بين الاسم ونعته فتقول : ما كان أحدفيها خير منك ، الاان الاحسن ان تقدمه على الاسم فتقول : ما كان فيها احد خير منك ، ويعلل هذه الافضلية في تقديم الخبر اذا كان ظرفا على الاسم، بأن الظرف هنا عامل (واذا كان عاملا في شيء قدمته كما تقدم أظن واحسب)(٣) ولايعني سيبويه بالعمل هنا ان يكون الظرف نفسه عاملا وانما يريد عمل ما تعلق به الظرف ، وذلك انه يتعلق بمحذوف حين يقدر خبرا ، تقدير المحذوف كائن او مستقروهذا الكائن أوالمستقر رافع لفاعل مستتر فيه وكذا ان كان التقدير يستقر ، يدل على ذلك انه يسمى الظرف مستقراً حين يكون خبراقال:(وإذا اردت ان يكون مستقرا تكتفي به فكلما قدمته كان احسن لانه اذا كان عاملا في شيء قدمته)(٤) اما

---

(١) الكتاب ١ . ٢٧

(٢) كلمة ظرف عنده تشمل الجار والمجرور ايضا .

(٣) الكتاب ١ : ٢٧

(٤) الكتاب ١ : ٢٧

اذا لم تقدره خبرا فلا تجعله متعلقا بمحذوف عامل وانما هو عندئذ ملغي قال : (الا انك اذا اردت الالغاء فكلما اخرت الذي تلغي كان أحسن)(١) .

د- جواز الامرين بلا ترجيح :

يجوز التقديم والتأخير في الخبر عنده دون ترجيح ، وذلك اذا لم يكن الخبر ظرفا سواء كانا معرفتين (٢) أم نكرتين (٣) ، ام نكرة ومعرفة (٤) فتقول : كان عبدالله أخاك ، وان شئت قلت : كان أخاك عبدالله ، وتقول ما كان أحد مثلك وماكان مثلك أحد، لأن التقديم والتأخير هنا (بمنزلته في المعرفة) (٥) ، وتقول : كان زيد حليما ، وكان حليما زيد .

٢ - تقديمه على الفعل واسمه :

يتقدم الخبر على كان واسمها في حالتين ، وجوبا وجوازا :

أ — جوباً

اذا كان الخـــبر مماله الصدارة في الكلام وجب تقديمه على الفعل واسمه ، وسيبويه لم يورد امثلة هذا الباب لتقديم الخبرعلى كان واسمها ، انما ذكره ليدلل على جواز ان تجعل اى المعرفتين اسما لكان ، الا ان ورودها بهذا الشكل حيث قدم من وأى يشير الى انه يرى تقديم ماله الصدارة على كان واسمها فاوردناها بدورنا ، من ذلك قولك :

---

(١) الكتاب ١ : ٢٧

(٢) الكتاب ١ : ٢٢

(٣) الكتاب ١ : ٧٢

(٤) الكتاب ١ : ٢٢

(٥) الكتاب ١ : ٢٧

من كان اخوك ؟ كما تقول من ضرب أخوك ؟ وكذلك قولك : أيهم كان اخوك ؟ ...(١) .

ب ـ جوازا :

يجوز تقديم الخبر على كان واسمها اذا لم يكن ايا منهما مما له الصدارة ، وقد أورد مثالين (٢) في كلامه من جعل المعرفة اسم كان والنكرة خبرها يستفاد منهما في هذا الباب وان لم يكن ايرادهما لهذا السبب اذ ان فيهما اشارة واضحة لما نحن فيه من الجواز ، فانه اراد ان يؤكد ان المعرفة هي اسم كان وان تقدمت النكرة لا على المعرفة وحسب بل على المعرفة وعلى الفعل ايضاً فاورد هذين المثالين مقدما النكرة وذكر الاستفهام ليدلل على انه لايغير كون المعرفة هي الاسم فقال : (وتقول : اسفيها كان زيد ام حليما ؟ وارجلا كان زيد ام صبيا)

معمول الخبر :(٣)

معمول الخبر اما ان يكون ظرفا أو غير ظرف :

١ ـ غير ظرف :

فان كان غير ظرف فقد ذكر في موضعين من الكتاب(٤) انه لايجوز ان يلي كان أو احدى اخواتها معمول خبرها اذا كان غير ظرف، ويندرج تحت هذا حالتان :

---

(١) الكتاب ١ : ٢٤
(٢) الكتاب ١ : ٢٢
(٣) لم يذكر سيبويه اصطلاح معمول الخبر.
(٤) الكتاب ١ : ٣٦ ، ٣٧

(أ) ان يتقدم المعمول على الاسم ويتأخر الخبر عنه فلا تقول : كانت زيدا تأخذ الحمى تأخذ .

(ب) ان يتقدم المعمول على الخبر ويتقدما جميعاً على الاسم فلا تقول : كانت زيدا تأخذالحمى .

لايجوز هذا ويمنعه بأنه قبيح ، وعلة القبح وعدم الجواز عنده أن كان واخواتها عاملات فلا يحسن ان يليها شيء يعمل فيه غيرها . فان جاء ماظاهره انه قد ولي كان أو احدى اخواتها معمول خبرها غير الظرف ، فهو مؤول ، ومما جاء على ذلك قول حميد الارقط :

فاصبحوا والنوى عالي معرسهم   وليس كل النوى تلقي المساكين

فلا يجوز ان تجعل المساكين اسم ليس للعلة التي ذكرت قبل ، اذ يكون معمول الخبر تلقي وهو كل قد ولي ليس ، وانما اسم ليس ضمير الامر والشأن والجملة بعده الخبر .

٢ ـ ظـــرف : (١)

فان جاء معمول الخبر ظرفا جاز ايلاؤه الفعل في الحالتين وذلك :

(أ) لك ان تقدم المعمول على الاسم ويبقى الخبر متأخرا فتقول: ما كان أحد خيرا منك .

وقال الشاعر :

لتقربن قربا جلذيا   مادام فيهن فيصل حيا

فقد دجا الليل فهيا هيا

(ب) وان شئت قدمت معمول الخبر عليه وقدمتهما على الاسم كما قال تعالى (ولم يكن له كفوا احد) والاحسن ان تؤخر الظرف

---

(١) الكتاب ١ : ٢٧

مادام غير عامل ، كما انك تؤخر ظننت حين تكون ملغاة . وقد تكلموا في اختيار سيبويه ان لايقدم الظرف اذا لم يكن خبرا وجعله الاحسن، لورود هذه الآية الكريمة ، وسيأتي .

حذف معمول الخبر :

قد يحذف معمول الخبر اذا دل عليه دليل (١) ، من ذلك قولهم: كان البر قفيزين ، وكان السمن منوين ، يريدون : بدرهم ، وانما استغنوا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه ،وذلك ان الدرهم هو الذي يسعر عليه.

الاضمار

تحت عنوان الاضمار في ليس وكان ، يفرد بابا (٢) يتحدث فيه على جعل اسم كان أو ليس ضمير الامر والشأن ، ولم يتحدث على الاضمار في أي من اخواتها كما أنه لم يصرح بوجود ذلك فيهما حسب وفي شرح السيرافي لهذه الكلمة قال : (واخوات كان بمنزلتها...)(٣)ولم يشر الى ان سيبويه قد اقتصر في الاضمار على ليس وكان ، والذي اميل اليه ان الاضمار عنده في ليس وكان هو الوارد ولم يصح عنده غيره والا لاورده على عادته في التقصي واحاطة الامر من جوانبه .

١ ـ اضمار الاسم : وذلك في موضعين :

(أ) فيما ظاهرة خلاف القواعد :

وردت عدة شواهد ظاهرها تخالف لقواعد الباب أولها سيبويه ونستطيع

---

(١) الكتاب ١ : ١٩٦
(٢) الكتاب١ :٣٧ وما بعدها
(٣) شرح السيرافي ١ : ٣٥٥

أن ندرجها في ثلاث شعب :

١ - ماظاهره انه وليها معمول خبرها الذى ليس بظرف وذلك نحو قول حميد الارقط :

فاصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كل النوى تلقي المساكين

وقد تكلمنا على هذا الشاهد في باب معمول الخبر .

٢ - ظاهره ارتفاع الاسمين بعدها ومنه قول العجير :

اذا مت كان الناس صنفان، شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع

حيث رفع (الناس) و (صنفان) .

وقول هشام اخي ذى الرمة :

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول

وقد رفع (شفاء) و(مبذول) .

٣ - ما ظاهره انها وليها فعل ، من ذلك قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله . حيث ولي ليس الفعل خلق .

وهو في هذه الشواهد كلها يجعل الاسم مضمرا كاضمار اسم ان حين تقول: انه من يأتنا نأته ، وانه أنت خير منه .

ب - في الاستثناء : (١)

قد تأتي ليس ولايكون في الاستثناء فتكون على اضمار الاسم ، وذلك قولك : قد اتاني القوم لايكون زيداً ، أو ليس زيدا ، فكانه حين ذكر ان القوم اتوه ظن المخاطب أن بعض الآتين زيد ، فاراد ان ينفي كونه بعضهم حين قال ليس زيدا ، فكأنه قال : ليس بعضهم زيدا واضمر البعض هنا تخفيفا للعلم به .

---

(١) الكتاب ١ : ٣٧٧

(ج) بعد أفعل التفضيل : (١)

وذلك اذا تقدمها اسم وكانت مسبوقة بما المصدرية نحو قولك : عبد الله اخطب مايكون قائماً ، وعبد الله اخطب مايكون يوم الجمعة ، وقولهم : البداوة اطيب ماتكون شهري ربيع ، على تقدير اخطب مايكون عبد الله في يوم الجمعة ، واطيب ماتكون البداوة في شهري ربيع .

٢ ـ اضمار الاسم والخبر : (٢)

وذلك بعد افعل التفضيل المسبوق باسم أيضاً اذا كان مابعدها مرفوعاً نحو قول بعض العرب : البداوة اطيب ماتكون شهرا ربيع ، وعبد الله اخطب مايكون يوم الجمعة ، فيضمرون الاسم والخبر ، وجاز هذا على سعة الكلام والتقدير : اخطب الايام التي يكون فيها عبدالله خطيباً يوم الجمعة ، وأطيب الازمنة التي تكون فيها البداوة شهرا ربيع .

حذف الخبـــر :

يجيز سيبويه حذف الخبر اذا دل عليه دليل (٣) سواء كان لفظياً أو معنوياً :

من ذلك قول ابن أحمر :

رماني بأمر كنت منه ووالدي بريئاً ، ومن اجل الطوى رماني

اراد كنت منه بريئاً ووالدي منه بريئاً . وقول الفرزدق :

اني ضمنت لمن اتاني ماجنى وابي ، فكان وكنت غير غدور

(١) الكتاب ١ : ٢٠٠

(٢) الكتاب ١ : ٢٠٠

(٣) الكتاب ١ : ٣٨

فقد ترك خبر كان الاولى استغناء بخبر الثانية حيث دل هذا على خبر الاولى اذ المخاطب علم ان الشاعر اراد : فكان غير غدور .

٢ ـ المعنوي :

يحذف الخبر تخفيفاً واستغناء وان لم يدل عليه دليل لفظي ، وانما يكون ذلك لعلم المخاطب مايعني المتكلم ، وذلك قولهم : ليس احد ، وهم يريدون ليس هنا احد (١) ومنه قول عبد الرحمن بن حسان :

الا ياليل ويحك نبئينا فاما الجود منك فليس جود

انما اراد : ليس لنا منك جود(٢) .

الباء في خبر ليس :

الباء في خبر ليس عنده زائدة للتوكيد ، يذكر ذلك اثناء كلامه في احد ابواب الاستثناء على قوله : ما اتاني من احد ، حيث اوضح انها هنا للتوكيد كما ان الباء في قولك لست بفاعل دخلت توكيداً(٣) ، ثم يورد مثالا يبين فيه ان هذه الباء زائدة لك ان تستغني عنها ، وقد ذكرها ايضاً في باب عدة مايكون عليه الكلم اذ ذكر انها للتوكيد في قولك : لست بذاهب(٤) . وهي تلزم خبر ليس كثيراً(٥) مما جعل البعض يعطف عليه بالجر مع عدم الباء متوهما وجودها .

(١) الكتاب ١ : ٢٧٦
(٢) الكتاب ١ : ١٩٦
(٣) الكتاب ١ : ٣٦٨
(٤) الكتاب ٢ : ٣٠٧
(٥) الكتاب ١ : ٤١٩

ما اختصت به كان :

لاينص سيبويه على ان هذه الامور التي ستذكر مختصة بكان حسب ، انما يستشف ذلك من اختصاص الامثلة كلها بكان وعدم ايراده اي مثال لغيرها خلافاً لعادته .

(ا) حـــذفها :

يجيز حذف كان في المواضع التي حذفتها فيهـا العرب ، ويمنع حذفها الا حيث حذفوا ، فانت (تضمر بعد ما اضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع وتظهر ما أظهروا) ثم يقول : (فقف حيث وقفوا ثم قس بعد)(١) ، والمواضع التي تحذف فيها كان خمسة :

١ — بعد ان الشرطية : (٢)

يصرح انه لاينصب شيء بعد ان - ويسميها ان المجازاة - ولايرتفع الا بفعل ان لم يكن ظاهراً فمقدر ، اذ انها ليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الاسماء بل هي من الحروف التي يبنى عليها الفعل ، وتحذف كان بعدها مع اسمها او مع خبرها :

(ا) حذفها مع اسمها :

وذلك قولهم : الناس مجزيون بأعمالهم ان خيراً فخير وان شراً فشر ، والتقدير ان كان الذي عمل خيراً فجزاؤه خير ، ومنهم من ينصب خيراً الثانية فيكون التقدير : جزى خيراً ، او كان خيراً ،ورفع خير الثانية احسن لانك اذا ادخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت مابعدها ومنه قول ليلى الاخيلية :

---

(١) الكتاب ١ : ١٣٣

(٢) الـكتاب ١ : ١٣٠ ومابعدها .

لاتقربن الدهر آل مطرف   ان ظالماً ابدا وان مظلوماً

وقول النابغة الذبياني :

حدبت عليّ بطون ضنة كلها   ان ظالماً فيهم وان مظلوماً

وقول ابي همام السلولي :

واحضرت عذري عليه الشهو   د ان عاذرا لي وان تاركا

نصب عاذراً لانه عنى الامير ولو رفع على معنى ان كان لي في الناس عاذر جاز .

ومنه أيضاً قولك : مررت برجل صالح وان لاصالحاً فطالح ، ومنهم من يقول : ان لاصالحاً فطالحاً ، والتقدير : ان لايكن صالحاً فقد مررت به او لقيته طالحا . وقد روى يونس عن بعض العرب قوله ، ان لاصالح فطالح ، على تقدير ان لا أكن مررت بصالح فطالح ، وهذا عند سيبويه قبيح ضعيف . وعلة الضعف عنده انك هنا تضمر فعلا آخر غير الذي تضمر في قولك : ان لاصالحاً ، اذ تضمر اكن ومررت ، وانت في ان لاصالحاً تضمر يكن فحسب ، ويضاف الى اضمارك فعلين ـ على رواية يونس ـ انك تضمر حرف الجر ، ولايجوز اضمار الجار ولم يستحسن الا في رب فقد اجازوا اضماره . الا انه لايلبث ان يعتذر عن شيخه في اضمار الباء بأنهم لما ذكروه في اول كلامهم في قولهم : مررت برجل شبهوه بغيره من الفعل فأجازوا حذفه . وقد اجاز في موضع آخر(١) ان تقول : مررت برجل ان صالح وان طالح على اضمار فعل واحد متعد بالباء ، فيكون التقدير عنده على هذا :

---

(١) الكتاب ١ : ١٣٥

ان مررت بصالح ، ولا يقدره على اضمار كان وهو تأكيد لرأيه في ضعف وقبح تقدير يونس .

(ب) حذفها مع خبرها :

يجيز حذف كان وخبرها في نحو قولهم : الناس مجزيون بأعمالهم ان خير فخير وان شر فشر ، أي ان كان في أعمالهم خير فالذي يجزون به خير ، ومثله رواية يونس بيت هدبة بن خشرم :

فان تك في أموالنا لانضق بها ذراعاً ، وان صبر فنصبر للصبر

والتقدير : ان كان فينا صبر ، او ان وقع صبر ، ونصب صبر بعد ان جيد على جعل المحذوف كان واسمها ، ومنه قول الشاعر :

قد قيل ماقيل ان حقاوان كذبا فما اعتذارك من شيء اذا قيلا

فالنصب على حذف كان واسمها ، والرفع على تقدير كان تامة بمعنى وقع أو على حذف كان وخبرها أي أن كان فيه حق . أما في مثل قولك : قد مررت برجل ان طويلا وان قصيراً وأمرر بأيهم أفضل ان زيداً وان عمراً ، وقد مررت برجل قبل ان زيداً وان عمراً فليس الا النصب لانه لايجوز أن تجعل الطويل والقصير الا خبراً اذ لايستقيم المعنى الا على هذا التقدير ، وكذا القول في زيد وعمرو ، فلا يستقيم ان تقول : ان كان فيه طويل أو ان كان فيه زيد ، ولا يجوز ان تحمل كان على وقع فتجعلها تامة لعدم استقامة المعنى أيضا فلا تقدره ان وقع طويل او ان وقع زيد .

٢ - بعد لدن : (١)

من ذلك قول العرب : من لد شولا فالى اتلائها ، وعلة اضمار كان هنا ان الشاعر اراد زمانا ، والشول لايكون زمانا ولامكانا فلم يجز ان تجره كما تقول من لد صلاة العصر الى وقت كذا ، ومن لد الحائط الى مكان كذا ، فلما أراد الزمان نصب الشول بشي يمكن ان يكون زمانا ، فكأنه قال من لد أن كانت شولا فالى اتلائها ، وقد جرة قوم على جعل الشول بمنزلة المصدر كما تقول شالت شولا فأضافوا لد الى الشول على هذا وجعلوه بمنزلة الحين كما تقول : لد مقدم الحاج .

٣ - بعد لو : (٢)

كما ان ان الجزاء لايليها الاسم فكذا لو ، فان جاء بعدها اسم فينبغي ان تقدر له فعلا ، وذلك كقولك : الاطعام ولو تمرا ، وائتني بدابة ولو حماراً ، فتقدر فعلا ناصبا كأنك قلت : ولو كان حماراً وهذا على حذف كان واسمها . والرفع جائز في قولك : الاطعام ولو تمر على حذف كان وخبرها كأنه قال : لو كان عندي تمر .

ويضع قاعدة للاضمار بقوله : واحسن ماتضمر فيه احسنه في الاظهار) وواضح ان اضمار كان واسمها هنا وجعل تمر خبرا هو الاحسن لانه أحسن في الاظهار اذ ان المتكلم يسأل عن طعام ولو كان هذا الطعام تمرا . اما في قوله : ائتني بدابة ولو حمارا وادفع الشر ولو

---

(١) الكتاب ١ : ١٣٤

(٢) الكتاب ١ : ١٣٦

اصبعا ، فان الرفع قبيح فيه لايحسن ، لانك ان لم تشأ ان تحمل النصب على اضمار كان فالاولى ان تحمله على فعل المخاطب ، كأنك قلت : ولو دفعته اصبعا ، اما على اضمار كان في الرفع فهو بعيد فكأنه يقول ولو يكون مما تأتيني به حمار ، ولو يكون مما تدفع به اصبع ، وسيبويه يكره كثرة الاضمار كما مر في حديثه على اضمار فعل مع كان في معرض كلامه على تقدير يونس قولهم ان لاصالح فطالح على اضمار اكن ومررت ، فان ورد الاسم بعدها مجروراً كقولك ائتني بدابة ولو حمار فهو بمنزلة المجرور بعد ان وقد مر تأويل ذلك وهو ليس من باب اضمار كان انما المضمر فيه فعل يتوصل بحرف الجر أي ولو ائتني بحمار اما اذا كان المنصوب بعدها صفة كقولك : ائتني بماء ولو بارداً فلا يحسن فيه غير النصب وعلة ذلك كونه صفة وهي لاتوضع موضع الاسم ، الا ترى انه يحسن ان تقول ائتني بتمر ويقبح ان تقول ائتني ببارد .

٤ ـ بعد أمّا : (١)

ويمثل لها بقوله : أما أنت منطلقاً انطلقت معك ، واما زيد ذاهباً ذهبت معه ، ويستشهد لها بقول الشاعر : (عباس بن مرداس) :

ابا خراشة اما انت ذا نفر   فان قومي لم تأكلهم الضبع

وينص على ان امّا ههنا هي ان ضمت اليها ماتوكيداً وتعويضاً من الفعل المحذوف الذي صار ساقطاً لايذكر كما سقط الفعل في النداء (فان اظهرت الفعل قلت :

---

(١) الكتاب ١ : ١٤٨

إمّا كنت منطلقاً انطلقت انما تريد ان كنت منطلقاً) ولايجوز حذف الفعل مع إما كما لم يجز ذكره مع أما وعلة ذلك عنده ان (أما كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل) فحذفوا الفعل استخفافاً . وانما قدرنا فعلا محذوفا بعد أن لأنها لايحسن ان يليها الأسماء المبتدأة بعدها كما قبح أن تقول : كي عبد الله يقول ذاك . ولايقدر سيبويه الفعل المحذوف كان حسب بل يقدره صار(١) أيضاً ، فقولك اما انت منطلقاً أي إذ صرت منطلقاً انطلقت معك ، أو لأن صرت منطلقا انطلقت معك .

٥ ـ مع واو المعيـــة : (٢)

وذلك اذا وقعت بين الواو والاستفهام السابق لها ، وهي تحذف هنا لكثرة وقوعها في هذا المكان وذلك قولهم : كيف انت وزيداً ؟ فلو أظهرت كان لم ينتقض المعنى فكأنه قال : كيف تكون وزيداً وماكنت وزيداً ومنه انشاد الراعي هذا البيت نصباً :

أزمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان تميل مميلا

فكأنه قال : أزمان كان قومي والجماعة .

٦ ـ رده موطن حذف عند غيره :

في باب (ماينتصب من الاسماء والصفات لأنها احوال تقع فيها الأمور)(٣) ذكر قولهم : هذا بسراً اطيب منه رطباً ، وتقدير البعض

---

(١) الكتاب ١ : ٤٥٣

(٢) الكتاب ١ : ١٥٣ ومابعدها

(٣) الكتاب ١ : ١٩٩

له على اضمار اذا كان في المستقبل واذ كان في الماضي ، واجاب عن ذلك بأنه ليس من باب اضمار كان وانما هو حال ، والتقدير : حال كونه بسراً(١) ، ثم اعتذر لوهمهم في التقدير بأن المعنى واحد اذا قلت : هذا بسرا اطيب منه رطبا أو هذا اذا كان بسرا ، فوهموا لذلك . اما علة منعه الحمل على كان فهي أنه لوصح ماقدروه من الاضمار فيه لصح ان تقول : هذا التمر اطيب منه البسر ، لأن كان ينتصب بها المعرفة كما ينتصب بها النكرة ، فلما لم يستقم هذا على الاضمار لم يستقم ايضاً أن نضمر في النكرة .

(ب) زيادتها : (٢)

تزاد كان عنده في موضعين على الارجح بين الاسم والخبر وبين الصفة والموصوف :

١ ـ بين الاسم والخبر :

ينص على زيادة كان في قولهم : ان من افضلهم كان زيدا ، وينسب القول بزيادتها الى الخليل .

٢ ـ بين الصفة والموصوف :

ويستشهد لذلك بقول الشاعر (الفرزدق) :

فكيف اذا نزلت بدارقوم وجيران لنا كانوا كرام

---

(١) انظر شرح المفصل جـ٢ ص ٦٠ ورسالة السيوطي الموسومة بتحفة النجبا في اعراب قولهم هذا بسرا اطيب منه رطباً .

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٩

٣ ـ بين ما وفعل التعجب :

اما زيادتها بين ما وفعل التعجب فهو لم يورد لها الا مثالا واحدا وفي باب التعجب ولم يصرح بزيادتها كما فعل في : ان من افضلهم كان زيد ، وفي بيت الفرزدق انما قال: وتقول : ماكان احسن زيدا فتذكر كان لتدل انه فيما مضى (١) ، وذكر كان لجعل الحديث فيما مضى لا يعني انها زائدة ، فقد صرح في مكان آخر ان قولك : كان عبدالله اخاك انما هو اخبار عن الاخوة (وادخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى)(٢) ، ولا يخفى انها هنا غير زائدة ، والذي يبدو لي انه لا يذهب الى زيادتها بين ما وفعل التعجب والا لصرح بذلك او اشار ولاورد له شواهد وامثلة كما فعل في باب حذفها ، ولعله جعل ما كان احسن زيدا كقولنا : عبدالله كان اخاك ، فيكون اسمها ضميرا يعود الى ما والخبر الجملة بعدها .

(ج) حذف نون يكون :

لنون يكون حالان اذا جزم الفعل جواز الحذف ووجوب الابقاء :

١ ـ جواز الحذف :

يجوز ان تحذف النون عند الجزم فتقول : لم يك ، وينص على ان هذا الحذف انما حصل في يكون لكثرة استعمالها في كلام العرب(٣).

---

(١) الكتاب ١ : ٣٧

(٢) الكتاب ١ : ٢١

(٣) الكتاب ٢ : ٣٨٩ وانظر ١ : ٨ ، ١٣٤ ، ٣١٠

وهو حذف شاذ لايقاس عليه (١) وجائز لاواجب فلك ان تبقى النون(٢) وتقول : حيثما تكن اكن (٣) .

٢ ـ وجوب الابقاء :

وذلك اذا جاء بعدها حرف ساكن لأنها تكون عندئذ في موضع تحرك لالتقاء الساكنين فلا تقول لم يك الرجل (٤) ، بل تقول : لم يكن الرجل .

العطف :

يذكر العطف خلال حديثه على ما العاملة عمل ليس ، ولذانجد الشواهد في الباب هي من المنفي سواء كان لليس او ما كان، وللاسم الثاني بعد العاطف هنا حالان النصب والرفع :

١ ـ النصب :

تقول ما كان زيد ذاهبا ولاعمرومنطلقا تجعل العامل كان (٥) ، ويجوز في ليس ما جاز في كان فتقول ليس عبدالله خارجا ولامعن ذاهبا، اما مايذهب اليه البعض من عدم جواز غير الرفع في المثال مع ليس، فلا يعده سيبويه شيئاً ، اذ يجيز النصب حملا على ليس ، والرفع حملا

---

(١) الكتاب ٢ : ٢٩٢

(٢) الكتاب ١ : ١٢٤

(٣) الكتاب ١ : ٤٣٣

(٤) الكتاب ٢ : ٢٨٩

(٥) الكتاب ١ : ٢٩ وما بعدها .

على الابتداء والقطع ، وحجة المانعين للنصب انك لاتستطيع ان تعيد العامل بعد حرف العطف فلا تقول : ليس عبدالله خارجا ولاليس معن ذاهبا ، ويجيب عن ذلك بعدم اشتراط اعادة العامل بعد حرف العطف، فانت تقول : ليس زيد ولا اخوه ذاهبين فتعطف (اخوه)على زيد والعامل فيه ليس ولاتحسن اعادتها ، والذين منعوا ولامعن ذاهبا يقولون بعطف (اخوه)على زيدفي هذا المثال وهو تناقض ظاهر فلا داعي لمنع النصب مع ليس اذن .

٢ ـ الرفـــع :

ولايكون عندئذمحمولا على الفعل بل هو جملة مستأنفة وذلك قولك: ما كان عبدالله منطقا ولازيد ذاهب ، فانت لم تجعل الكلام معمولا لكان وانما استأنفت .

التقديم والتأخير :

يجوز التقديم والتأخير بعد العاطف هنا فلك ان تقول ليس زيد ذاهبا ولاقائما عمرو ، او ما كان زيد ذاهبا ولاقائما عمرو .

العطف على خبر ليس : (١)

لخبر ليس حالان ، اما ان يكون منصوبا كبقية اخوات كان واما ان يكون مجرورا بالباء الزائدة وتبعاً لذلك فان للمعطوف معها حالا لايكون مع اخواتها :

---

(١) الكتاب ١ : ٣٤ وما بعدها .

١ ـ المجرور :

تدخل الباء في خبر ليس زائدة للتوكيد ، والمجرور بها موضعه النصب ، فلما عطفوا عليه جاز النصب حملا على الموضع ، والجرحملا على اللفظ ، وقد جعل سيبويه الكاف كالباء في زيادتها هنا ، وجعل المجرور بها في موضع نصب . فمما جاء على الموضع مع الباء قول عقيبة الاسدى :

معاوى اننا بشر فا سجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا
اديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

والذي سوغ الحمل على الموضع ان حرف الجر اذا استغني عنه لم يخل بالمعنى وقد ورد من ذلك في باب ليس قول لبيد :

فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معـــد فلتزعك العواذل

والوجه جر دون معد ، ولكن لما امكن الاستغناء عن حرف الجر في المعطوف عليه جـــاز الحمل على الموضع ، ومثله قول كعب بن جعيل :

الا حي ندماني عمير بن عامر اذا ماتلاقينا من اليوم او غدا

والقول فيه كالقول في سابقه .

والجر في المعطوف على المجرور اولى ، لأن العرب تعتني بالجوار كثيراً ، وقد قالوا : هذا جحر ضب خرب ، وغيره ، فحملهم الجوار على ان جروا (خرب) ونحوه وليس موقعة موقع جر ، فكيف بما يصح معنى الجر فيه وهو مجاور لمجرور . فان لم يكن المعنى على حرف

الجر فالنصب احسن وذلك قولك: ماعمرو كخالد ولامفلحا ، نك انما تريد ماهو مثل فلان ولامفلحا فان اردت معنى الكاف في التشبيه قلت: ما انت كزيد ولاشبيه به أى ولاكشبيه به .

٢ - المنصوب :

لما كانت العرب تستعمل الباء الزائدة في خبر ليس كثيرا فقد نواها البعض في المعطوف عليه ، فكأنما ذكرها في الخبر (١) لكثرة استعمالها، من ذلك قول الفرزدق :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولاناعب الا ببين غرابها

وقول زهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى
ولاسابق شيئاً اذا كان جائيا

(حملوه على ليسوا بمصلحين ولست بمدرك)(٢) .

ما حمل على كان :

جاء :

أورد سيبويه استعمال جاء بمعنى صار وعملها عمل كان في موضع لايتعداه ، انما هو كالمثل(٣) وذلك قولهم : ماجاءت حاجتك ،فكأنه

---

(١) الكتاب ١ : ٤١٨ - ٤١٩

(٢) الكتاب ١ : ١٥٥ حيث نسب البيت الاول الى الاحوص ، والثاني الى صيرمة الانصاري .

(٣) الكتاب ١ : ٢٣ ، ٢٥

قال : ماصارت حاجتك ، الا انه ادخل التاء في جاءت حيث كان الخبر مؤنثا وهو الحاجة . وقد ورد عن كثير من العرب قولهم : ماجاءت حاجتك ، بالرفع وذكران يونس زعم انه سمع رؤبة يقول : ماجاءت حاجتك بالرفع ، فيكون عندئذ (ما) خبرها وحاجتك اسمها ، اما على الرواية الاولى فما اسمها وحاجتك الخبر .

الفصل الثاني

المشتبهات ببلبيس

مـــا :

يفرد سيبويه بابا يتكلم فيه على (ما) التي أجريت مجرى ليس(١) وينص على أن هذا الاجراء في بعض المواضع وبلغة أهل الحجاز خاصة ، والذي حمل هؤلاء على اعمالها عمل ليس ان معناها كمعنى ليس فهي نفي كما ان ليس نفي(٢) ، وعلى اعمال اهل الحجاز لها فانها عندهم ضعيفة لاتقوى قوة الفعل (ليس) ، يدلك على هذا الضعف انك لاتضمر فيها فأنت تقول : عبد الله ليس مسافراً الا انك لاتقول : عبد الله ما مسافراً . اما في لغة تميم فهي غير عاملة شيئاً قال : (وهو القياس لانها ليست بفعل) وعلى اعمالها جاء قوله تعالى (ماهذا بشرا) على لغة اهل الحجاز (وبنوتميم يرفعونهـا الا من عرف كيف هي في المصحف) .

شروط عملهـــا :

لما كانت (ما) فرعا على ليس فانهم لم يعملوها عملها الا بشروط ذكر سيبويه منها ثلاثة فحسب ، واوصلها النحاة الى ستة شروط ، وشروط سيبويه هي :

---

(١) الـكتاب ١ : ٢٨ ومابعدها
(٢) الكتاب ١ : ٢٩ ، ٢ : ٣٠٥

١ ـ الا يتقدم خبرها على اسمها :

لايجوز ان يتقدم خبرها على اسمها وتبقى عاملة بل يلغى عملها لانها ليست بفعل ولم تقو قوته فمن ثم لم تتصرف تصرفه ، فانت حين تقول : مامنطلق عبد الله ترفع ، ولايجوز ان تنصب(١) للعلة التي ذكرت قبل ، كما انك لاتقول : ان اخوك عبد الله ، لانها لم تقوقوة الفعل فكذلك (ما) لايتقدم خبرها على اسمها .

اما ما زعموه من ان بعضهم قال وهو الفرزدق :

فأصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذهم قريش واذ مامثلهم احد

فانه قليـل بل انه (لايكاد يعرف) ، وكلامه على هذا الشاهد يشعر بأنه لايرد تقديم خبرها على اسمها ان ورد عن الثقات ، فيجوز على هذا ان يتقدم الخبر على ضعف وندرة شديدين وعدم رده الشاهد هذا يدل على تعطيله القياس العقلي اذا ورد شاهد نقلي بخلافه .

٢ ـ الا ينتقض نفيها بألا :

لاتعمل (ما) اذا زال عنها معنى النفي في الجملة وبذلك تعود الى القياس فقولك : مازيد الا منطلق (تستوي فيه اللغتان) يعني لغة تميم والحجاز فلا يختلفون في انها غير عاملة اذ لايجوز الاالرفع . وعلة عدم اعمالها عند الحجازيين هنا انها انما عملت عمل ليس لشبهها اياها في المعنى وهو النفي ، فاذا انتقض نفيها لم يكن بينهما مشابهة فلم تعمل لزوال علة العمل ، ومنه قوله تعالى : (ما انتم الا بشرمثلنا) .

---

(١) الـكتاب ١ : ٢٨ ، ٧٣

٣ ـ الا يبدل من خبرها موجب :

وهـذا الشرط لم ينص عليه سيبويه وانما يفهم من تمثيله حيث ذكر(١) انك اذا قلت : ماانت بشيء الا شيء لايعبأ به فقد استوت لغتا الحجاز وتميم في عدم اعمال (ما) عمل ليس .

اما الشروط الاخرى التي اوردها النحاة من بعده فلم اجدها عنده.

العطف :

يجوز في الاسم الثاني بعـد العاطف هنا ماجاز في باب كان من رفع ونصب(٢) فانت تقول ماعبد الله خارجا ولا معن ذاهبا ، وان شئت رفعت على القطع والابتداء . وقد منع قوم العطف كمامنعوه في ليس وقد مر جواب سيبويه عليهم(٣) ، وقد قال في (ما) ماقاله في ليس .

التقديم والتأخـــير :

لايجوز في الاسمين بعد حرف العطف هنا التقديم والتأخير كما جاز مع ليس وما كان فلا تقول : مازيد ذاهبا ولا قائما عمرو، فتقدم

(١) الـكتاب ١ : ٣٦٢

(٢) هذا اذا كان العطف بغير لـكن وبل ، اما اذا كان بهما فلا يجوز الا الرفع لان المعنى يتحول معهـا الى موجب وما لاتعمـل في الموجب . وانظر شرح ابن عقيل ١ : ٣٠٨ وهمع الهوامع ١:١٢٤

(٣) الـكتاب ١ : ٢٩

المنصوب وتؤخر المرفوع ، وذلك لان (ما) عامل ضعيف محمول على ليس وقد مر انه لايجوز تقديم خبرها على اسمها ، فمنع ذلك في المعطوف اولى . فان كان في الاسم المرفوع بعد العاطف ضمير من سبب اسم (ما) جاز النصب ، ولكن لايكون حملا على (ما) ، فحين تقول : مازيد كريما ولا عاقلا ابوه لاتحمله على (ما) وانما يكون (عاقلا) وصفاً لزيد معطوفاً على كريم ، وابوه فاعلا ، ولك هنا ايضاً انترفع على الابتداء والقطع . فان لم يكن فيه ضمير من سبب الاسم لم يجز الا الرفع على الاستئناف ، تقول : ما أبو زينب ذاهباً ولامقيمة امها . لان (ما) عملت في الاب لا في زينب والهاء من سببها لا من سببه ، واما قولهم : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ، فان نصبت شحمة فهو حمل على (ما) والتقدير ولا كل بيضاء شحمة ، فيكون الاسم محذوفا ، وبيضاء في موضع جر بالاضافة ، وهذا الحذف جائز في كلامهم مادام الاسم مذكوراً قبل فاستغنوا عن تكراره كما قال ابو دؤاد(١) :

اكلَّ امرىءٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقّد بالليل نارا

فاستغنى عن ذكر كل الثانية لذكرها أولا ، ولعدم اللبس في حالة حذفها . وان شئت رفعت شحمة وقدرت الاسم محذوفا أيضا كما فعلت في النصب ويكون استئنافا على القطع والابتداء . فان اعيد الاسم بلفظه بعد حرف العطف فالرفع اجود نحو : مازيد ذاهبا ولا محسن زيد ، وعلة جودة الرفع انك تستغنى بالضمير عن الاسم في

---

(١) الكتاب ١ : ٣٢

الجملة الواحدة الاترى انك لوقلت ما زيد منطلقا زيد كان ضعيفا ولكن تقول : مازيد منطلقا هو ، لانك استغنيت بالضمير عن اظهاره فلما اظهرت الاسم هنا اجريته مجرى الاجنبي واستأنفت جملة جديدة فلذا كان الرفع اجود وقد ورد من الرفع مع الاظهار قول الفرزدق :

لعمرك مامعن بتارك حقه ولامنسيء معن ولامتيسر

دخول الجار على خبرها :

يصرح سيبويه بدخول الجار على خبر (ما) في كلامه على خبر ليس، وقد افراد لذلك بابا بعنوان (ماتجريه على الموضع لاعلى الاسم الذى قبله) (١) وكذلك اورد بعض الامثلة والشواهد في غير هذا الباب تدخل فيه من ذلك قول الفرزدق المار (٢) :

لعمرك ما معن بتارك حقه ولامنسيء معن ولامتيسر

حيث دخلت الباء على خبر ما ، ومنه أيضاً : ماعمرو كخالد ، وما زيد بأخيك . والمعطوف هنا كالمعطوف في ليس ، فلك ان تنصب حملا على الموضع ، أو تجر حملا على اللفظ فتقول :

ما انت بزيد ولاقريبا منه وان شئت قلت ما انت بزيد ولاقريب منه.

لا :

تعمل لاعمل ليس أيضاً بشروط وقدنص على ان اعمالها عمل ليس قليل (٣) فمن ذلك قول سعد بن مالك القيسي :

---

(١) الكتاب ١ : ٢٢ وما بعدها

(٢) الكتاب ١ : ٣١

(٣) الكتاب ١ : ٢٨ ، ٣٥٤ وقد روى البيت بوجهين في ٢٨ من فر وفي ٣٥٤ من ضئد

من فرّعن نيرانهـــا   فانا ابن قيس لابراح

وفيه جواز حذف الخبر ، ومنه أيضا قول الشاعر (مزاحم العقيلي) :

فرطنّ فلا ردٌّ لما بتّ فانقضى   ولكن بغوض ان يقال عديم

وقد ظهر فيه الخبر ، وفيه نقض لرأي القائلين بأن خبر (لا) لايذكر (١) .

شروط عملها :

عد ابن عقيل ثلاثة شروط لاعمالها عمل ليس (٢) ، اما سيبويه فلم يذكر الا شرطا واحدا وهو الا تعمل في معرفة ، بيد انه لم يلبث ان اجاز ذلك في الشعر خاصة وعلى قلة فمن ذلك قول الشاعر (٣) :

بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت   ركائبها أن لاالينا رجوعها

وفي البيت جواز تقديم الخبر اذا كان جارا ومجرورا كما هو ظاهر ، اما ما اشترط النحاة في عملها غير هذا فلم أجده عنده .

لات :

حقيقتها :

هي عنده حرف قائم بذاته ، فهي أولاليست بفعل ، وقد صرح بعدم فعليتها في كلامه في باب التعجب حين قال : (... فشبه هذا بما ليس من الفعل نحولات وما وهي بعد ذلك ليست لا العاملة عمل ليس وقد زيدت عليها

(١) مغني اللبيب ٢ : ١٦٨ ، شرح الكافية ١ : ٢٤٠

(٢) شرح ابن عقيل ١ ـ ٣١٣

(٣) الكتاب ١ : ٣٥٥

(٤) الكتاب ١ : ٣٧

التاء لتأنيث الفعل ولاهي لاوتاء تحين كما قال بعضهم (١)، يدل على ذلك أنه جعلها الاصل وجعل لا الفرع ، وذلك عندما عرض لقول سعد ابن مالك القيسي :

من فرّعن نيرانها وأنا ابن قيس لابراح

فقال عن لا : (جعلها بمنزلة ليس فهي بمنزلة لات في هذا الوجه(٢) فلا بمنزلة لات وليست لات في الاصل لا ، فهي اذن حرف على حدة .

الاسم والخبر بعدها :

يصرح بانها تعمل عمل ليس في الحين خاصة (٣) ، ولاتظهر المرفوع بها انما تضمره وتظهر الحين وتنصبه ، وقال تعالى : (ولات حينَ مناص) وهو الاكثر ، الا انه قد سمع اظهار المرفوع واضمار المنصوب وهو قليل ، كما زعموا أن بعضهم قرأ : (ولات حينُ مناص) برفع حين.

وهي لم تتمكن في الكلام تمكن ليس اذ لايجوز ان تستعملها الاسم مضمر ، اضمرت الاسم او الخبر ، وكذلك لايجوز ان تحمل عليها ضمير المخاطب او الغائب كما تقول لست ولست وليسوا ، ولاتبنيها على المبتدأ اذ تقول : عبدالله ليس ذاهبا فلا تقول : عبدالله لات منطلقا ، ولاقومك لاتوا منطلقين .

ويبدو ان اشتراط الحين غير مختص باللفظ بل هو شامل لاسماء الزمان يؤكد ذلك قوله :(ان لات ان لم تعملها في الاحيان لم تعمل فيما سواها فهي معها بمنزلة ليس فاذا جاوزتها فليس لها عمل)(٤) . فلو كان يشترط

(١) مغني اللبيب ١: ٢٠٣ ـ ٢٠٤

(٢) الكتاب ١ : ٢٨

(٣) الكتاب ١ : ٢٨

(٤) الكتاب ١ : ٢٨٩

لفظ الحين لما لجأ الى الجمع في كلمة الاحيان .

انْ

يذكر انه : (تكون ان كما في معنى ليس)[1]، بيد انه لم يذكر اي مثال لعملها ، بل هو لم يصرح انها عاملة ، وكل ما في الامر انه ذكر انها مثل (ما) فكما ان (ما) في معنى ليس فكذلك ان في معناها ، والكلام منصب على المعنى لا على العمل ، ولو كان يذهب الى اعمالها لاورد لها أمثلة وشواهد او مثالا على عادته . والذى ارجحه انه اراد معنى النفي ولم يرد العمل فهي عنده غير عاملة عمل ليس .

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٠٦

معناه كغيره)(١) ، من الافعال التي لاتدخل (أن) معناها ، كما تدخل في هذه الافعال دائماً ، فجعلت مختصة بالأفعال (كما خلصت حروف الاستفهام للافعال نحو هلا والا) . وظاهر أنه يريد بدخول أن معناها أنها للاستقبال ، وقد أوضح السيرافي أن معاني المقاربة فيها تحملنا على اعتماد الافعال اذ ان قولنا كدت أفعل كذا ليس اخباراً عن القيام بالفعل ولاتركه وانما هو مقاربة فعله (فكأنك قلت كدت مقارباً لفعله ... ولفظ كدت أفعل ادل على حقيقة المعنى واخصر في اللفظ(٥) ففي قولنا كدت مغادراً في مغادر معنى وقوع الفعل وفي كدت مقاربته ، فمن ثم اعرضوا عن استعمال الاسماء هنا ، وهذا يفسر لنا توجيه السيرافي في قوله كدت افعل بكدت مقارباً للفعل حتى يبقى على معنى المقاربة .

ومع انه صرح بأنه لايجوز ان يجيء الاسم خبراً لهذه الافعال، فقد اورد شاهداً على مجيء الاسم خبرا ، وذلك قولهم :(عسى الغوير ابؤسا)(٦) وسنعرض له .

حالة الفعل بعدها :

تنقسم هذه الافعال بحسب اقتران المضارع بعدها بأن او عدمه الى قسمين :

---

(١) الكتاب ١ : ٤١٠
(٢) الكتاب ١ : ٤١٠ الهامش
(٣) الكتاب ١ : ٧٩

عملها :

يذكر سيبويه في أثناء كتابه(١) مما أجرى مجرى (كان) : كاد وكرب ويوشك وعسى ، وجعل وأخذ ، اما اخلولق فقد ذكرها ولكن ليس على انها عاملة عمل كان ، وهذه جميعاً افعال وقد استدل على كونها أفعالا بعسى حيث ذكر أنها تكون للواحد والجمع والمؤنث(٢) فتقول عسى ان تفعل وعسى أن تفعلوا وعسى أن تفعلا ، وقد ذكر ايضاً ان من العرب من يقول عسى وعسيا وعسوا وعست وعسينا وعسين ، وفي هذا دليل على أن عسى اذا تقدم عليها اسم جاز ان تضمر فيها ضميراً يعود على الاسم السابق ، وان تجرد من الضمير وهذا مما اختصت به عسى دون اخواتها اذ يجب فيهن الاضمار اذ تقدم الاسم .

[illegible] الافعال تعمل عمل كان الا ان خبرها لايكون الا فعلا [illegible]ذا من أن في موضع الاسم المنصوب بعد كان(٣) وذلك قولك : كاد يفعل ، وكرب يقوم ، ويوشك يجيء وعسى يفعل ، وجعل يقول ، وأخذ يقول ، وعلة منعه أن يأتي الاسم خبراً مع هذه الافعال ، أن معناها تدخله أن دائما فانت تقول : قارب أن يفعل ، وهو خليق ان يفعل ، فتركوا استعمال الاسماء معها (لئلا يكون ماهذا

(١) الكتاب ١ : ٤١٠ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٧

(٣) الكتاب ١ : ٤٥٢

الفصل الثالث

أفعال المقاربة

(أ) مايقترن بأن :

يقترن المضارع بعد بعض هذه الافعال بأن والأفعال هي ، عسى ويوشك واخلوق ، تقول : عسى ان يفعل ، ويوشك ان يجيء ، واخلولقت السماء ان تمطر ، وهذه ليست عاملة عمل كان مادام فعلها مقترنا بأن ، ولعل ذلك انما كان لأنها تؤول وما بعدها هنا بمصدر والمصدر حدث ولاتخبر بالحدث عن اسم الذات .

(ب) ما لايقترن بأن :

ومن افعال هذا الباب مالايقترن المضارع بعده بأن وهي كادوكرب وجعل واخذ ، فتقول كاد يفعل ، وكرب يفعل ، وجعل يقول ، واخذ يقول ، وهي تعمل عمل كان وتكون الجملة الفعلية خبراً لها في موضع نصب . وقد يأتي بعض افعال هذا القسم وقد اقترن المضارع بعده بأن ، وكذلك قد يأتي بعض افعال القسم الاول دون ان يقترن المضارع بعده بأن .

الاسم والخبر :

اما خبر الافعال العاملة عمل كان منها ، فقد ذكرنا انه لايكون الا جملة فعلية فعلها مضارع غير مسبوق بأن ، واما اسمها فهو كالاسم في كان قد يكون اسم ذات او ضميراً ، وقد يكون ضمير الشأن كما ورد في كاد وعسى ، من ذلك قوله سبحانه : (... كاد تزيغ قلوب فريق منهم) وقد ذكر سيبويه ان الاسم هنا هو الامر(١) ، اما عسى فقد جاء بالشاهد فيها على عدم اقتران الفعل بعدها بأن ولم

---

(١) الكتاب ١ : ٣٦

يذكر ضمير الشأن الا انه يستفاد من ايراده هنا وهو قول الشاعر(١)

فأما كيّس فنجـــا ولـكن عسى يغتربي حمق لئيم

وفي تقدير ضمير الشأن في الآية وفي البيت وان لم يصرح به تخلص من ان يتوالي فعلان وهو مخالف للقواعد .

معانيهــــا :

لم يذكر سيبويه من معاني هذه الافعال الا معنى المقاربة ، حاشا عسى فقد اضاف انها (طمع واشفاق)(٢) ، فهو بعد ان تكلم على عملهن عمل كان وعلى اخبارهن وغير ذلك مما هو متعلق بهذا الباب نص على انها جميعاً (لتقريب الامور)(٣) اما المعاني الاخرى التي ذكرها النحاة فلم اجده قد اشار الى اي منها بله التصريح به .

تصرفهـا :

لاينص على عدم تصرف هذه الافعال انما يفهم ذلك من ايراده تصريفاً لـكاد حسب وانه لم يشر الى تصريف غيرها مما اجرى مجرى كان ، فقد ذكر المضارع تكاد من كاد وذكر ايضاً رواية في ضم عينها فقد صرح بأن كدت : فعِلت وفعُلت(٤)، قد وردت عن العرب ، فقد قال بعضهم : كُدت تكاد بضم الكاف ، ونسب هذه الرواية الى

---

(١) الكتاب ١ : ٤٧٨

(٢) الكتاب ٢ : ٣١١

(٣) الكتاب ١ : ٢٧٩

(٤) الكتاب ١ : ٤١٠

الخليل ثم ضعفها وجعلها شاذة(١)والقياس عنده كِدت بكسر الكاف ، أما يوشك فلم يورد منها الا المضارع(٢) ويبدو انها عنده بهذه الصيغة فحسب ولولا ذلك لأشار الى تصرفها .

ولكي نجلو ما أراد سيبويه في كلامه على هذه الافعال لابد لنا من أن نفصل القول في كلٍ على حدة .

عسى :

وهي عنده على أربعة أوجه :

١ - بمنزلة كان :

وذلك اذا لم يسبق المضارع بعدها بأن نحو : عسى زيد يقول فالفعل في موضع اسم منصوب وهو قليل لايكاد يعرف فكأنة قال : (عسى زيد قائلا ثم وضع يقول في موضعه(٣) وقد ورد في الشعر ، من ذلك قول هدبة :

عسى الكرب الذي امسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريب

وقال :

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر ... بمنهمر جود الرباب سكوب

وقال(١)

فأما كَيِّس فنجا ولكن ... عسى يغتر بي حمق لئيم

---

(١) الكتاب ٢ : ١٩ ، ٢٢٧

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٨

(٣) الكتاب ١ : ٤٥٢

(٤) هكذا اورد الابيات في ١ : ٤٧٨ . بما يشعر بأنها جميعاً لهدبة .=

واما مجيء الاسم الصريح خبراً في قولهم : (عسى الغوير ابؤسا) فانه ينص على ان هذه حال لايكون في غيرها ، وانما هو كالمثل يلزم هذه الحالة ولايتعداها فلا يصح ان تاتي بخبرها اسما .

٢ ـ فعل متعد :(١)

وذلك اذا جاء المصدر المؤول من ان والفعل فتكون بمنزلة قارب كقوله : عسيت ان تفعل ، فأن تفعل بمنزلتها في قولك : قاربت ان تفعل ، ويذكر الاسم بدل المصدر المؤول فيقول : (اي قاربت ذاك) فهو اذن في محل نصب مفعول به ، وتكون عسى على هذا فعلا تعدى بنفسه .

٣ ـ فعل لازم :

وهي عندئذ على ضربين فأما ان تكون بمنزلة المتعدي بالحرف اولا :

(ا) بمنزلة المتعدي بالحرف :

لك في المثال المار في المتعدي ان تجعل عسى بمنزلة دنا لكذا ، فتكون متعدية بحرف الجر ، فحين تقول : عسيت ان تفعل كأنك قلت دنوت لأن تفعـل . وليس لك في كلا التقديرين ان تأتي بالاسم الصريح مكان المؤول فلا تقول : عسيت الفعل ولاعسيت للفعل لأن

= وليس كذلك فلم ينسبها الأعلم الى احـد (حاشية ١ : ٤٧٨ الكتاب) وكذا محيي الدين ذكرها ولم ينسبها (١ : ٣٢٨ ابن عقيل الحاشية) .

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٧

العرب استغنت بالمؤول من الصريح . كما استغنوا بلو انه ذاهب عن لو ذهابه (لان من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء) .

ومن العرب من يصل الضمير بعسى فيقول عسى وعسيا وعسوا وعست وعسينا وعسين ، فيكون المصدر المؤول بعدها في موضع نصب على المفعولية ايضاً بمنزلته في قولك عسيت ان تفعل .

(ب) غير المتعدي :

وذلك اذا لم تتصل بها الضمائر ولم يأت بعدها اسم مرفوع ودخلت ان على الفعل نحو : عسى ان تفعل وعسى ان تفعلوا وعسى ان تفعلا ، فقد حملنا ان ومابعدها على عسى كما حملنا ان يفعلوا على دنا في قولنا دنا ان يفعلوا ، وظاهر انه اراد ان ينبه بهذا التمثيل الى ان المصدر المؤول في موضع الفاعل كما انه كذلك في دنا ان يفعلوا فهي اذن فعل لازم هنا .

٤ ـ حـــرف :

اذا اتصل بها ضمير النصب تحمل على لعل لما بين الكلمتين من مشابهة في المعنى اذ ان (لعل وعسى طمع واشفاق)(١) ، وقد ورد انهم قالوا : عساك ، فالكاف في موضع نصب قال الراجز(٢) :

يا ابتا علك او عساكا

والدليل على ان الكاف في موضع نصب انك اذا عنيت نفسك قلت : عساني ، قال عمران بن حطان :

---

(١) الكتاب ٢ : ٣١١

(٢) الكتاب ١ : ٣٨٩

ولي نفس اقول لها اذا ما　　تنازعني لعلي او عساني

ومعلوم ان الياء مع نون الوقاية لاتستعمل الا في موضع النصب(١)، فعسى اذن بمنزلة لعل في هذا الموضع .

يوشك :

لم يستعمل سيبويه اوشك ولم يذكرها ، انما ذكر المضارع(٢) في حديثه حسب وهي على ثلاثة احوال كأحوال عسى باستثناء كونها حرفا كلعل :

(أ) بمنزلة كان :

حين يأتي الفعل بعدها غير مسبوق بأن ، تقول : يوشك يجيء وهي هنا بمنزلة عسى حين قلنا عسى يجيء ، اي ان الفعل في موضع نصب خبر لها ، وهي عاملة عمل كان ، ومنه قول الشاعر (امية بن ابي الصلت) :

يوشك من فرّ من منيته　　في بعض غراته يوافقها

(ب) فعل متعد :

وذلك حين تكون والفعل الذي بعدها مستويين في كونهما للغائب أو المخاطب وقد سبق الفعل بأن نحو : توشك أن تجيء فالمصدر المؤول

---

(١) انظر شرح المفصل ج٣ ص ١٢٠

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٨ ، ٤٧٩

في محل نصب (كأنك قلت قاربت ان تفعل) وقد مر ان المصدر هنا في محل نصب على المفعولية .

(ج) فعل لازم :

اذا جاءت للغائب وكان المضارع بعدها للمخاطب وقد سبق بأن وذلك قوله : يوشك ان تجيء ، فالمصدر هنا في موضع رفع فاعل يوشك

اخلــولق :

ذكر سيبويه اخلولق في موضعين (١) حين تحدث على جعل عسى بمنزلة دنا اذ تتعدي بحرف الجر فقال : (واخلولقت السماء أن تمطر ، لان تمطر ، وعسيت بمنزلة اخلولقت السماء) اى ان اخلولقت تتعدى بحرف جر محذوف توسعا . والموضع الثاني عندما تكلم على جعل عسى فعلا لازما فقال :(وتقول عسى ان تفعل ، وعسى ان تفعلوا وعسى ان تفعلا ، وعسى محمولة عليها ان كما تقول : دنا ان يفعلوا وكما قالوا : اخلولقت السماء ان تمطر ويبدو انه اراد بهذا التمثيل ان المصدر المؤول في موضع نصب بالفعل اخلولق على المفعولية ، فكما اننا حملنا المصدر على الفعل في كونه مفعولاً به فكذلك حملنا المصدر على دنا وعسى ، ولكن في كونه فاعلا لامفعولا ، والاستشهاد في المشابهة بالحمل على الفعل لا في الموضع . وعلى هذا تكون اخلولق فعلا متعديا بحرف جر محذوف توسعا او بدونه ، والذي جعله يذكرها هنا وكذلك بقية اخواتها ان المفعول بعدهن لايأتي الا فعلا مضارعا ، وهذا نحو لايكون لغيرهن من الافعال فمن ثم جمعهن في باب واحدوتكلم عليهن متقاربات .

(١) الكتاب ١ : ٤٧٧

كاد وكرب وجعل واخذ :

وهذه جميعا افعال مثل كان وتعمل عملها ، الا ان خبرها ابدأ جملة فعلية فعلها مضارع غير مسبوق بأن ، وقد ذكرنا امثلتها ، وشذت عنهن كاد فقد جاء المضارع بعدها مسبوقا بأن الا ان ذلك قليل وفي الشعر خاصة للضرورة(١) ولايجوز في غير الشعر ، قال رؤبة :

قد كاد من طوال البلى ان يمصحا

وقد شبهت كاد في ذلك بعسى ، وعلى هذا فهي فعل متعد بمنزلة قارب ولم تعمل هنا عمل كان .

---

(١) الكتاب ١ : ٤١٠ ، ٤٧٨

الفصل الرابع

أفعَال القلُوبْ

ذكر سيبويه عددا من اخوات ظن واغفل عدد آخر فقد ذكر:(١)

١ - ظن : نحو : ظن عمرو خالدا اباك .

٢ - حسب : نحو : حسب عبدالله زيدا بكرا .

٣ - خال : نحو : خال عبدالله زيدا ذا الحفاظ .

٤ - علم : نحو : علمت زيدا الظريف .

٥ - زعم : نحو : زعم عبدالله زيدا اخاك . قال الشاعر :

فان تزعميني كنت اجهل فيهم … فانى شريت الحلم بعدك بالجهل

وقال النابغة الجعدى :

عددت قشيرا اذ فخرت فلم أسا … بذاك ، ولم ازعمك عن ذاك معزلا

٦ - درى : تقول : دريت عبدالله ابو من هو .

٧ - جعل : تقول : جعلت متاعك بعضه فوق بعض . تريد بها رأيت متاعك ، من رؤية القلب .

٨ - رأي : القلبية لا البصرية ، تقول : رايت عبدالله منطلقا .

٩ - عرف : نحو : قد عرفت زيدا ابو من هو .

١٠ - وجد : نحو : وجد عبدالله زيداً ذا الحفاظ .

١١ - أتقول : وقد الحقها باخوات ظن بشروط نحو : اتقول عمرا ذاهبا .

---

(١) الكتاب ١ : ١٨ ، ٢٠ ، ٦١ ، ٧٨ ، ١٢١

١٢ . ١٣ - أري ونبّئ : وهما على البناء للمجهول واصلهما مما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل وقد الحقهما باخوات ظن في الباب جميعه .

المبتدأ والخبر بعدها :

تدخل هذه الافعال على المبتدأ والخبر فينتصبان على انهما مفعولان، وليس لك ان تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر لان المبتدا والخبر لايستغنى كل منهما عن الاخر فكذلك اذا صارا مفعولين لاى من هذه الافعال (١) ، وقد تسد ان واسمها وخبرها مسد مفعولي ظن واخواتها (٢)، لافرق في ذلك سواء كانت ثقيلة ام مخففة ، وذلك قولك : ظننت انه منطلق ، وحسبت ان لايقول ، فكأنه قال : حسبت انه لايقول ذاك . فأن وما بعدها في موضع نصب في المثالين .

معانيها :

تستعمل هذه الافعال لمعاني القلوب (٣) ، ويأتي عدد منها ايضا لغير هذا المعنى ، ويختلف عملها باختلاف معناها :

١ - القلبية :

اذا جاءت هذه الافعال لمعان قلبية فهي التي تنسخ الابتداء وتنصب مفعولين ، وقد ذكر ان هذه الافعال تدخل على الجملة : (لتجعل الحديث شكا او علما) (٤)، اما اى هذه الافعال للشك وايها لليقين اوالعلم

---

(١) الكتاب ١ : ١٨ ، ٣٨٥

(٢) الكتاب ١ : ٦٤ ، ٤٦١ ، ٤٨١

(٣) وقد سماها عدد من النحاة افعال القلوب اشارة الى ان الفعل يكون مقره القلب كالظن والحسبان فانه لايكون ظاهرا .

(٤) الكتاب ١ : ١٨ ، ٣٦١ ، ٣٨٦

فهو امر ليس بالواضح او المتميز عنده ، فقد نص على معاني عدد منها واهمل الباقي فمما نص عليه (١) ان وجدت ورايت ودريت بمعنى علمت لليقين ، حتى هذه الافعال التي ذكر انها لليقين يسبها احيانا حروف الشك فقد قال مثلا : (حسبت وظننت وخلت وارى وزعمت ورايت . . وجدت ... وجميع حروف الشك)(٢) وذكر ايضا ان جعل تكون بمعنى راى من رؤية القلب وتكون بمعنى ظن(٣) وكذلك ذكر ان علم وراى تاتي لليقين والايجاب (٤) ، الا انه مالبث ان ذكر في الموضع نفسه ان خلت وظننت وعلمت ليست للايجاب وانما هي كقولك : ارجو واطمع وعسى ، وفي الموضع ذاته جعل ظننت وحسبت وخلت ورايت جميعا لمعنى اليقين ! ...

والذي اراه ان المعنى الاول عنده لجميع هذه الافعال هو الشك الا انها قد تاتي لليقين احياناً الازعم فهي للشك لاغير ، وكذلك اتقول.

٢ ـ غير القلبية :

فان لم تكن لمعنى قلبي نصبت مفعولا واحدا (٥) وذلك :

(ا) اذا كانت ظن بمعنى خشي او خاف : ومنه قوله تعالى : (تظن ان يفعل بها فاقرة) وقوله سبحانه : (فان ظنا ان لايقيما حدود

---

(١) الكتاب ١ : ١٨ ، ٨٠ ، ١٢١

(٢) الكتاب ١ : ٣٨٥

(٣) الكتاب ١ : ٧٨

(٤) الكتاب ١ : ٤٨١_٤٨٢

(٥) الكتاب ١ : ٣٦١ ، ٣٨٥ ، ٤٨١

الله) اى ان خشيا . او كانت بمعنى اتهم تقول : ظننت زيدا اى اتهمته ومنه ظنين اي متهم .

(ب) اذا كانت رأى لرؤية العين : ولم يمثل لها انما ذكر انها تنصب مفعولا واحدا . ويمكن ان نمثل لها بقول الناس : رأيت اخاك.

(ج) اذا كانت وجد لوجدان الضالة ولم يمثل لها ايضا ، ويمكن ان نمثل لها بقولهم : وجدت الكتاب .

(د) اذا كانت جعل بمعنى ألقى او وضع : وذلك قوله : جعلت متاعك بعضه فوق بعض اى القيت .

(هـ) اذا كانت علم بمعنى عرف : نحو قوله تعالى : (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت) وقوله سبحانه : (وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم) .

(و) اما حسبت وارى : فقد نص على انهما لا يكون فيهما الاكتفاء بمفعول واحد(١) .

تصرفها :

ينص على تصرف كل من ظن وحسب وخال وأرى ورأى وزعم حيث أورد هذه الافعال ثم قال : (ومايتصرف من افعالهن) (٢) ، وقد ذكر في الموضع ذاته ان مايتصرف من الافعال يجري مجرها في الاعمال والالغاء . اما الافعال الاخرى فلم اجده يصرح بتصريفها وانما يفهم ذلك من عنوان الباب حيث قال : (هـــذا باب الافعـــال التي تستعمل وتلغى) ثم أورد الافعال المذكورة

---

(١) الكتاب ١ : ٦٤

(٢) الكتاب ١ : ٦١

ولم يشر الى ان الافعال الأخرى التي ذكرت معها في غير هذا المكان غير متصرفة فكأنه استغنى بذكر عدد منها عن ذكرها جميعا ، يستثنى من ذلك : تقول ، لانه نص على لزومها صيغة واحدة الا في لغة سليم والقول في مصادر هذه الافعال كالقول فيها من حيث العمل والالغاء (١)

اما الافعال غير المتصرفة التي ذكرها النحاة فهو لم يذكرها في العمل اصلا ومن ثم لم نجد لها ذكرا في التصريف .

الالغاء والتعليق :

١ ـ الالغاء : (٢)

وهو ابطال عمل هذه الافعال وما يتصرف منها على سبيل الجواز وذلك اذا وقعت الافعال في غير الابتداء ، وعلى هذا يكون لهذه الافعال حكمان :

(ا) وجوب الاعمال

وذلك اذا وقعت الافعال في ابتداء الكلام فلا يجوز الالغاء وذلك نحو : اظن زيدا اخاك .

(ب) جواز الالغاء :

وذلك اذا لم يكن الفعل في ابتداء الكلام وهو على قسمين :

١ ـ الجواز والاعمال احسن :

وذلك عندما يتوسط الفعل ، زيداً أظن اخاك وعمرا زعمت اباك وان

---

(١) الكتاب ١ : ٦١ ـ ٦٤

(٢) الكتاب ١ : ٦١ ـ ٦٤

شئت قلت عبدالله اظن ذاهب . وهذا اخال اخوك وفيها ارى ابوك ، وزيد حسبت اخوك . وتلغي المصدر فتقول : متى زيد ظنتك ذاهب ، وزيد ظني اخوك .

٢ ـ الالغاء احسن :

وذلك اذ تاخر الفعل عن معموليه (وكلما اردت الالغاء فالتأخير اقوى كلٌ عربي جيد قال الشاعر وهو اللعين :

ابا الاراجيز يا ابن اللؤم توعدني   وفي الاراجيز خلت اللؤم والخور

انشداه يونس مرفوعا عنهم) وتلغي المصدر فتقول زيد ذاهب ظني ، وعلة كون التاخير اقوى في الالغاء ان المتكلم يبدا كلامه على اليقين ثم يدركه الشك بعد ذلك فهو يبدا جملة خالية من معاني هذه الافعال ومن تاثيرها فيقول : زيد اخوك ، ثم يدركه الشك فيقول : اظن (فاذا ابتدا كلامه على مافي نيته من الشك اعمل الفعل قدم او اخر) فتقول : اظن زيدا اخاك ، وزيدا اظن اخاك (وكلما طال الكلام ضعف التاخير اذا اعملت وذلك قولك : زيدا اخاك اظن ، فهذا ضعيف) وذلك ان الفعل اذا اعمل فينبغي ان يكون مقدما .

وفي تقدم الفعل على معموليه لم يجز الالغاء كما قدمنا ، الا انه اجازه في نحو قوله : متى تظن عمرو منطلق . مما جعل المبرد يرد عليه ويقول ان هذا نقض للباب حيث شرط سيبويه متى تقدم الفعل لم يلغ واعمل ، وقد اجاب السيرافي عن سيبويه بانه انما شرط ان يتقدم الفعل وليس قبله شيء من صلة ما بعده (١) وهذا المثال ليس فيما شرط ، والحق ماذهب اليه السيرافي ، لان سيبويه وان لم يصرح بان المتقدم

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١ : ٤٦٤

على الفعل ينبغي ان يكون من صلة المفعول الثاني لكي يلغي الفعل ، الا ان الامثلة التي أوردها تشير الى هذا ، فقد ذكر انه لايجوز الالغاء اذا تقدم ظن على معمولية ، ولكنه في متى واين جائز (١) وقد ذكر مثالين هما : متى تظن عمرو منطلق ، ومتى ظنك زيد ذاهب ، ومتى في المثالين (ظرف للانطلاق والذهاب) (٢) ، فسيبويه لم ينقض الباب كما ذهب اليه ابو العباس ، وانما اجاز امرا جديدا . ويزاد على ذلك انه نص فيموضع اخر(٣)على ضعف قوله : قد علمت عمرو وخير منك وحمله على تقدير لام الابتداء وجعل الفعل معلقا ، فلو كان يجيز الالغاء دون تضعيف مع تقدم الفعل مالجأ الى تقدير اللام ونص على ضعف الكلام وان كان الضعف عنده لايعني المنع ، وخلاصة الامر ان سيبويه لايجيز الغاء الفعل المتقدم ولم يسبقه شيء من صلة المفعول الثاني فان ورد عنهم فهو ضعيف .

التعليق (٤) :

وهو ابطال عمل هذه الافعال لفظا لامحلا ويكون الاسمان بعدها في موضع المفعول وذلك في ستة مواضع :

١ ـ مع الاستفهام :

التعليق مع الاستفهام على ضربين جائز وواجب فاما الواجب فله ثلاث صور واما الجائز فله صورة واحدة .

---

(١) الكتاب ١ : ٦٣

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ١ : ٤٦٤

(٣) الكتاب ١ : ٤٧٤

(٤) الكتاب ١ : ١٢٠ ، ١٢١

أ ـ الواجب :

١ ـ ان يكون احد المفعولين اسم استفهام :

وذلك قوله : عرفت ايهم ابوك واما ترى أى برق ههنا ؟ ومنه قوله تعالى (لنعلم اى الحزبين احصى لما لبثوا امدا) .

٢ ـ ان يكون الاسم مضافا الى استفهام .

وقد مثل لذلك بقوله : قد عرفت ابو من زيد .

٣ ـ ان تدخل عليه اداة الاستفهام :

وذلك قوله : قد علمت أعبدالله ثم أم زيد .

والاستفهام يعلق الفعل سواء اكان بالحرف ام بالاسم كما تقدم في الامثلة . وانما منع الاستفهام عمل الفعل في اللفظ لانه لايجوز لما قبله ان يعمل فيما بعده .

ب ـ الجائز : (١)

يجوز تعليق الفعل أو اظهار عمله اذا وقع الاسم قبل الاستفهام وقد تقدمهما الفعل ولم يكن مضافا للاستفهام . نحو عرفت زيدا ابومن هو ، وعلمت عمرا أأبوك هو ام ابو غـيرك ، فلك ايضاً ان تعلق عمل الفعل فتقول : وقد علمت زيد ابو من هو . وانما جاز ان تعمل الفعل مع وجود الاستفهام لان الاستفهام لم يدخل على الاسم حتى يمنع ما قبله من العمل فيه والذي جوز تعليق الفعل مع ان الاسم متقدم على الاستفهام في اللفظ ، انه مستفهم عنه في المعنى فكأن الاستفهام قد سبقه فمنع من العمل فيه .

---

(١) الكتاب ١ : ١٢١ وانظر الصبان على الاشموني ٢ : ٣١

٤ - مع لام الابتداء (١)

يجب تعليق الفعل اذا دخلت لام الابتداء على الاسم المبتدأ بعدها وذلك نحو : قد علمت لعبدالله خير منك ، ومنه قوله تعالى (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق) فهذه اللام تمنع عمل الفعل كما يمنعه الاستفهام . لانها لام ابتداء ، وما بعدها مبتدأ فلا يعمل ما قبلها فيه .

٣ - مع لام القسم . (٢)

يجب التعليق مع لام القسم سواء اكان القسم ظاهرا ام مقدرا، من ذلك قول لبيد :

ولقد علمت لتاتين منيتي ‏ ‏ ‏ ان المنايا لاتطيش سهامها

فكأنه قال والله لتاتين .

٥ - مع ما النافية :

ينقل ذلك عن الخليل(٣) في قوله تعالى (ان الله يعلم ماتدعون من دونه من شيء) فقد ذكر ان يعلم هنا معلقة .

٥ - مع انّ :

وذلك اذا كان في خبرها اللام كقوله تعالى (ولقد علمت الجنة انهم لمحضرون) وقول الشاعر :

الم ترأني وابن اسود ليلة ‏ ‏ ‏ لنسرى الى نارين يعلو سناهما

---

(١) الكتاب ١ : ١٢٠

(٢) الكتاب ١ :٤٥٦

(٣) الكتاب ١ : ٤٧٣

وفي تعليق الفعل في هذا الموضع كلام، فقد زعم بعضهم(١) ان المعلق ان، ورأى البعض انه اللام الذى في خبرها. ونسب ابن الخباز الى سيبويه جواز: علمت ان زيدا قائم، ويكون المعلق على هذا (ان) عند سيبويه والحق ان سيبويه لم يقطع هنا اهو اللام ام ان فهو ينص على ان (هذه اللام تصرف ان الى الابتداء كما تصرف عبدالله الى الابتداء اذا قلت: علمت لعبدالله خير منك) (٢) فيكون المعلق على هذا اللام لا ان يقوى ذلك ان الشواهد التي جاء بها لم تخل من اللام، الا انه في الموضع نفسه يذكر ان قوله: علمت ان زيدا ذاهب ضعيف كما يضعف قوله: علمت عمرو خير منك، وكونه ضعيفا لايعني انه يمنعه مما جعل ابن الخباز يصرح ان التعليق بـ (ان) مذهب سيبويه، وعلى أى حال فمن الممكن ان نعتبر التعليق عنده باللام ويجيزه بان على ضعف، كما فعل ابن الخباز لما قدمنا من ان الضعف في الشيء لايعني منعه.

٦ ـ مع كان وان:

وذلك اذا توسطت بين كان واسمها ولم تكن معمولا لها كقوله: كان أرى زيد ذاهبا أو اذا وقعت بين اسم ان وخبرها ولم تكن معمولا لها أيضاً نحو: أني ارى ذاهب، وقد نسب ذلك الى الخليل(٣).

ما اختصت به: (٤)

يجوز في ظن واخواتها جميعا أن يكون فاعلها ومفعولها الاول ضميرين

---

(١) الصبان على الاشموني ٢ : ٣١
(٢) الكتاب ١ : ٤٧٣
(٣) الكتاب ١ : ٤١١
(٤) الكتاب ١ : ٣٨٥

متصلين لشيء واحد ، وذلك قولك : حسبتني ، ورأيتني ، ووجدتني، وأراني ، ولايجوز هذا في غيرها من الافعال ، وذلك انه لايحسن معها أن تأتي بالنفس مكان المفعول الاول ، فلا تقول أظن نفسي تفعل ، او تظن نفسك فاعلة . فلما لم يجز ذلك قيل : اظنني ، وتظنك ، اما الافعال الاخرى فقد اجزأت النفس عن الضمير معها اذ انك تقول : اهلكت نفسك ولذا لم تقل : اهلكتك وعلة هذا التصرف في هذه الافعال انها دخلت على مبتدأ ومبني على المبتدا لتجعل الحديث شكا او علما ولم يجز الاقتصار على المفعول الاول ، فمن ثم جعلت بمنزلة إن واخواتها اذ قالوا : انني ، وليتني ، لان هذه الحروف لايقتصر على الاسم الذى يقع بعدها ، فكذلك جعلت ظن واخواتها .

تقــول : (١)

تأتي هذه الكلمة على معنيين ، الاول : حكاية الكلام ، والثاني: بمعنى ظن :

١ ـ الحكاية :

هذه الكلمة وما يتصرف منها وضعت لتحكي كلاما يفيد معنى بدونها ، ففي قولنا : قلت زيد منطلق ، يصح ان تقول : زيد منطلق، ويكون كلاما نافعا ، تصديق ذلك قوله تعالى : (اذ قالت الملائكة : يامريم إن الله يبشرك ...) ولولا ذاك لقال أن الله يبشرك ، فالقول الذي نطقوا به كان : (يامريم ان الله ...) .

٢ ـ بمعنى تظن :

في استعمالها لمعنى الظن مذهبان : مذهب يشترط لذلك شروطا والاخر

(١) الكتاب ١ : ٦٢ ـ ٦٣

يعملها على كل حال اعمال الظن دون شروط وهو عمل جائز لاواجب في الحالين :

(أ) غير المشروط :

في استعمالها ـ غير المشروط ـ استعمال ظن يذكر سيبويه أن ابا الخطاب قد ذكر غير مرة ان بني سليم ـ وهو قوم من العرب يوثق بعربيتهم ـ يجعلون باب القول أجمع مثل الظن ولايشترطون لذلك شيئا ، وعلى هذا فان قال وما يتصرف منها اذاجاءت لمعنى الظن في الجملة عملت عمل ظن واخواتها .

(ب) الاستعمال المشروط :

اما غير بني سليم من العرب فقد اشترطوا لاعمال القول اعمال الظن ثلاثة شروط :

١ ـ ان تكون بصيغة المضارع للمخاطب :

فلا يجوز ان تجعل غير تقول كتظن ، وعلة ذلك ان اصل قال للحكاية فلم تعملها العرب عمل ظن بأكثر من هذه الصورة ، كما ان (ما) لم تعمل عمل ليس في لغة الحجاز الا اذا كانت لمعنى النفي . ولا يصح كذلك ان تقول : أيقول ، أو : اقول ، على معنى الظن ، لان المخاطب لايكاد يسأل عن ظن غيره .

٢ ـ ان تسبق باستفهام :

يجب ان تسبق باستفهام سواء اكان بالحرف كقوله : أتقول زيدا منطلقا ، ام بالاسم كقول عمر بن ابي ربيعة :

اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا؟

٣ ـ ان يتصل الاستفهام بها :

فاذا فصل بين الاستفهام وتقول بغير الظرف أو المعفول الثاني

بطل عملها ، وعادت الى اصلها للحكاية ، وذلك قولك : أأنت تقول زيد منطلق ، فان فصل بالظرف جاز ، نحو : اكل يوم تقول عمرا منطلقا ، وكذا اذا فصل بالمفعول الثاني ، قال الكميت :

اجهالا تقـــول بني لؤى   لعمر أبيك ام متجاهلينا ؟

اعمالها :

يجوز الاعمال في تقول مع توفر الشروط فتعود الى الاصل ولا تنصب مفعولين . وتعبير سيبويه في هذا المجال جر اشكالا اثاره المازني(١)، فقد قال سيبويه بعد ان تكلم على نصب المفعولين مع اتقول : (وان شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية) . فزعم المازني ان سيبويه غلط لان النصب باعمال الفعل والرفع بالحكاية ، ودافع السيرافي بأن ما ذكره ابو عثمان لايذهب على من هو دون سيبويه فهو لم يرد هذا المعنى الذى ذهب اليه المازني انما اراد : وان شئت رفعت في الموضع الذى نصبت ولم يعرض لذكر العامل ، وذكر الباء هنا وهو يريد في ، كما تقول : زيد بالبصرة وانت تريد : في البصرة . ثم ذكر عذرا آخر، وهو جعل الباء زائدة فتكون الجملة على تقدير : وان شئت رفعت مانصبت ، كما قال عز وجل : (تنبت بالدهن) اى : تنبت الدهن، وكما قال الشاعر :

هن الحرائر لايقرأن بالسور

وهو يريد لايقرأن السور .

والحق ماذهب اليه السيرافي لان سيبويه لم يتعرض هنا للعامل

---

(١) شرح السيرافي في حاشية الكتاب ١ : ٤٦٣

وذكره ولايمكن ان نتصور ان عالما جليلا مثله يغفل عن الفرق في العامل .

اعلم واخواتها :

لم يذكر من افعال هذا الباب الا ثلاثة (١) وهي :

١ - اعلم : وقد مثل لها بقوله ؛ اعلم الله زيدا عمرا خيرا منك.

٢ - ارى : وذلك نحو قوله ؛ ارى الله زيدا بشرا اباك .

٣ - نبأ : تقول : نبأت عمرا زيدا ابا فلان .

مفاعيلها :

تتعدى هذه الافعال الى ثلاثة مفاعيل، والثاني والثالث منها أصلهما مبتدا وخبر فهي من هذا الوجه جعلت من نواسخ الابتداء ، وكما لم يجز في ظن واخواتها الاقتصار على احد المفعولين ، فكذلك هنا لايجوز الاقتصار على مفعول واحد دون الثلاثة ، وعبارته في هذا المعنى ليست دقيقة وقد ادت الى خلاف في فهمها (٢) والراجح انه يجوز اقتصارها على المفعول الاول فقط . اما الثاني والثالث فحالهما كحالهما في ظن .

البناء للمجهول : (٣)

اذا بني الفعل للمجهول تعدى لمفعولين ، وذلك نحو : نبئت زيدا

---

(١) الكتاب ١ : ١٩

(٢) يأتي ذلك في الباب الثاني .

(٣) الكتاب ١ : ٢٠ ولم يذكر البناء للمجهول وانما سماه المبني للمفعول .

ابا فلان . وأرى عبدالله ابا فلان . وللمبني للمجهول من هذه الافعال من الاحكام مالظن واخواتها ، وقد ادخلها مع ظن واخواتها في كل احوالها (٢) . فانت تلغي الفعل كما تلغي ظن ، فتقول : فيها ارى ابوك ، وتعلقه كما تعلقها ، وتقول : اين ترى زيد ؟ وتجعل نائب الفاعل والمفعول الاول ضميرين لشيء واحد ، فتقول : أراني ، كما قلت حسبتني .

اما ماذكره بعض النحاه (٣) من جواز الغاء والتعليق في المبني للمعلوم من هذه الافعال فلم اجده يذكر ذلك مثل له .

ولم يات في الباب كله بشاهد لا من القرآن الكريم ولا من الشعر ولا من كلام العرب وانما كان يمثل حين يحتاج بامثلة من عنده .

---

(١) الكتاب ١ : ٦١ - ٦٢

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ٤٥٣ ، الصبان على الاشموني ٢ : ٣٩

الفصل الخامس

الحروف المشبهة بالفعل

عملها :

تنصب ان واخواتها المبتدأ وترفع الخبر ، وهي حروف عملت عمل الأفعال فنصبت ورفعت(١) ، كما ان الفعل ينصب ويرفع ، (وقد عملت بحق الشبه لا بحق الاصل لأن الرفع للفاعل ، والنصب للمفعول ، والحرف لا يوجب فاعلا ولا مفعولا ، فلهذا كان عمله الرفع والنصب بحق الشبه ... ونظير ان واخواتها عشرون واخواتها في انها تعمل بحق الشبه من غير معنى الفعل المتصرف ...)(٢) .

هذه علة عملها انها اشبهت الفعل فعملت عمله ، اما كيف اشبهت الفعل فلم يصرح بأكثر من جعلها من الفعل بمنزلة عشرين من الاسم العامل عمل فعله ، وان كان في ايراده معاني هذه الحروف مايشير الى أنها في معاني الافعال ، اما اوجه الشبه الاخرى التي ذكرها النحاة فلم أجدها عنده ، بل لقد جعل سبب الفتحة في ان وليت (انهما

---

(١) الكتاب ١ : ٤٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٧

(٢) هذه عبارة الرماني التي اوضحت كلام سيبويه فقد قال عنها :
(وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل ولا تصرف تصرف الافعال كما ان عشرين لا تصرف تصرف الاسماء التي اخذت من الفعل وكانت بمنزلته) ، الكتاب ١ : ٢٧٩ ، وانظر شرح الرماني ٢ : ١٤٤

بمنزلة الافعال نحو كان ، فصار الفتح اولى) (١) ، وهذا عكس ما قاله السيرافي (٢) من أن حركة آخرها بالفتح مما جعلها مشبهة بالفعل .

معانيها :

قدمنا ان هذه الحروف لها معاني الافعال وهذا تفصيل ما أجملناه :

١ ـ إنّ : وهي لتوكيد الجملة (٣) ، وكذلك أنّ لانهما حرف واحد كما سيأتي ، وقد تأتي أن بمعنى لعل كما قالوا : ايت السوق أنك تشتري لنا شيئا اي لعلك (٤) ، وكذلك إنّ تأتي لمعنى آخر وهو ان تكون حرف جواب بمعنى أجل (٥) من ذلك قول الشاعر (ابن الرقيات)

بكر العواذل في الصبو ح يلمنني وألومهنه

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت انه

أى فقلت أجل .

٢ ـ لكنّ :

لكن توجب بعد نفي (٦) ولا تأتي في اول الكلام (٧) اي انها

(١) الكتاب ٢:٣٢

(٢) شرح السيرافي ٣ : ٤

(٣) الكتاب ١ : ٢٨٥ ، ٢ : ٣١١

(٤) الكتاب ١ : ٤٦٣

(٥) الكتاب ١ : ٤٧٤ ، ٢ : ٢٧٩

(٦) الكتاب ١ : ٢١٦ ، ٢ : ٣١١

(٧) الكتاب ١ : ٢١٧

تثبت معنى ما بعدها ، فقولك ... لكن هذا عبدالله منطلقا كمعنى هذا عبدالله منطلقا ، ولم يصرح بلفظ الاستدراك .

٣ . ليت :

وهي للتمني (١) ، فانت حين تقول : ليت هذا زيد قائما ، انما تمناه في حالة قيام .

٤ ـ كأن :

وهي للتشبيه (٢) ، ففي قولك : كأن هذا بشر منطلقا ، انما شبهته انسانا في حال ذهابه .

٥ لعل :

واما لعل فهي للرجاء أو الخوف (٣) فحين تقول : لعل هذا زيد ذاهبا ، انما ترجوه أو تخافه في حال ذهاب .

أصلها :

١ ـ لعل :

نص على ان الام الاولى في لعل زائدة ، واستدل على زيادتها بمجيئها محذوفة اللام ، قال : (الا ترى امك تقول علك) (٤) .

٢ . كأن :

الكاف في كأن عنده زائدة دخلت للتشبيه (٥) على ان التي للتأكيد.

(١) الكتاب ١ : ٢٨٧ ، ٢ : ٣١١

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٧

(٣) الكتاب ١ : ٢٨٧ ، ٢ : ٣١١

(٤) الكتاب ٢ : ٦٧

(٥) الكتاب ٢ : ٦٧

٤ ـ لكنّ :

اما لكن فيبدو انه يراها حرافا واحدا اذ لم أجده قد اشار الى غير ذلك .

الاســم والخبر

التقديم والتأخير :

١ ـ وجوب تقديم الاسم :

الزمت هذه الحروف تقديم الاسم وتأخير الخبر (١) لانها فرع على الفعل فلا تصرف تصرفه كما ان (ما) فرع على ليس ولم تصترف تصرفها ، فأنت تقول : كان اخاك زيد ، فتقدم الخبر الا انك لاتقول: كأنّ اخوك عبدالله ، فهي بمنزلة الافعال فى عملها وليست بافعال .

٢ ـ جواز تقديم الخبر :

اذا كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا جاز تقديمه على الاسم(٢) فتقول : ان فيها زيدا قال الشاعر :

ان لكم اصلَ البلاد وفرعها — فالخير فيكم ثابتا مبذولا

وكذلك معمــول الخبر اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا جاز تقديمه(٣) فتقول : ان فيها زيدا قائم قال الشاعر :

فلا تلحني فيها فان بحبها — اخاك مصاب القلب جم بلابله

وتقول : ان اليوم زيدا منطلق .

---

(١) الكتاب ١ : ٤٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٧

(٢) الكتاب ١ : ٢٦٢

(٣) الكتاب ١ : ٢٨٠

لام التوكيد :

تدخل اللام في خبر إنّ (١) ، وهي لام ابتداء للتوكيد (٢) ، نحو : ان فيك زيدا لراغب ، وان زيدا لفيها قائما ، وقد تدخل هذه اللام على معمول الخبر (٣) فتقول ان زيدا لبك مأخوذ ، قال الشاعر (وهو ابو زبيد الطائي) :

ان امرأ خصني عمدا مودته على التنائي لعندي غير مكفور

وواضح من تمثيله انه لا يجيز دخول اللام على معمول الخبر اذا تأخر عن الخبر ، ولم يمثل لدخول اللام في غير خبر مكسورة الهمزة مما يشير الى ان مذهبه مذهب جمهور النحويين في عدم جواز دخول اللام في خبر غير إن خلافا للمبرد والكوفيين (٤) .

الاهمال :

قد تهمل هذه الحروف فيفارقها العمل الا ان عددا منها يجوز فيه الاعمال مع الاهمال وانما تهمل هذه الحروف في حالتين :

١ . اقترانها بما .

تدخل ما على هذه الحروف فتجعلها قسمين وتكون مع الحرف الذي قبلها بمنزلة حرف واحد فهي ليست مركبة معه كحضرموت (٥)

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨٠

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٣

(٣) الكتاب ١ : ٢٨١

(٤) ابن عقيل ١ : ٣٦٣ ، ٣٦٧ . وانظر الجمل ص ٦٧

(٥) الكتاب ٢ : ٦٧

ولا زائدة (١) .

أ - ما يجوز الغاؤه :

وذلك في حرف واحد منها وهو ليت (٢) اذ تقول : ليتما زيداً منطلق ولك ان ترفع فتلغي عملها ، كما انشد رؤبة هذا البيت وهو للنابغة الذبياني بالرفع :

قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد

ب - ما يجب الغاؤه :

وهو بقية اخوات ان ، وقد نص على ان انما ولكنما ولعلما حروف لا تعمل شيئا (٣) ، ونقل وجوب الالغاء في انما عن الخليل (٤) ، ونص ايضا ان كأنما ملغاة كذلك (٥) ، وقد استشهد لالغاء لعلما بقول الشاعر (٦) (وهو ابن كراع) :

تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن ابا جعل لعلما انت حالم

٢ - التخفيف :

وهو حذف الحرف الثاني من مضعف الآخر منها ولذا لم تدخل ليت في بحث التخفيف لانها ليست مضعفة الآخر ، فتنقسم هذه

---

(١) الكتاب ١ : ٤٠٥ ، ٤٣٢

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٢

(٣) الكتاب ١ : ٤٥٩ ، ٢ : ٣٠٦

(٤) الكتاب ١ : ٢٨٣

(٥) الكتاب ١ : ٤٠٥ ، ٤٣٢ ، ٤٥٩

(٦) الكتاب ١ : ٢٨٣

الحروف من حيث التخفيف الى قسمين :

أ ـ ما لا يجوز تخفيفه :

وهو لعل ، ولم يصرح بعدم الجواز انما يفهم ذلك من كلامه على تخفيف ان واخواتها عدا لعل .

ب ـ ما يجوز تخفيفه :

وهو ان وباقي أخواتها سوى لعل . وما يجوز تخفيفه ينقسم الى ثلاثة اقسام من حيث جواز الاعمال والاهمال أو وجوبه وقد علل جواز الاعمال مع التخفيف في عدد من هذه الحروف بانها بمنزلة الافعال فلما حذف من نفس الحرف شيء لم يغير عمله ، كما لم يغير الحذف عمل لم يكن حين قيل لم يك (١) :

جواز الاعمـال :

وذلك في إن حيث يجوز اعمالها ويكثر اهمالها وتلزم خبرها اللام اذا اهملت لئلا تلتبس بان التي للنفي وذلك قولهم : انْ زيد لذاهب ، وان عمرو لخير منك ، ومثل ذلك قوله تعالى : (انْ كلُّ نفس لما عليها حافظ) انما هي لعليها وما زائدة ، قال : (وحدثنا من نثق به انه سمع من العرب من يقول : (انْ عمرا لمنطق) (٢) يعملها مع التخفيف ، واهل المدينة يقرأون : (وانْ كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم) يخففون وينصبون .

وجوب الاعمال :

وذلك في حرفين :

(١) الكتاب ١ : ٢٨٣ وانظر الرماني ج ٢ : ١٤٦

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٣

١ ـ أن :

اذا خففت أنّ فلا يكون اسمها الا مضمرا (١) قال الشاعر :

اكاشره واعلم أنْ كلانا   على ما ساء صاحبه حريص

وقال الاعشى :

في فتية كسيوف الهند قد علموا   ان هالك كل من يحفى وينتعل

فهذا على اضمار الهاء ، كأنه قال انه هالك . اما خبرها فلا يكون الا جملة اسمية او فعلية ولكلّ حال :

ا ـ جملة اسمية :

لا يحتاج الخبر اذا كان جملة اسمية الى فاصل كما مر في البيتين، لانك قد جئت بعد الحرف باسم وخبر كما لو كان عاملا غير مخفف . (٢)

ب ـ جملة فعلية : (٣)

لم يتحدث على الجملة اذا كان فعلها غير متصرف ، فأما اذا كان فعلها متصرفا فهو اما ان يكون دعاء او غير دعاء . فان كان دعاء لم يحتج الى فاصل ايضا ، فتقول : امّا ان جزاك الله خيرا ، وذلك لانك لا تصل الى الفواصل في الدعاء . اما اذا لم يكن الفعل دعاء فيجب الفصل بين الحرف والجمل الفعلية ، فقد ذكر انه يقبح ان تقول : قد عرفت ان يقول ذاك ، حتى تدخل لا

---

(١) الكتاب ١ : ٤٤٠ ، ٤٨٠

(٢) الكتاب ١ : ٤٨٢

(٣) الكتاب ١ : ٤٨١

أو سوف او السين او قد ، فتقول : قد عرفت ان لا يقول ذاك ، ويعلل هذا بانهم جعلوا هذه الحروف عوضا عما حذف من انه ، فكرهوا ان يدعو السين او قد ، اذ قدروا ان تكون عوضا ولا تنقض ما يريدون .

٢ - كأن : (١)

ويكون اسمها مضمرا ايضا ، الا انه قد يظهر على قلة ، وقد جعل ظهوره مقصورا على الشعر وللضرورة كما قال الشاعر :

كأن وريديه رشاء خلب

واذا اضمر اسمها جاز ان يكون الخبر مفردا ، قال الشاعر (وهو ابن صريم اليشكري)

ويوما توافينا بوجه مقسم كأنْ ظبية تعطوا الى وارق السلم

والتقدير : كأنها ظبية . ويجوز ان يكون الخبر جملة كما قال :

ووجه مشرق النحر كأنْ ثدياه حقان

ولم اجده تكلم على الفاصل كما فعل مع ان في الجملة الفعلية اذ لم يشر الى مجيء الخبر جملة فعلية .

وجوب الاهمال :

وذلك في حرف واحد وهو لكن (٢) وقد مثل لها بقوله : ما انت صالحا ولكنْ طالح على حذف المبتدا ، ولم اجده يذكر لم وجب اهمالها .

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨١ ، ٤٨٠

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٢

العطف :

يعطف على اسم ان واخواتها على صورتين الاولى بعد ان يمضي الخبر والثانية قبل تمامه :

بعد تمام الخبر : (١)

وتنقسم هذه الحروف عندئذ الى قسمين : الاول مايجوز في المعطوف معه النصب والرفع وهو : ان وأن ولكن ، والثاني : ما يجب فيه النصب وهو ليت ولعل وكأن :

أ ـ جواز النصب والرفع :

يعطف بالواو أولا أو لا بل بعد تمام خبر ان ويكون الاسم بعدهن مرفوعا بالابتداء او منصوبا حملا على اسم ان ، اما الرفع على الابتداء فلأن معنى ان زيدا منطلق ، زيد منطلق ودخلت ان للتوكيد ، فحين تقول : ان زيدا منطلق وعمرو ، كأنك قلت : زيد منطلق وعمرو ، قال تعالى : (ان الله بريء من المشركين ورسوله) . وهناك وجه آخر في رفع الاسم بعد حرف العطف الا انه ضعيف وهو أن تعطف على الاسم المضمر في الخبر والاحسن عندئذ ان تؤكد (٢) المضمر فتقول ان زيدا منطلق هو وعمرو . وان زيدا ظريف هو وعمرو ، فان كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا جرى مجرى الظريف والمنطلق ،

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨٥ـ٢٨٦

(٢) لم يذكر سيبويه أن (هو) هنا تاكيد للضمير ، انما ذكر أنك اذا اردت ان تعطف على الضمير فالاحسن ان تقول : ان زيدا منطلق هو وعمرو ، وكلمة التوكيد اخذناها من شرح السيرافي ج٣ ص ١١ وشرح الرماني ج٢ ص١٤٩ .

لان فيه اسما مضمرا مرفوعا كالذي يكون في الفعل اذا قلت : ان قومك ينطلقون أجمعون ، قال جرير :

ان الخلافة والنبوة فيهم والمكرمات وسادة أطهار

فاما النصب فحملا على اسم ان ، قال تعالى : (ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحرَ يمده من بعده سبعة ابحر ...) وقد رفع قوم البحر على جعل الجملة بعد الواو للحال ، وقال الراجز (وهو رؤبة بن العجاج) :

ان الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا

وقد مثل للعطف بلا ولا بل بقوله : ان زيدا منطلق لا عمرو وان شئت قلت : ان زيدا منطلق لا عمرا ، وكذلك : ان زيدا فيها لا بل عمرو وان شئت نصبت .

هذا فيما يتعلق بان وأن ، وقد نص على أن لكن المثقلة بمنزلة ان في جميع الكلام(١) فتجرى مجراها .

ب وجوب النصب :

اما لعل وكأن وليت فالمختار ان ينصب المعطوف معهن فتقول ليت زيدا منطلق وعمرا ، ويجوز الرفع حملا على الاسم المضمر في الخبر لاعلى الابتداء كما في ان ، ويقبح الحمل على المضمر حتى تؤكد فتقول : هو ، وانما لم يجز ان يحمل الرفع على الابتداء لان ليت للتمني فقبح عندهم ان يحملوا المبتدأ الذي ليس

---

(١) يعني في جميع الكلام الذي مر في هذا الباب ، وقد اثارت هذه العبارة شبهة لدى المبرد فاجاب عنها السيرافي ج٣ ص ١١

على معنى التمني على ما هذا معناه وكذلك القول في لعل وكأن (١).

قبل تمام الخبر :

يتعين النصب في المعطوف على اسـماء هذه الحروف قبل تمام اخبارها ، وقد نص على ان قول بعضهم : انك وزيد ذاهبان غلط(٢)، واما قوله تعالى : (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون...) (٣) فانه على التقديم والتأخير . فيكون الصابئون مبتدأ بعد تمام الاية، وكذلك قول الشاعر (بشر بن ابي حازم) :

والا فاعملوا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق

انما هو على التقديم والتأخير أيضاً ، فكأنه قال : فاعلموا انا بغاة ما بقينا وانتم .

الوصف والتوكيد :

في وصف الاسم وتوكيده بعد هذه الحروف حالان ، الاول : وجوب النصب ، والثاني جواز النصب والرفع ، الا اننا افردناهما عن بعضهما في الحديث لاختلاف التقدير فيهما وفي الرفع خاصة .

---

(١) قال السيرافي في الشرح ٣ : ١١ (حمل المعطوف على هذه الحروف على الابتداء يغير المعنى الذي احدثته هذه الحروف من التمني والتشبيه والترجي ، فلذلك لم يحملوا على الابتداء ، الا ترى انا لو قلنا ليت زيدا منطلق وعمر مقيم على عطف جملة على جملة كان (عمر مقيم) خارجا عن التمني .

(٢) الكتاب ١ : ٢٩٠

(٣) المائدة آية ٦٩

الوصف :

أ - وجوب النصب :

وذلك قبل تمام الخبر ، ولم يصرح سيبويه بوجوب نصب الصفة في هذا الموضع انما يفهم ذلك من تمثيله (١) ، اذ انه مثل للوصف قبل تمام الخبر بقوله : ان زيدا الظريف منطلق بنصب الظريف ، ولم يشر الى غير ذلك .

ب جواز الرفع والنصب :

وذلك اذا جاءت الصفة بعد تمام الخبر ، اما النصب فحملا على اسم ان ، وقد قرىء بالوجهين قوله تعالى (ان ربي يقذف بالحق علامَ الغيوب) وعلامُ الغيوب . واما الرفع فعلى وجهين : الاول انك حين تقول ان زيدا منطلق العاقل اللبيب ترفع العاقل اللبيب حملا على الضمير الذي في الخبر منطلق ، على انه بدل منه ، والثاني ان يرتفع على جواب من هو فكأنه قيل له حين قال ان زيدا منطلق ، من هو فقال ، العاقل اللبيب ، اى هو العاقل اللبيب (٢) .

التأكيد :

أ - وجوب النصب :

وذلك قبل تمام الخبر فلا يجوز ان يؤكد الاسم الا بالنصب وقد غلط سيبويه من قالوا انهم اجمعون ذاهبون(٣) ، ثم اعتذر عنهم

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨٠

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٦ وانظر السيرافي ٣ : ١٢ والرماني ٢ : ١٥٢

(٣) الكتاب ١ : ٢٩٠

بانهم رفعوا على التوهم ، كما انهم جروا ولا سابق في قوله :

بدالي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

على توهم الباء في خبر ليس ، فكذلك هنا توهموا ان الضمير (هم) في موضع الرفع فأكدوا بالرفع .

ب ـ جواز الرفع والنصب : (١)

وذلك اذا اكد الاسم بعد تمام الخبر ، اما الرفع فحملا على الضمير الذي في الخبر وذلك قولك : ان قومك فيها كلهم ، وان قومك فيها اجمعون ، واما النصب فحملا على اسم ان ، وقد قرأ بعضهم بالنصب قوله تعالى : (وان هذه امتكم امةٌ واحدة) كأنه قال (ان امتكم كلها) (٢) ، هذا اذا لم يكن التوكيد بالنفس فاذا كان التوكيد بالنفس جاز ايضا حملا على المضمر والتقدير هو نفسه ، الا ان الاحسن (٣) النصب حملا على اسم ان فتقول : إنّ زيدا فيها نفسه، وان زيدا يقول ذاك نفسه .

الحال :

ذكر ان النكرة تأتي حالا من اسم ان بعد ان يمضي الخبر (٤) ، وذلك قوله : ان هذا زيد قائما . وقد اطال سيبويه في هذا الباب

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨٦

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٧

(٣) الكتاب ٩ : ٢٨٦ ولم يذكر لم كان الاحسن هذا ، وانظر الرماني ٢ : ١٥١

(٤) الكتاب ١ : ٢٨٧

ودخل في النصب على الشتم والمدح والتعظيم والفخر ... مما لانجد له علاقة ذات بال بموضوع البحث .

الحـــذف

أ ـ حذف الاسم :

لا يحذف اسم ان واخواتها الا للضرورة ، من ذلك قول الفرزدق :

فلو كنت ضبيًّا عرفت قرابتي ولكنَّ زنجيٌّ عظيم المشافر

اراد ولكنك زنجي (١) ، ونقل عن الخليل ان ناسا من العرب يقولون : ان بك زيد مأخوذ وذكر أن الخليل أولها على اضمار الهاء في ان (٢) والتقدير انه بك زيد مأخوذ ، وتكون الجملة خبر ان ، ومما جاء على اضمار الهاء قول الاعشى :

ان من لام في بني بيت حسا ن المه واعصه في الخطوب

وقول امية بن ابي الصلت :

ولكن من لا يلق امرا ينوبه بعدّته ينزل به وهو اعزل

وقد ذكر ان الخليل جعل كل هذا على اضمار الهاء (٣) واجازه .

ب ـ حذف الخبر :

يجوز حذف الخبر في ان واخواتها اذا دل عليه دليل ، سواء كان الخبر ظرفا او جاراً ومجروراً ام كان مفرداً او جملة ، لا فرق في ذلك ، ويبدو ان الحذف اكثر ما يكون عنده في الخبر اذا كان ظرفا

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨٢ وانظر شرح الاعلم في حاشية الصفحة .

(٢) الكتاب ١ : ٢٨١

(٣) الكتاب ١ : ٤٣٩

او جارا ومجرورا ، فقد قال بعد ذكر الامثلة : كأنه قال : (ان لنا ... او عندنا ، فالذي يضمر هذا النحو او ما اشبهه) (١) وقد مثل لذلك بقوله : إنّ مالا وإن ولدا اى ان لهم مالا ، ويقول الرجل للرجل : هل لكم احد ان الناس ألب عليكم ، فيقول : ان زيدا وان عمرا ، اى ان لنا ، قال الاعشى :

ان محلا وان مرتحلا   وان في السفر ما مضى مهلا

وتقول ان غيرها ابلا وشاء ، اى ان لنا او عندنا ، واستشهد لحذف الخبر المفرد (٢) بقول الشاعر :

فما كنت ضفاطا ولكنّ طالبا   اناخ قليلا فوق ظهر سبيل

اى ولكن طالبا منيخا أنا ، واستشهد لحذف الخبر وهو جملة (٣) بقول الشاعر :

يا ليت ايام الصبا رواجعا

اذ اجاز ان يكون التقدير : يا ليت لنا ايام الصبا ، او يا ليت ايام الصبا أقبلت ، وكذلك أول بيت الفرزدق المار اذا نصب زنجيا ، فقد ذكر ان النصب أحسن على تقدير ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي .

ان وأن :

يلاحظ ان سيبويه لم يذكر (أن) مفتوحة الهمزة حين عدد

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨٤
(٢) الكتاب ١ : ٢٨٢
(٣) الكتاب ١ : ٢٨٤

الحروف المشبهة بالفعل ، كما ان عنوان الباب يستدعي النظر فهو يقول (هذا باب الحروف الخمسة ...) (١) ، وفي استعراضنا الامثلة والشواهد التي اوردها في الباب نجده يذكرها احيانا وهو يتحدث عن مكسورة الهمزة (٢) ، وقد افرد بابا في آخر الجزء الاول لاستعمالات مفتوحة الهمزة ومكسورتها (٣) ، كل ذلك يشير الى انه يراها حرفا واحدا تكسر همزته في مواطن وتفتح في مواطن اخرى . ويدعم هذا الرأي أنه حين يأتي الى اصل كأن يذكر رأي الخليل فيها اذ يقول : (وقد سألت الخليل عن كأن فزعم أنها إن لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع إن بمنزلة كلمة واحدة) (٤) ولم يذكر نقضا له فكأنه يلتزمه . وواضح ان الكاف دخلت على مكسورة الهمزة فغيرتها الى مفتوحة الهمزة ، فهو اشارة الى ان الحرف واحد وان تغير وضع الهمزة لمعنى تستدعيه الجملة .

الا أن الناظر في الكتاب يستوقفه قوله : (أما أن فهي اسم وما عملت فيه صلة لها كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة) (٥) وقوله : (واما إن فانما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في أن كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الاسماء) (٦) ، ويبدو أنه حين يقول :

---

(١) الكتاب ١ : ٢٧٩

(٢) كما في باب ما يكون محمولا على إن ١ : ٢٨٥ حيث استشهد بالآية الكريمة (ولو أن ما في الارض من شجرة اقلام)

(٣) الكتاب ١ : ٤٦١

(٤) الكتاب ١ : ٤٧٤

(٥) الكتاب ١ : ٤٦١

(٦) الكتاب ١ : ٤٦١

أن اسم ، انما يعني أن واسمها وخبرها . وقد شرح السيرافي الكلمة الاولى بقوله (أن وما بعدها من اسمها وخبرها منزلتها منزلة اسم واحد في مذهب المصدر) (١) ومما يؤيد أن سيبويه انما هذا المعنى اراد قوله : (وتقول : لو أنه ذاهب لكان خيرا له فأن مبنية على لو)(٢) فقد ذكر هنا أن فقط ثم يعقب ذلك قوله : (كأنك قلت لو ذاك ثم جعلت أن وما بعدها في موضعه) فهو اذن يقول (أن) في مثل هذه المواضع ويعني أن وما بعدها ، وقد يذكر كلمة ما بعدها أحيانا او لا يذكرها اعتمادا على فهم السامع . وقد صرح بانها واسمها وخبرها كلها اسم حيث قال : (ألا ترى أنك تقول : بلغني أن زيدا جاء ، فأن زيدا جاء كله اسم) (٣) .

مواطن أن :

تقع أن وما بعدها في موضع رفع أو نصب أو جر أو تابع لأحد هذه المواضع :

أ ـ الرفع :

١ ـ في موضع المبتدأ وذلك :

أ ـ نحو قولك : أحق أنك ذاهب ، تقدم الخبر وتؤخر أن .

ب ـ بعد الظرف :

فتقدم الخبر وتقول : أحقا أنك ذاهب (٤) ، على جعل حقا

( ) شرح السيرافي جـ٤ : ص١٨

(٢) الكتاب ١ : ٤٦٢ ، ٣٦٨

(٣) الكتاب ١ : ٤١٠ ، ٤٦١

(٤) الكتاب ١ : ٤٦٨

ظرف والتقدير : أفي حق أنك ذاهب ؟ وتقول مخبرا : حقاً أنك ذاهب . ومن الاول قول العبدى :

أحقا أن جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق ؟

ج - بعد شدَّ ما وعزَّ ما :

والجملة ايضا بمنزلة حقا انك ذاهب (١) تقول : شدما أنك ذاهب ، وعزما أنك ذاهب .

د - بعد لولا :

وذلك قوله : لولا أنه منطلق لفعلت (٢)

هـ - بعد لو :

وأن وما بعدها هنا بمنزلتها بعد لولا ، فتقول : لو أنه ذاهب لكان خيرا له ، كأنك قلت : لو ذاك (٣) ، وقوله : لو ذاك ، للتمثيل لان لو لا تأتي بعدها الاسماء مبتدأة .

٢ - في موضع الخبر :

وذلك نحو قوله : أما في الدار فأنك منطلق ، فكأنك قلت : فحديثك وخبرك (٤) .

---

(١) الكتاب ١ : ٤٧٠

(٢) الكتاب ١ : ٤٦٢ ، ٤٧٠

(٣) الكتاب ١ : ٤٦٢ ، ٤٧٠

(٤) الكتاب ١ : ٤٧٠

٣ ـ في موضع الفاعل

تقول : بلغني أنك منطلق ، فكأنك قلت : بلغني ذاك (١) . ومنه مجيؤها بعد لا جرم . كقوله تعالى : (لا جرم أن لهم النار) ، (فأن جرم قد عملت فيها لانها فعل ومعناها لقد حق أن لهم النار ، ولقد استحق أن لهم النار) (٢) .

ومنه ايضا أن تأتي بعد الا الملغاة (٣) ، قال تعالى : (وما منعهم أن تقبل منهم صدقاتهم الا أنهم كفروا بالله)

٤ ـ في موضع نائب الفاعل :

لم يذكره سيبويه ولا مثل له ، وقد استشهد (٤) له النحويون بقوله تعالى : (قل أوحي الي أنه استمع نفر من الجن) .

٥ ـ تابع لمرفوع :

١ ـ معطوفة : (٥)

نحو : ذلك وأن لك عندي ما أحببت ، قال تعالى : (ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين) .

٢ ـ بدل (٦) :

تقول : بلغني الحديث أنهم منطلقون .

---

(١) الكتاب ١ : ٤٦١

(٢) الكتاب ١ : ٤٦٩

(٣) الكتاب ١ : ٤٧٣ ، ٣٦٨

(٤) الصبان على الاشموني ١ : ٢٧٣

(٥) الكتاب ١ : ٤٦٢

(٦) الكتاب ١ : ٤٦٦

ب - النصب :

١ - في موضع المفعول به :

تقول : قد عرفت أنك منطلق (١) ، كأنك قلت : قد عرفت ذاك .

٢ - ان تسد مسد مفعولي ظن

تقول : ظننت أنك منطلق (٢) ، فظن عاملة كأنك قلت ظننت ذاك .

٣ - في موضع التعليل :

وتنصب على اسقاط الجار فتقول . جئتك أنك تريد المعروف ، أي لانك ، وقد حذفت اللام ، ومنه قوله تعالى : (فدعا ربه أني مغلوب فانتصر) أراد باني مغلوب ، وقول الفرزدق في احدى الروايتين :

منعت تميما منك أني انا ابنها وشاعرها المعروف عند المواسم

(ولو قال انسان ان أن في موضع جر في هذه الاشياء ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز حذف الجار فيه كما حذفوا رب في قوله : وبلد تحسبه مكسوحا ، لكان قولا قويا) (٣)

٤ - تابع لمنصوب :

١ - معطوفة :

تقول : قد عرفت أنه ذاهب ثم أنه معجل ، قال ساعدة بن

(١) الكتاب ١ : ٤٦١

(٢) الكتاب ١ : ٤٦١

(٣) الكتاب ١ : ٤٦٤ـ٤٦٥

جوية :

رأته على شيب القذال وأنها   تواقع بعلا مرة وتئيم

هكذا رواه ابو الخطاب وزعم انه سمعه من العرب على هذا الوجه (١)

٢ ـ بدل :

ومنه قوله تعالى : (واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم) فان بدل من احدى الطائفتين (٢) كأنه قيل . واذ يعدكم الله أن احدى الطائفتين لكم .

ج ـ الجر :

١ ـ بالحرف :

لم يفرد سيبويه لذلك بابا وانما جعل الباب لما جاء باسقاط حرف الجر على تقديره وقد ذكر امثلة عدة في هذا مر بعضها في الحديث عن النصب ، وقد ذكر تاويلها باعادة حرف الجر ، وفي ذلك اشارة الى ورود أن وما بعدها في موضع جر بالحرف ، بل انه لا يرى باسا من اعرابها ـ وقد نزع عنها الجار ـ في موضع جر ويرى أن ذلك قوي وقد مر ذكره (٣) .

ويحسن هنا أن نشير الى زيادة (ما) بعد حرف الجر (٤) في

---

(١) الكتاب ١ : ٤٦٢

(٢) الكتاب ١ : ٤٦٧

(٣) الكتاب ١ : ٤٦٤ ـ ٤٦٥

(٤) الكتاب ١ : ٤٧٠

نحو قوله : كما أنه لا يعلم ذلك فقد تجاوز الله عنه ، فقد ذكر انه سال عنها الخليل فاخبره أن ما زائدة والكاف هي العاملة في أنه ، الا أن (ما) لا تحذف خشية التباسها بكأن . ويجيز حذفها في الشعر كقوله :

قروم تسامى عند باب دفاعه كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا

٢ ـ بالاضافة

وذلك نحو : ما رأيت مثله مذ أنّ الله خلقني (١) ، ومنه قوله تعالى (انه لحـــق مثل ما أنكم تنطقون) و (ما) هنا زائدة ، ويذكر عن يونس أن بعض العرب يرفع مثل في الاية فيستدل بذلك على زيادة (ما) اذ لو لم تكن زائده ما ارتفع مثل (٢) .

٣ ـ تابع لمجرور :

لم أجده يذكر ذلك ولا مثل له ولعله اكتفى بذكره في المرفوع والمنصوب فلم يجد ما يحمله على اعادته هنا .

مواطن إنّ :

الابتداء :

ينص على أن إنّ لا تأتي الا في الابتداء فيقول : (ولا تكون ان الا مبتدأة) وذلك قولك : (إن زيدا منطلق ، وانك ذاهب)(٣)، وهذا حكم عام يفصله بعد ذلك بتخصيص مواطنها .

أ ـ أن تقع محكية بالقول :

نحو : قال عمرو إن زيدا خير الناس ، فان جاء القول على غير

---

(١) الكتاب ١ : ٤٦٢

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٠

(٣) الكتاب ١ : ٤٦١

الحكاية وجب فتح الهمزة ، وان كانت الجملة حكاية بغير القول وجب الكسر (١) ، كما في قراءة عيسى : (فدعا ربه إني مغلوب فانتصر) اراد ان يحكي قوله ، كما قال عز وجل : (والذين اتخذوا من دونه اولياء ، ما نعبدهم ...)

ب ـ اول الجملة المستأنفة :

من ذلك قوله تعالى : (وما يشعركم إنها اذا جاءت لا يؤمنون) فقد ابتدأ بعد وما يشعركم ولو فتحت الهمزة لكان عذرا لهم (٢) ، اذ انهم كانوا يطالبون بانزال آية ويعدون بالايمان فاخبر سبحانه انه لو جاءت الاية لما آمنوا . فعلى قراءة الفتح يكون المعنى مايدريكم عدم ايمانهم اذا جاءت ، وليس هذا مقصود الاية ، وقد قرأها أهل المدينة أنها ، فذكر الخليل انها هنا بمعنى لعل ، وقد ورد ذلك عن العرب ، فقد جاء عنهم أنهم قالوا ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا ، أي لعلك .

ومنه ان تقع في موضع التعليل ، وقد جعله سيبويه من مواطن أن كما مر ، الا انه ذكر أنك اذا اردت ابتـــداء الجملة ولم ترد التعليل كان الكسر جيدا (٣) فتقول : جئتك إنك تريد المعروف .

جـ ـ بعد ألا :

وذلك قوله : ألا انه منطلق (٤) .

---

(١) الكتاب ١ : ٤٧١

(٢) الكتاب ١ : ٤٦٣

(٣) الكتاب ١ : ٤٦٤

(٤) الكتاب ١ : ٤٦٢

د ـ في بدء صلة :

ويرى ان المعنى للقسم (١) ، فانت حين تقول : أعطيته ما إن شره خير من جيد ما معك ، انما هي صلة لما ، فكأنك قلت : ما والله إن شره خير من جيد ما معك . ومنه قوله تعالى : (وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة اولي القوة) .

هـ ـ جواب قسم او ما في معناه : (٢)

تقول : والله إنه لذاهب ، ومما جاء على معنى القسم قوله تعالى : (والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) وتقول : أشهد إنه لمنطلق ، فأشهد بمنزلة قوله والله انه لذاهب وهي غير عاملة في ان اذ ان وجود اللام يدل على انها مبتدأة ، ويجوز حذف اللام في الشعر فتقول : أشهد إن زيدا ذاهب تشبيها بالقسم في قولك : والله انه لذاهب . لان معناها معنى اليمين ، الا ان ذلك ضعيف قبيح الا باللام .

و ـ بعد فعل قلبي علق عنها باللام :

نحو : قد علمت إنه لخير منك ، فان مبتدأة (٣) وعلمت معلقة بمنزلتها في قولك علمت ايهم قال ذاك ، ومنه قوله تعالى : (هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد) وقال الشاعر :

ألم تر اني وابن اسود ليلة لنسري الى نارين يعلو سناهما

---

(١) الكتاب ١ : ٤٧٢

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٢

(٣) الكتاب ١ : ٤٧٢ ـ ٤٧٤

ز ـ في موقع حال :

سواء سبقت بواو الحال ام لم تسبق ، تقول : رأيته شابا وانه يفخر يومئذ (١) كأنك قلت : رأيته شابا وهذه حاله ، قال كثير (٢) :

ما اعطياني ولا سألتهما   الا وإني لحاجزي كرمي

ومما جاء بغير الواو قوله تعالى : (وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام) وتقول : ما قدم علينا أمير الا إنه مكرم لي ، فان لم تكن في موقع الحال فتحت الهمزة بتقدير لام قبلها أي لانه كرم .

جواز الفتح والكسر :

هناك مواطن يجـــوز فيها فتح همزة ان وكسرها على معنيين مختلفين ، وهي :

١ ـ بعد اذا الفجائية (٣) :

نحو مررت فاذا انه يقول ، قال الشاعر :

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا   اذا انه عبد القفا واللهازم

تكسر الهمزة لان الموضع ابتداء بعد اذا كأنك قلت اذا هو عبد القفا ، ولك ان تفتح الهمزة فتقول : اذا انه عبد القفا ، على تقدير : فاذا أمره العبودية .

---

(١) الكتاب ١ : ٤٦٢

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٢

(٣) الكتاب ١ : ٤٧٢

٢ ـ بعد قسم ليس في جواب اللام : (١)

وذلك قولك : اما والله أنه ذاهب ، اذ هو على تقدير علمت والله انه ذاهب ، فاذا كسرت الهمزة فقلت : أما والله انه ذاهب فاما هنا بمعنى ألا فكانك قلت : ألا والله انه ذاهب .

٣ ـ بعد أمّا : (٢)

ذكر انه سال الخليل عن قوله : أما انه ذاهب ، وأما أنه منطلق ، فزعم انه اذا كان معنى اما في الجملة معنى الا الاستفتاحية كسرت الهمزة لانه من مواطن ان فكانه قال : الا انه ذاهب وان كانت اما بمعنى حقا فتحت الهمزة فكانك قلت : حقا انك منطلق .

٤ ـ بعد فاء الجزاء : (٣)

نقل ان الخليل لا يجيز الا فتح الهمزة في قوله تعالى : (الم يعلموا انه من يحادد الله ورسوله فان له نار جهنم) لانه لا يراها هنا من مواطن الابتداء ، ولم يوافقه سيبويه على ذلك بل اجاز كسر الهمزة على جعله من مواطن ان ايضا ، فقد ذكر انه لو كسرت كانت عربية جيده واستدل على ذلك بانه سمعهم يقولون في قول ابن مقبل :

وعلمي باسدام المياه فلم تزل قلائص تخدي في طريق طلائح
واني اذا ملت ركابي مناخها فاني على حظي من الامر جامح

بكسر الهمزة بعد الفاء ، وذكر ايضا ان الاعرج قرأ بالكسر قوله تعالى : (انه من عمل منكم سوء بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح

---

(١) الكتاب ١ : ٤٦٢

(٢) الكتاب ١ : ٤٦٢

(٣) الكتاب ١ : ٤٦٧

فانه غفور رحيم) .

واجاز حذف الفاء في الشعر ، فلك ان تقول : قد علمت أنك اذا فعلت إنك فاعل على ارادة معنى الفاء والتقدير : فانك فاعل .

٥ ـ بعد القول : (١)

وهي في الاصل من ابواب ان مكسورة الهمزة وذلك اذا كان حكاية كما تقدم فانت حين تقول : قال عمرو ان زيدا خير الناس، انما اردت ان تحكي قوله فليس لك ان تعمل القول في ان ، الا ان همزة ان تفتح بعد القول في موضعين :

أ ـ اذا جاءت تقول بمعنى تظن :

وقد نسب ذلك الى يونس فتقول : متى تقول أنك ذاهب اى متى تظن ، فان اردت معنى الحكاية كسرت .

ب ـ ان تقع بعد مبتدأ هو في المعنى قول وكان خبر ان قولا والقائل واحد :

نحو : اول ما اقول أني احمد الله ، فكانك قلت اول ما اقول الحمد لله ، فان اردت الحكاية كســـرت الهمزة فقلت ، اول ما اقول إني احمد الله .

٦ ـ بعد الواو (٢) :

اذا كانت مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه ، فلك ان تفتح الهمزة فتعطف ، تقول ان لك هذا على وأنك لا تؤذى ، كانك قلت : وان

---

(١) الكتاب ١ : ٤٧١

(٢) الكتاب ١ : ٤٦٢

الك ان لا تؤذى ، وان شئت ابتدأت بعد الواو فقلت : وانك . وقد قرىء بالوجهين قوله تعالى : (وانك لا تظمأ فيها) وقال بعضهم (وإنك ...)

٧ ـ بعد أمّا (١) .

وذلك قولك : أمّا في الدار فانك قائم ، تكسر الهمزة اذا أردت الابتداء كأنك قلت أما في الدار فأنت قائم ، فان لم ترد معنى الابتداء جاز الفتح على تقدير أما في الدار فحديثك وخبرك .

٨ ـ بعد حتى : (٢)

تكسر همزة ان بعد حتى اذا كانت ابتدائية فتقول : قد قاله القوم حتى إنّ زيدا يقوله فان كانت عاطفة فتحت الهمزة فقلت : قد عرفت امورك حتى أنك احمق ، فكأنك قلت : قد عرفت امورك حتى حمقك .

إنما وأنما : (٣)

ذكر سيبويه ان كل موضع تحسن فيه أنّ تحسن فيه أنما ، وكل موضع يجوز فيه إنّ تاتي انما فيه على انها مبتداة وكذلك المواضع التي يجوز فيها إن وأن يجوز فيها إنما وأنما قال عز وجل : (قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى اليّ أنما الهكم اله واحد) فانما وقعت انما هنا لانك لو قلت : ان الهكم اله واحد ، كان حسنا ، ونقل عن الخليل جواز

---

(١) الكتاب ١ : ٤٧٠

(٢) الكتاب ١ : ٤٧١ ـ ٤٧٢

(٣) الكتاب ١ : ٤٦٥ ـ ٤٦٦

كسر همزة ان في انما في قول الشاعر :

ابلغ الحارث بن ظالم المو عد والناذر النذور عليا
انما تقتل النيام ولا تقتـــل يقظان ذا سلاح كميا

هل تلي إنّ أنّ وبالعكس (١) ؟

لا يجوز ان تلي إن أن ولا ان تلي أن ان ، فلا تقول : إن أنك ذاهب في الكتاب ولا : قد عرفت أن إنك منطلق في الكتاب . وانما لم يجز ذلك لان كل واحدة منهما لا تستغني عن الاسم والخبر كما ان المبتدأ لا يستغني عن الخبر (٢) ، والجملة يتعذر ان تكون في آن واحد اسما وخبرا لان وأن على السواء .

---

(١) الكتاب ١ : ٤٦٣

(٢) هذه هي العلة التي اوردها سيبويه لذلك . اما السيرافي في شرح الكتاب فقد ذكر علة غيرها : (انهما جميعا للتاكيد ويجريان مجرى واحداً فكرهوا الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين اللام وان) شرح السيرافي جـ ٤ ص٢٢ . اما الرماني فلم اجده قد تعرض لهذه الكلمة بالشرح حين شرح الباب الذي هي فيه وانظره في جـ ٣ ص ١٧١ ـ ١٧٢

الفصل السادس

لا التي لنفي الجنس

عملها وشروطه :

تعمل لا النافية في الاسم الذي بعدها فتنصبه ، وعلة عملها في الاسم كعلة عمل انّ فيه (١) أما الخبر فلم ينص على عملها فيه مما يؤيد ماذكره بعض النحاة (٢) من أن مذهب سيبويه في خبر لا اذا كان اسمها مفرداً أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، ولعل في عبارة سيبويه الآتية مايشير الى هذا المعنى فهو عندما عرض لبيت الشاعر :

وردّ جازرهم حرفاً مصرّمة ولاكريم من الولدان مصبوح

قال : (لما صار خبراً جرى على الموضع لانه ليس بوصف ولامحمول على لا فجرى مجرى لا أحد فيها الازيد) (٣) ، اما الخبر مع غير المفرد فلم أجد سيبويه قد فرق بينه وبين الخبر مع المفرد اذ لم يذكر شيئاً عن العامل فيه ، ويبدو انه لافرق عنده بينهما والا لأشار الى ذلك ، وعملها في الاسم لايكون الا بشروط وهي :

١ ـ أن تكون نافية للجنس :

أما النفي فقد نص عليه عنوان الباب اذ قال : (هذا باب النفي

---

(١) الكتاب ١ : ٣٤٥

(٢) الصبان على الاشموني ٢ : ٦ وانظر شرح السيرافي ٣ : ٨٣

(٣) أنظر السيرافي ٣ : ٨٣ ، والرماني ٣ : ٨

بلا(١) واما كون النفي للجنس فيؤخذ من ايراده رأي الخليل (٢) في انها جواب : هل من رجل ؟ ومن هنا لاستغراق الجنس فقولنا : لارجل ، في اجابة هذا السؤال انما هو نفي لهذا الجنس أن يكون في مكان(٣) .

فاذا لم يكن نفيها للجنس وكان نفياً للواحد(٤) فانها اما انتعمل عمل ليس : قال سعد بن مالك :

من صدَّ عن نيرانهـــا   فانا ابن قيس لابـــراحُ

واما ان تهمل ويجب تكرارها ، كقوله تعالى : (لاخوف عليهم ولاهم يحزنون) قال الشاعر (الراعي) :

وماصرمتك حتى قلت معلنـة   لاناقةٌ لي في هذا ولاجمل

وقد يجوز في الشعر على ضعف وقبح عدم تكرارها ، قال رجل من بني سلول :

وانت امرؤ منا ، خلقت لغيرنا   حياتك لانفع وموتك فاجع

وكذلك اذا كانت لغير معنى النفي وذلك بأن تكون زائدة ، الغي عملها قال جرير :

مابال جهلك بعد الحلم والدين   وقد علاك مشيب حين لاحين

قال : (انما هو حين حين ، ولا بمنزلة (ما) اذا الغيت (٥)

---

(١) الكتاب ١ : ٣٤٥
(٢) الكتاب ١ : ٣٤٥
(٣) انظر السيرافي ٣ : ٨٣ ، والرماني ٣ : ٨
(٤) الكتاب ١ : ٣٥٤
(٥) الكتاب ١ : ٣٥٨

٢ ـ أن تعمل في نكرة :

ولايجوز اعمالها في غير النكرة ، فلا تذكر بعدها شيئاً بعينه اذا كانت عاملة ، وقد شبهها في هذا برّب وكم ، فأنت لاتذكر بعد رب الا نكرة ، وكم لاتعمل في الخبر والاستفهام الا في نكرة ، فكأنه اراد ان هذا شأنها لانها وردت هكذا ، ثم مالبث ان ذكر علة ذلك عند الخليل والتزمها ، قال : (ولاتعمل الا في نكرة من قبل انها جواب فيما زعم الخليل لقوله هل من عبد او جارية ؟ فصار الجواب نكرة ، كما انه لايقع في هذه المسأله الا نكرة(١) .

فاذا جاء الاسم بعدها معرفة فيجب اهمالها وتكرارها(٢) ، فأما ماورد مما ظاهره مجيء المعرفة بعد لا وقد عملت فيه فمؤول ، من ذلك قول الشاعر :

لاهيثمَ الليلة للمطي

فانه هنا نكرة ، كأنه قال : لاهيثم من الهيثمين ، ومثل ذلك قول ابن الزبير الاسدي :

ارى الحاجات عند ابي خبيب　　نكدن ولا أميةَ في البلاد

وأما قولهم : قضية ولا ابا حسن لها ، فقد ذكر انه سأل الخليل عن جمله نكره ، وكيف يكون ذلك وقد اراد المتكلم عليّاً عليه السلام فأجاب بأنه لما لم يكن لك ان تعمل لافي معرفة وجب ان تجعل اباحسن نكرة حتى يحسن ان تعمل فيه لا . وقد علم المخاطب ان عليّا قد دخل في هؤلاء المنكورين وانه قد غيّب عن هذه القضية .

---

(٢) الكتاب ١ : ٣٤٥

(٣) الكتاب ١ : ٣٥٤ ـ ٣٥٥

ويجوز في الشعر عدم تكرار لا المهملة في هذا الباب كما قال الشاعر :

بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت   ركائبها ان لا الينا رجوعها

٣ ـ ان يتصل اسمها بها :(١)

فليس لك ان تفصل بينهما فتقول : لافيها رجل ، اذ كما انك لاتفصل في السؤال الذي جاءت جملة لارجل جواباً عنه فأنت لا تقول هل من فيها رجل ؟ فكذلك مع لا ، ثم ان لامع الاسم الذي بعدها بمنزلة خمسة عشر في اللفظ فكما لايصح الفصل بين خمسة وعشر بشيء فكذلك لايصح الفصل بين لا واسمها ، سواء كان الفصل بالخبر ام بغيره ، ويعني هذا عدم جواز تقديم الخبر على اسمها .

فاذا فصل بينهما وبين الاسم بشيء فانها تهمل ويجب تكرارها (٢) ، لانها تكون حينئذ جوابا لقولهم : اذا عندك ام ذا ؟ ومنه قوله تعالى : (لافيها غَوْلٌ ولاهم عنها ينزفون) .

٤ ـ ان لاتدخل على معمول غيرها :

فان دخلت على اسم قد عمل فيه غيرها لم تكن عاملة بل تهمل ولايجب تكرارها(٣) من ذلك قولهم : لامرحبا ، ولا اهلا ، ولاسقيا . وكذلك : لاسلام عليك ، قال جرير :

ونبئت جَوّابا وعمرا يسبني   وعمرٌو بن عفرا لاسلامٌ على عمرو

---

(١) الكتاب ١ : ٣٤٥

(٢) الكتاب ١ : ٣٥٥ . ٣٥٦

(٣) الكتاب ١ : ٣٥٦ـ ٣٥٧

فان (لا) تدخل على هذه الاسماء لتنفي ولم تعمل شيئا ، كما انها لاتعمل اذا دخلت على الافعال التي جاءت هذه الاسماء بدلا من الفاظها ، اذ ان لاسلام تعني لاسلّم الله .

ومنه دخولها بين الجار والاسم ، فتكون والاسم الذي بعدها بمنزلة اسم واحد ولا تمنع الجار من الوصول الى الاسم فيكون بعدها مجروراً ، وذلك قوله : أخذته بلا ذنب وغضبت من لاشيء ومنه قول الشاعر :

تركتني حين لامال اعيش به وحين جن زمان الناس او كلبا

فان دخلت على صفة المجرور وجب تكرارها(١) فتقول : مررت برجل لافارس ولاشجاع لانك تجعل الجملة جوابا لمن قال : ابرجل شجاع مررت ام بفارس ؟

اسمها :

يقسم اسمها من ناحيتين ، الاولى : التنوين حيث ينقسم الى منون وغير منون ، والثانية الاضافة حيث ينقسم الى مضاف وشبيه بالمضاف ومفرد وهو مالم يكن مضافا ولا شبيها به .

اما التنوين فيجب تركه الا في الشبيه بالمضاف ، وقد نص على ترك التنوين فقال : (وترك التنوين لما تعمل فيه لازم)(٢) وعلة هذا اللزوم (انها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة

---

(١) الكتاب ١ : ٣٥٨

(٢) الكتاب ١ : ٣٤٥

بعشر) ، أما لماذا جعلت وماعملت فيه بهذه المنزلة فيقول : لانها لاتشبه سائر ماينصب مما ليس باسم وهو الفعل أو ما اجرى مجراه(١) لانها لاتعمل الا في نكرة ، ولا وماتعمل فيه في موضع ابتداء) فكأن عليم تمكنها في العمل في المعرفة والنكرة على السواء وكونها مع ماتعمل فيه في موضع اسم واحد هو علة حذف التنوين عنده(٢) ليبدو الفرق بينهما وبين غيرها من العوامل ، اما النون فلم تحذف لانها تختلف عن التنوين وليس حكمها كحكمه (الا تراها تدخل في الالف واللام ومالاينصرف)(٣) ، فكأنها أصل من التنوين واقوى فلم تحذف لذلك .

أما من ناحية الاضافة فانه لم يذكر من الاصطلاحات التي تقدمت الا المضاف ، وقد مثل لها جميعاً :

١ ـ المفرد :

وهو مالم يكن مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، لافرق بين الواحد والمثني والجمع ، وقد نص على أنه منصوب بلا وانهما بمنزلة خمسة عشر في اللفظ ، اي من حيث حذف التنوين وموضعهما رفع على الابتداء وقوله ينصب الاسم بعدها جر خلافا في الفتحة اهي فتحة بناء ام اعراب(٤)

---

(١) الذى يعنيه بما اجرى مجرى الفعل في النصب ان واخواتها .

(٢) انظر شرح الكافية ١ : ٢٣٥

(٣) الكتاب ١ : ٣٤٩ ، قال في شرح المفصل ٢ : ١٠٦ (نحوقولك : هذان احمران وهذان المسلمان ، والتنوين لايثبت في واحد من الموضعين وذلك لقوة النون مع الحركة فهذا مذهب الخليل وسيبويه)

(٤) انظر شرح السيرافي ٣ : ٨٣

وليس هذا موضعه ، والراجح من كلامه أنها عنده فتحة اعراب وليست فتحة بناء . وقد مثل للواحد بقوله : لارجل افضل منك ، وللمثنى بقوله : لاغلامين لك ، اذا جعلت لك خبراً ، ونص أيضاً على جعلهما بمنزلة اسم واحد حين قال ليستدل على عدم جعلهما بمنزلة اسم واحد في مسألة : (لو اراد ذلك لجعل لك خبراً واظهر النون)(١) وهو هنا قد جعل لك خبراً واظهر النون ، فهو اذن بمنزلة اسم واحد مع لا . اما جمع المذكر السالم والمؤنث السالم فلم اجده يذكرهما ، وهذا يعني انه يحملهما على المثنى والمفرد ، اذ لو كان فيهما خلاف مافي الاولين لاوجب الحديث عنهما ، وعليه فهما عنده مع لا بمنزلة اسم واحد ، ومنصوبان أيضاً .

٢ ـ المضـــاف :

وهو معرب أيضاً الا أنه لم يجعله مع لا بمنزلة اسم واحد ، وهو لم يصرح بذلك انما يفهم من كلامه حيث جعل سقوط التنوين للاضافة(٢) ولم يجعله ساقطاً لكونه مع لا بمنزلة خمسة عشر في اللفظ كما فعل مع المفرد ، اما علة ذلك فان المنون اذا اضيف حذف تنوينه وهي قاعدة عامة ، واسقاط التنوين من المفرد هنا لعلة ضعيفة وهي مخالفة سائر مايعمل كما مر ، فحمل سقوط التنوين على العلة الاقوى

---

(١) الكتاب ١ : ٣٤٨

(٢) الكتاب ١ : ٣٤٦

أوجه من حمله على العلة الا ضعف ، وعلله المبرد (١) بغير هذا ، ويدخل في المضاف مافصلت اللام الزائدة شذوذاً بينه وبين المضاف اليه، فيسقط التنوين من الاسم للاضافة ، وينقل عن الخليل سقوط النون ايضا(٢) ، وقد اكثر واطال في هذا الباب بشكل جعل السيرافي(٣) يشير اليه ، وذلك نحو لا ابالك ولا مسلمين لك ، وقد ورد بحذف اللام الزائدة ايضا عن العرب مما يؤكد زيادتها وان الاسم مضاف لما بعدها(٤) وهو قولهم : لا اباك ، قال مسكين الدارمي :

وقد مات شماخ ومات مزرّد   واي كريم لا اباك يمتع

فان فصل بين اسم لا وما اتصل باللام (فاثبات النون احسن وهو الوجه) (٥) ، ويعلل ذلك انك حين تقول لايدي لك (فالاسم بمنزلة

---

(١) قال في المقتضب ص٨٩٢ (.. لانه مضاف ، والمضاف لايكون مع ماقبله اسما واحداً الا ترى انك لاتجد اسمين جعلا اسما واحدا وهما مضاف) وانظر شرح المفصل ٢ : ١٠٠ والصبان على الاشموني ٢٠ : ٥

(٢) الكتاب ١ : ٣٤٦

(٣) قال السيرافي ٣ : ٨٨ (وزيادة اللام شاذة الا في لا وفي النداء .. واخرجه عن القياس سيبويه وطول الكلام عليه والاحتجاج له وذكر الاشياء الشاذة ليدلس بشذوذه) .

(٤) انظر حاشية الصبان ٢ : ٥ حيث ذكر مخالفة الجمهور .

(٥) الكتاب ١ : ٣٤٦

أسم ليس بينه وبين المضاف شيء) ، اما اذا فصلت بينهما فهو قبيح كما قبح ان تقول : لامثل بها الى زيد فتضيف مثل زيد وقد فصلت بينهما .

٢ - الشبيه بالمضاف :

والقول فيه كالقول في المضاف من حيث اعرابه وعدم جعله مع لا بمنزلة اسم واحد ويجب اثبات النون أو التنوين فيه وعلة ذلك الاثبات ان مابعد الاسم صار من تمامه وذلك قولك : لاخيراً منه لك ولاحسنا وجهه لك ، ولاضاربا زيدا لك ، فمنه ووجهه وزيد من تمام خيراً وحسنا وضاربا (فقبح عندهم ان يحذفوا قبل ان ينتهوا الى منتهى الاسم لان الحذف في النفي في أواخر الاسماء)(١) والاسم هنا لم ينته اذ هناك كلمة من تمامه .

الخبــــر : (١)

ذكرنا انه لم ينص على عملها في الخبر انما جعلها واسمها في موضع ابتداء ، وقد استدل على ذلك براي الخليل وحجته في ذلك انك تقول: لا رجل افضل منك فكأنك قلت : زيد افضل منك ، وهو مرتفع بما كان مرتفعاً به قبل دخولها لابها ، فانه حين جعلها وما بعدها بمنزلة المبتدأ شبهها في ذلك بقولهم : هل من رجل خير منك ، وما من رجل خير منك ، في انها مبتدأ ومابعدها خبر ، والخبر هنا لم يرتفع بهل ولا بما فكذلك اذن الخبر مع لا .

---

(١) الكتاب ١ : ٣٥٠

(٢) الكتاب ١ : ٣٥٣

الحـــذف

(أ) حذف الاسم :

يجوز على ندرة حذف اسم لا ، وذلك حين يعرف المخاطب ماتعني، وعلة جواز الحذف هي كثرة استعمالهم هذا التركيب من الكلام (١) وقد اختلف كلامه في مواطن حذفه فتارة خص الحذف في موضع واحد ، وأخرى اباحه في غيره ، بل لقد جعل الموضع الذي خصه به أولا فرعا على الثاني ، فقد ذكر ان حذف الاسم لايكون الا في عليك، تقول : لاعليك وتريد : لابأس عليك ، ولاضرّ عليك(٢) ثم مالبث في مكان آخر ان اجاز حذفه في نحو قولهم : لاكزيد فارساً. وقال : (كأنك قلت : لافارس كزيد فارسا(٣) ، وجعل لاعليك نظير لاكزيد حيث قال : (ونظير لاكزيد في حذف الاسم قولهم : لاعليك)(٤) .

(ب) حذف الخبر :

الغالب في الخبر بعدها الحذف ، يدل على ذلك أنه حين اراد الاستدلال على انها واسمها في موضع المبتدأ واحتاج الي اظهار الخبر قال : (والدليل... قول العرب من اهل الحجاز : لارجلَ افضلُ منك)(٥)

---

(١) الكتاب : ١١٤ ، ٣٥٤

(٢) الكتاب ١ : ١١٤

(٣) الكتاب ١ : ٢٩٩

(٤) الكتاب ١ : ٣٥٤ ، ٢٣٣

(٥) الـكتاب ١ : ٣٥٤

فاظهر الخبر من لغة الحجاز ، ويجوز اسقاطه عندهم ايضا تخفيفاً اذا علم المراد نحو : لامال ، ولاتقول لك وكذلك اذا قلت : لارجل ولا بأس وان اظهرت فحسن(١) .

العطـــف

اذا كان المعطوف نكرة :

فأما أن يكون المعطوف عليه مفرداً أو غير مفرد

المفـــرد : وفيه حالان :

١ - مع تكرار لا :(١)

وذلك اذا قلت : لارجل ولا امرأة فيها ، ولاغلامين ولاجاريتين لك ، فيجوز في المعطوف في هذه الحالة الرفع والنصب :

(أ) الرفـــع :

حملاً على موضع لا واسمها ، لانه نص على انهما في موضع رفع على الابتداء وتكون لا الثانية زائدة لتوكيد النفي قال ذو الرمة :

بها العين والآرام لاعدٌ عندها ولا كرعٌ الا المغارات والربل

وقال رجل من مذحج :

هذا لعمركم الصغار بعينه لا امٌ لي ان كان ذاك ولا أبُ

وينسب رأي الاجراء على الموضع الى الخليل ويلتزمه . ولافرق في الاجراء على الموضع أعطفت قبل تمام الخبر كما مثل أم بعد تمامه كما في البيتين .

---

(١) الكتاب ١ : ٢٤٧ ، ٢٣٣

(٢) الكتاب ١ : ٣٥٢

(ب) النصـــب :

حملا على لا الثانية حيث تكون عاملة ، وقد صرح بذلك بعد ان اورد الامثلة المار ذكرها في الرفع على الموضع اذ قال : (وان شئت حملت الكلام على لا فنصبت)(١)

ولايجوز تنوين المعطوف المنصوب اذا كررت لاعلى انها عاملة فأما ماورد منه منونا فهـو على الغاء لا الثانية(٣) وجعلها لتأكيد النفي كقولهم : لارجل ولا امرأةً فيها ، وقول رجل من بني سليم :

لانسب اليـــوم ولاخلةً اتسع الخـرق على الراقع

٢ ـ اذا لم تكرر لا :

جاز في المعطوف أيضاً الرفع والنصب :

(ا) النصـــب :

ويجب تنوين الاسم المعطوف فتقول : لاغلامَ وجاريةً فيها ، قال الشاعر :

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا

ولايجوز ترك التنوين في المعطوف(١) لانك لاتجعل الاسم مع لا بمنزلة خمسة عشر الا اذا كانت بجنبه ، فاذا فارقته جرى ذلك على الاصل . وهي هنا لم تتصل بالمعطوف مباشرة فلا يجوز ترك التنوين .

---

(١) الكتاب ١ : ٣٥٢
(٢) الكتاب ١ : ٣٤٩
(٣) الكتاب ١ : ٣٤٩

(ب) الرفـــع :

لم أجده عنده ولم يمثل له .

غـــير المفـــرد :

لم أجده يذكر العطف على المضاف أو الشبيه بالمضاف ولم يمثل لأي منهما فكأنه اكتفى بالمفرد اشعارا بأن غير المفرد يحمل عليه .

٢ ـ إذا كان المعطوف معرفة :

فلا يجوز فيه الا الرفع حملا على موضع لا واسمها لانه لايجوز لك ان تعمل لا في معرفة وذلك قولك : لاغلام لك ولا العباس(١) .

النعـــت(٢)

١ ـ المفـــرد :

يجوز في نعت المفرد الذي لم يفصل بينه وبين منعوته بشيء النصب والرفع :

(أ) النصب : وفيه حالتان :

١ ـ مـــع التنوين :

وذلك قولك : لاغلام ظريفا لك ، حيث جعلت الاسم ولا بمنزلة اسم واحد وجعلت صفة المنصوب هنا بمنزلتها في غير المنفي ، اذ انك لاتجعل الصفة في غير المنفي مع الموصوف بمنزلة اسم واحد .

---

(١) الكتاب ١ : ٣٥٦

(٢) الكتاب ١ : ٣٥١ ـ ٣٥٢

٢ ـ مع عـــدم التنوين :

وذلك نحو : لاغلام ظريف لك ، ويعلل عدم التنوين بأنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد ، ولذلك لو تعددت الصفة لم يجز في الثانية الا التنوين لانه لايمكن ان تجعـل ثلاثة أشياء منفصله بمنزلة اسم واحد نحو : لاغلام ظريف ـ ظريفا ـ عاقلا لك ، فانت في الوصف الاول بالخيار ان شئت نونته او ان شئت لم تنون على ماذكر في التنوين وعدمه ولكن ليس لك في الوصف الثاني الا التنوين لما قدمنا ، وكذلك اذا كررت الاسم فقلت : لاماء ـ ماء ـ بارداً ، فليس لك في بارد الا التنوين لانه وصف ثان ، اما ماء الثانية فأنت فيها بالخيار كما في الوصف الاول .

ولايجوز الا التنوين اذا فصل بين الوصف وبين اسمها بشيء سواء فصل بظرف ام بغيره وسواء كان الظرف خبراً ام لغوا ، وذلك قوله : لارجل اليوم ظريفا ، ولارجل فيها عاقلا ، وعلة ذلك أنك لاتجعل الصفة والاسم الموصوف بمنزلة الاسم الواحد وقد فصلت بينهما كما لايجوز ان تفصل بين عشر وخمسة في قولك خمسة عشر .

(ب) الرفـــع :

يجوز ان تجري النعت على موضع لا واسمها ، وذلك قول العرب : لامال له قليل ولاكثير ، قال الشاعر : (امرؤ القيس) :

ويلمتها في هواء الجـــو طالبة   ولا كهذا الذى في الارض مطلوب

كأنه قال : ولاشيء كهذا ، ورفع على الموضع .

٢ ـ غير المفـــرد :

تحدث عن وجوب التنوين في الوصف المنصوب لاسم لا المضاف

فقال : (ومما لايكون الوصف فيه الا منونا قوله : لاماء سماء لك بارداً ، ولا مثله عاقلا) وعلل وجوب التنوين بأن المضاف لايجعل مع غيره بمنزلة خمسة عشر وانما يذهب منه التنوين للاضافة ، كما يذهب في غير هذا الموضع ، ولم أجده يذكر جواز الرفع فيه ، ولم يذكر نعت الشبيه بالمضاف ولا مثل له ولعله لم ينبه الى ذلك اكتفاء بما قاله في المفرد ، وليس هناك مايدعو لاعادة الكلام مادام الحكم واحدا في جواز النصب حملا على اللفظ ، والرفع حملا على الموضع ، وذكر المثال المار لينبه على عدم جواز ترك التنوين للعلة التي مرت .

وصف المعطوف

ذكر ان لك في وصف المعطوف مع لا ان تنصبه بغير تنوين او مع التنوين لافرق في ذلك ، ففي قولك : لاماء ولالبن ان وصفت اللبن فأنت بالخيار في التنوين وتركه ، ولم يذكر الرفع فيه ولعله اكتفى بما مـــر .

البـــدل :

أجاز سيبويه الرفع والنصب في نحو قوله : لامثله احد ، ولاكزيد احد ، ولامثله رجل ، اما الرفع فحملا على الموضع ، واما النصب فحمـلا على لفظ المنصوب بلا . وقـد ذكر السيرافي انه في الامثلة المـارة قد جعل احدا ورجلا بيانا لمثله ، وجرى البيان مجرى النعت(١) اما الرماني فقد ذكر انك اذا حملت قوله : لامثله احد على البيان الذي يجري مجرى الصفة جاز على الموضع اما اذا حملته على البدل

---

(١) شرح السيرافي : جـ ٣ ص ٩٠

فلا يجوز الا على التأويل حتى يصح التقدير فيه(١) .

مع همزة الاستفهام(٢) :

صرح بأن عملها مع الاستفهام مثل عملها في الاخبار واستشهد لها من ذلك بقول الشاعر : (حسان بن ثابت) ،

الا طعان ولا فرسان غادية   الا تجشؤكم عند التنانير

وكذلك قولهم في المثل : الا قصاص بالعير ، ومن كررها والغاها في الاخبار فعل ذلك في الاستفهام فيقول : الاغلام والا جارية . ودخول همزة الاستفهام يجعل الكلام على ثلاثة معان :

١ ـ الاستفهام :

على حقيقته ويجوز فيه كل ماجاز في الاخبار .

٢ ـ التمني :

وهي في هذا تعمل النصب ايضاً مع الاحتفاظ بشروط عملها في الاخبار ويسقط النون والتنوين في موضع سقوطهما هناك فتقول : الا غلام لي وألا ماء بارداً ، والا ابالي والا غلامي لي وتثبت النون كما اثبتتها في الاخبار فتقول : الا غلامين وجارتين لك . وتعطف بالتنوين فتقول الا ماء ولبناً كما قلت : لاغلام وجارية ، الا ان من ذكر الخبر فقال : لاغلام افضل منك ثم ادخل همزة الاستفهام على

---

(١) شرح الرماني : جـ٣ ص١٧
(٢) الكتاب ١ : ٣٥٨ ـ ٣٥٩

معنى التمني فليس له الا ان ينصب ماكان خبراً ، لان دخول معنى التمني جعله مستغنياً عن الخبر كاستغناء اللهم غلاماً ، والمعنى : اللهم هب لي غلاماً . فتقول : الا غلام افضل منه .

٢ ـ بمعنى هلا

ولاتكون حينئذ عاملة انما يكون نصب الاسم بعدها وتنوينه بفعل مقدر ، فقد ذكر انه سأل الخليل عن قول الشاعر :

الا رجلا جزاه الله خيرا　　　يدل على محصلة تبيت

(فزعم انه ليس على التمني ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلاخيرا من ذلك ، كأنه قال : الا تروني رجلا جزاه الله خيراً ، وذكر ان يونس خالف الخليل في ذلك وزعم ان الشاعر نون مضطراً وقد عقب سيبويه على ذلك بما يفيد أنه يجيز الرأيين اذ قال : (اما غيره فوجهه على ماذكرت لك - يعني رأي يونس - والذي قال ـ اي يونس ـ مذهب) .

اما رفع الاسم على الغاء عمل لا كما في الاخبار فلم يجزه ، وعلل ذلك بأن الكلام هنا ليس جواباً على سؤال اذا عندك ام ذا ، وكذلك ليس في هذا الموضع معنى ليس ، فانت تقول في الاخبار : لاغلام ولاجارية عندي ، ولاتقول : الا . .

لاسيما

ذكر انه سأل الخليل(١) عن قولهم : لاسيما زيدٍ بالجر فزعم أنها

---

(١) الكتاب ١ : ٣٥٠

كقولك : ولامثل زيد وما زائدة . اما قولهم : لاسيما زيد" بالرفع ، فانها كقولك : دع مازيد اي(١) دع شيئاً ماهو زيد" ، ولم يذكر النصب وذلك قولهم : لاسيما زيدا قال الرماني وليس يمتنع وقـــد حكاه الكوفيون وانشدوا على الاوجه الثلاثة :

الا رب يوم لك منهن صالح ولاسيما يوما بدارة جلجل

انشدوه ايضاً يومٍ ويومٌ .

---

(١) انظر شرح الرماني جـ٣ ص١١ ـ ١٢

الباب الثاني

موقف النحويين من مادّة النواسخ في الكتاب

الفصل الاول

مكانة سيبويه والكتاب

يحتل سيبويه مكان الصدارة في علو المنزلة والتوثيق فيما يتعلق بعلمي النحو والصرف ولم يذكره احد من القدماء والمحدثين الا اظهر اكباره واجلاله هذا الرجل الذى خدم لغة القران بكتابه. فقد قيل عنه انه اعلم الناس بالنحو بعد الخليل (١) وانه اعلم الناس باللغة(٢) وانه امام النحو (٣) حتى الذين تصدوا للرد على عدد من آرائه لم يفتهم اكباره وكتابه(٤) اما كتابه فقد قالوا فيه انه قرآن هذا العلم(٥) وانه لم يسبقه احد الى مثله ولالحق به احد بعده (٦) وانه الامام لكل ما كتب في النحو بعده(٧)وانه كتاب لايلحق شأوه (٨) لقد كان بعضهم يستغرب ان يعمل كتاب كبير في النحو بعده(٩) وان الذين عرفوا

---

(١) مراتب النحويين ٦٥ ، المزهر جـ ٢ ص٤٠٥ .

(٢) مراتب النحويين ص٨٧ ، طبقات الزبيدي ص ٧٢ ، خزانة الادب جـ ١ ص ١٧٩ .

(٣) المزهر جـ ٢ ص ٤٢٦ .

(٤) الاستدراك على سيبويه ص ١ ، كشف الظنون جـ٢ ص١٥١ .

(٥) مراتب النحويين ص٦٥ ، المزهر جـ ٢ ص ٤٠٥ .

(٦) الفهرست ص ٥١ ، نزهة الالباء ص ٣٩ ، خزانة الادب جـ ١ ص ١٧٩ .

(٧) مقدمة ابن خلدون ص٥٤٧ .

(٨) البداية والنهاية جـ ١٠ ص١٧٦ .

(٩) اخبار النحويين ص ٥٠ ، الفهرست ص٥٢ ، نزهة الالباء ص٣٩ ، انباه الرواة جـ ٢ ص٢٤٨ .

بخلافهم لسيبويه وارائه وجدوا انفسهم بحاجة الى الارتكاز عليه والارتشاف من منهله ، فالمناظرة بينه وبين الكسائي الكوفي رحمه الله مشهورة ، والخلاف بين المصريين اشهر ، الا ان ذلك لم يمنع الكوفيين من ان يظهروا اكبارهم لسيبويه وهم يجادلون البصريين ، فقد قالوا مثلا في مسألة من مسائل الخلاف (والذى يدل على صحة ماذهبنا اليه ان سيبويه يساعدنا على ان الظرف يرفع اذا وقع خبرا لمبتدأ)(١) فسيبويه هو الدليل على صحة قولهم وهو الذى يعتمد عليه ليساعدهم في هذا الامر ، وكأن قوله الفصل الذى لانقاش بعده ، بل ان الكسائي امام اهل الكوفة في النحو قد درس الكتاب على الاخفش سرا واعطاه سبعين دينارا(٢) وهذا الفراء حين يموت يجد الناس تحت وسادته التي كان يجلس عليهابعض كتاب سيبويه (٣) ويروى ان الجاحظ اهدى نسخة من كتاب سيبويه الى ابن الزيات وكانت بخط الفراء ومقابلة الكسائي وتهذيب الجاحظ فقال عنها الوزير هذه أجل نسخة توجد (٤) مما يدل دلالة لاتقبل الشك على مكانة هذا الكتاب السامقة وعلى ان دراسته لم تكن مقتصرة على البصرة وحدها انما شارك فيها

---

(١) الانصاف جـ ١ ص ٣٧ .

(٢) معجم الادباء جـ ٤ ص ٢٤٤ وفي انباه الرواة جـ٢ ص ٣٧ سبعين دينارا وفيه جـ ٢ ص٢٧٣ خمسين دينارا وجبة وشي ، وفي خزانة الادب جـ ١ ص ١٧٩ مائتي دينار .

(٣) مراتب النحويين ص ٨٧ ، طبقات الزبيدي ص٧٣ .

(٤) دائرة المعارف ١٢ : ٤٠٨ ، نزهة الالباء ص ٣٩ ، انباه الرواة ٢ : ٣٥١ .

ائمة نحو الكوفة ، وكانوا يحرصون على مصاحبته والنظر فيه ولكن دون اعلان لذلك او تصريح .

ولقد ارتبط اسمه بالنحو والفصاحة قديما وحديثا فما يزال الناس اذا سمعوا لحنـــا فاحشا قالوا في صاحبه انه اساء الى سيبويه وكان اللغـة والفصاحة عندهم لايغار عليها احد اكثر منه (١) وما زالت منزلته بين العلماء هي هي على كر القرون حتى وجدنا في عصرنا هذا ذلك الاكبار والاجلال الذى كان له من قبل فنسمع من يقول : (لم يترك فيهما - يعني النحو والصرف - للعصور التالية شيئاً تضيفه الا بعض التفريعات والزوائد وبذلك كله اصبح هذا الكتاب الامام المتبوع لعلماء النحو والصرف في كل عصر والكنز الذى لايزال يسيل بالفرائد النحوية والدرر الصرفية) (٢) ومن يقول : (لقد صنع سيبويه للنحو ما لم يصنعه احد ، حتى ليعد بحق استاذه الاشهر وامامه المقدم ، ويعد كتابه فيه معيار العربية وكنزا من كنوزها الزاخرة) (٣) وفي دائرة المعارف : (... ولايعد هذا الكتاب اكبر مؤلف وصل الينا من علم البصريين فحسب بل هو قد اصبح منذ تاليفه عمدة جميع الدراسات العربية في النحو وكان يعرف تشريفا له بالكتاب وحسب)(٤) وقد ادرك منزلته المستشرقون ايضا فقال بعضهم (اعتبر الكتاب مفخرة

---

(١) سيبويه امام النحاة ص ٧٦ .

(٢) الدكتور شوقي ضيف : مقدمة كتاب ابنية الصرف في كتاب سيبويه ص ١١ ، ص ١٢ .

(٣) سيبويه امام النحاة ص ٢ .

(٤) دائرة المعارف الاسلامية ج ١٢ ص ٤٠٦ ومابعدها .

أهل البصرة)(١) وقال : اما فخر البصرة في النحو فهو سيبويه ...ويعتبر الكتاب اساساً لجميع الابحاث النحوية التي ظهرت فيما بعد) (٢) ، ولا نكاد نجد كتابا من كتب النحو قديمها وحديثها يخلو من ذكر آرائه في هذه المسالة او تلك . ولقد كان النحاة يعكفون على كتابه يتدارسونه حتى لانكاد تجد فقيها من فقهاء مدرسة البصرة الا تعرض لشرح الكتاب او زاد عليه (٣) وكل ما كتب في النحو بعده فهو على هذا الكتاب عيال (٤)وكانوا في دراستهم اياه يستعظمون شأنه فكان بعضهم يقول لمن اراد دراسته عليه : هل ركبت البحر؟ (٥) اشعارا باهميته وضخامة الجهد الذى يحتاجه دارسه .

ولم تكن مكانة سيبويه هذه في نفوس العلماء بعد وفاته فحسب بل كانت له مكانته الخاصة في حياته ايضاً فهذا استاذه الخليل وهو من نعلم مكانة وعلما كان يقول له اذا جاء : مرحبا بزائر لايمل ، ولم

---

(١) الجاحظ لشارل بلات ص١٧٦ .

(٢) المصدر نفسه ص١٨٥ .

(٣) دائرة المعارف جـ ١٢ ص ٤٠٦ وما بعـــدها ، وانظر الفهرست ص ٥٧ — ٦٣ وص ٨٥ — ٨٦ حيث اورد عددا من النحاة وكتبهم وشروحهم ، وانظر ايضاً كشف الظنون جـ ٢ ص ١٥١ — ١٥٢ حيث ذكر عددا كبيرا ممن شرحوا كتاب سيبويه .

(٤) انباه الرواة جـ ٢ ص ٣٥١ ، كنز العلوم ص ٥٨٨ .

(٥) هو المبرد ، وانظر اخبار النحويين ص ٥٠ ، الفهرست ص ٥١ ، نزهة الالباء ص ٣٩ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ ، خزانة الاداب جـ١ ص١٧٩ .

يكن يقولها لغير سيبويه (١)، ولقد دفعت منزلته هذه والثقة به النحاة الى الاستشهاد بما اورده من شعر في كتابه مع ان خمسين منها لم يعرف قائلوها وعلى الرغم مما قيل فيها من انها مما عمله المولدون ودسوه على ائمة النحو(٢) فمجرد استشهاد سيبويه بها يلقي في الروع صحة نسبتها لمن يؤخذ منهم من العرب وان لم يصرح بقائلها، وهذه حقا ثقة قلما نالها احد غيره من النحاة .

وفي سبيل ذكر اهمية الكتاب ومكانة سيبويه من المناسب ايراد رأيين في أصالة الكتاب، الاول : ذكره ابن النديم في الفهرست يقدح في هذه الاصالة حيث قال :(قرأت بخط ابي العباس ثعلب : اجتمع على صنعه كتاب سيبويه اثنان واربعون انسانا منهم سيبويه، والاصول والمسائل للخليل) (٣) ، ولقد حاول البعض ان يؤول هذه العبارة بعد ان صرح باحتمال كونها اثرا من آثار الخصومة بين البصرة والكوفة، فذكر ان الكتاب يمثل مدرسة البصرة و (يضم بين دفتيه النتائج المختلفة التي وصل اليها علماؤها)(٤) الا ان هذه التأويل لايبعد الشبهة التي يثيرها النص ، والحق ان النص مردود من عدة جهات :

---

(١) طبقات الزبيدي ص٦٨ ، انباه الرواة جـ ٢ ص ٣٥٢ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

(٢) شرح الاقتراح ص١٠٨ كذلك ذكر المبرد استشهاد سيبويه بالموضوع من الشعر في الكامل جـ ١ ص ٣١٧ .

(٣) الفهرست ص ٥١ ، انباه الرواة جـ ٢ ص ٣٤٧ ، البداية والنهاية جـ ١٠ ص ١٧٦ .

(٤) الجاحظ للحاجري ص١٤٦ .

١ ـ ان احداً ممن تولوا مناقشة سيبويه وارائه في زمنه ومن بعده لم يذكر لنا اسم نحوي واحد من الواحد والاربعين الذين اشتركوا مع سيبويه في وضع الكتاب ، حتى ثعلب نفسه .

٢ ـ لايحدثنا ابن النديم اين قرأ هذا ، أفلا يحتمل ان يكون خبرا نقل الى ثعلب فأراد ان يستوثق منه في قصاصة وقعت في يد ابن النديم ولم يحكم فيها ثعلب ؟

٣ ـ رغم الخصومات الكثيرة والمحاولات التي تعرض لها الكتاب من رد واستدراك لم نعرف احداً ذكر هذه الشبهة الا عن ثعلب وهو كوفي.

٤ ـ اننا نجد ردودا على عدد من الآراء التي للخليل في الوقت الذى يصرح فيه النص ان الاصول والمسائل له .

٥ ـ ان فيه آراء وكثيرة مسائل لغير الخليل ، فقد ورد في الكتاب اثنتان وعشرون وخمسمائة رواية عن الخليل وست وثلاثون وثلاثمائة رواية لغير الخليل (١) ، والمسائل الباقية على ضخامة الكتاب لم ينسبها لاحد ، فلو كانت الاصول والمسائل للخليل فما الذى يدعوه لان يذكره في مواطن ويغفل ذكره في الكتاب جملة ! اما هذا العدد الكثير من الرواية عن الخليل في الكتاب فهو امر ليس مستغربا من تلميذ درس النحو على الخليل وكان ملازما له .

٦ ـ كيف رضي الواحد والاربعون ان ينسب الكتاب الى سيبويه من دونهم ، وهل يعقل انه اسكتهم ولم يعرف الكتاب الا بعد موته ؟ ولايمكن ان نتصور انهم ماتوا جميعا قبل انتشار الكتاب .

٧ ـ ابن النديم الذى يروى لنا هـــذا الخبر مذهبه ان الكتاب

---

(١) الاحصائية في سيبويه امام النحاة ص ٩٨ .

أصيل لسيبويه بدليل قوله قبل النص المذكورة مباشرة : (وعمل كتابه الذى لم يسبقه الى مثله أحد قبله ولم يلحق به بعده) .

٨ - الاخفش وهو الطريق الوحيد لرواية كتاب سيبويه يحدثنا من اصالة الكتاب في رواية مسندة ذكرها صاحب انباه الرواة قال: (كتبت من خط محمد بن عبدالملك حدثني محمد بن علي بن حمزة قال حدثنا الرياشي قال سمعت الاخفش يقول : كان سيبويه اذا وضع شيئاً من كتابه عرضه علي وهو يرى انى اعلم منه وكان اعلم مني وانا اليوم اعلم منه)(١) ومثل هذا يقال في تصديق يونس استاذه مارواه عنه وعن الخليل(٢) فسيبويه اذن وحده كان يضع الكتاب معتمدا على آراء اساتذته وزيادة في الاطمئنان كان يستشهد الاخفش فيما يرد فيه ولم يكن واحدا من اثنين واربعين انسانا .

الرأى الثاني يرويه القفطي في انباه الرواة يقول : (... وهو- يعني الكتاب - مما لم يسبقه اليه احد ، وقد قيل انه اخذ كتاب عيسى ابن عمر المسمى بالجامع وبسطه وحشا عليه من كلام الخليل وغيره ، وانه كان كتابه الذى اشتغل به فلما استكمل بالبحث والتحشية نسب اليه ، ويستدل القائل بهذه المقالة بما نقل ان سيبويه لما فارق عيسى ابن عمر ولازم الخليل سأله الخليل عن مصنفات عيسى بن عمر ، فقال له سيبويه : قد صنف نيفا وسبعين مصنفا في النحو ، وان بعض اهل اليسار جمعها واتت عليها عند آفة فذهبت ولم يبق منها في الوجود سوى

---

(١) انباه الرواة ج ٢ ص ٣٥٠ ، معجم الادباء ج ٤ ص ٢٤٣ .

(٢) طبقات الزبيدى ص ٤٩ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ ، خزانة الادب ج١ ص١٨٠ .

تصنيفين احدهما اسمه الكامل وهو بأرض فارس عند فلان ، والجامع وهو هذا الكتاب الذى اشتغـــل فيه عليك واسألك عن غوامضه ، فاطرق الخليل ساعة ثم رفع راسه وقال : رحم الله عيسى ! ثم انشد ارتجالا :

ذهب النحو جميعا كلـــه   غير ما احدث عيسى بن عمر

ذاك اكمال وهـــذا جامع   فهما للناس شمس وقمر

فاشار الى الاكمال بالاشارة الى الغائب في قوله ذاك ، واشار الى الجامع بالاشارة الى الحاضر بقوله وهذا)(١) وقد أورد الرواية في مكان اخر مبتدئا بكلمة (ويقال ان الجامع كتاب سيبويه ...) ولم يذكر الموسر ولا المحاورة انما ذكر ان الخليل عرف الكتاب قال : (...وانه لما احضره الى الخليل ليقرأه عليه عرفه الخليل وانشد ...)(٢)، والتناقض بين الروايتين واضح فالاولى تزعم ان الخليل سأل سيبويه فعترفه بالجامع والثانية تجعله يعرفه بمجرد ان اراد سيبويه قراءته عليه ، والقصة تبدأ مرة بكلمة قيل واخرى بكلمة يقال ولاتعين من القائل ولاتسند الكلام لاحد ، فمن الذى شهد المحاورة بينهما عن كتب عيسى ابن عمر ، ومن هذا الموسر الذى لم يذكره سيبويه ولا الرواية مع شغفه بالعلم وجمعه كل ما انتجه عيسى مرة واحدة ، ثم ماهذه الافة التي اتت على سبعين مصنفا لمؤلف واحد في بيت موسر شغوف بالكتب ،

---

(١) انباه الرواة جـ ٢ ص ٣٤٧ وانظر البداية والنهاية جـ ١٠ ص ١٠٥ ـ ١٠٦ وكشف الظنون جـ ١ ص ٢٩٦ ، جـ ٢ ص ١٥١ والجاحظ لبلات ص ١٨٥ .

(٢) انباه الرواة جـ ٢ص ٣٧٥ .

ثم ما الذي يدعو الخليل لسؤال سيبويه عن كتب عيس بن عمر وقد درس عليه كما درس سيبويه ، واذا كان جاهلا بها كما تروى القصة فكيف ساغ له وهو العالم الثقة ان يمتدح دون دراسة وتمحيص ، وتقول القصة ان الخليل سأل سيبويه لما فارق هذا عيسى ، فما ادرى سيبويه انه لم يعد في الوجود الا هذان بعد ان فارقه وسيبويه ثقة لايلقي الكلام جزافا . اليس من الممكن ان تكون كتب قد نسخت في زمانه أو بعد وفاته فكيف ساغ له ان يقول له في الوجود ، ام أن عيسى لم يكن يؤلف الا لذلك الموسر المجهول فلما جاءت الآفة لم ينج منها الا الجامع عند سيبويه والكامل ذهب الى بلا فارس ؟ ثم ان الروايات تحدث ان سيبويه حين اراد دراسة النحو ذهب الى الخليل ولزم مجلسه(١) ولاتذكر انه اختلف اول الامر الى عيسى ثم فارقه الى الخليل عمايدل على انه كان يتردد على عيسى اثناء دراسته على الخليل ترددا قليلا ولعل هذا هو مايفسر لنا قلة روايته عن عيسى ، الاسئلة وغيرها(٢) تجعلنا نقطع بانها قصة عارية من الاسناد تائهة لا اصل لها وكل ما يراد منها هو تجريد سيبويه من فضل السبق والابداع في هذا الكتاب القيم وجعله شارحا ومضيفا لكتاب آخر ، ولا ادري كيف سكت الناس على سيبويه وعلى من جاءوا من بعـــده حين نسبوا الكتاب اليه ولم يصرحوا باسم عيسى بن عمر ، يضاف الى كل ماتقدم انه لم يرو عنه الا اثنتين وعشرين مرة فحسب من مجموع ثمان وخمسين وثمانمائة رواية ، اما

---

(١) اخبار النحويين البصريين : ص ٤٤ ، طبقات الزبيدى ص ٦٦ ، البداية والنهاية جـ ١٠ ص١٧٦ ، بغية الوعاة : ص ٢٤٠ .

(٢) انظر سيبويه امام النحاة ص ١٣١ .

صاحب انباه الرواة الذى اورد هذه الرواية فهو نفسه يذهب الى اصالة الكتاب وذلك واضح من عبارته في أول النص المذكور حيث قال عنه (وهو مما لم يسبقه اليه احد ...) ، وبعد كل هذا وذاك كيف نوفق بين هذه الرواية التي تنسب الكتاب لعيسى بن عمر والاولى التي تنسبه للخليل وقد رواهما القفطي في صفحة واحدة ! ويبدو ان كتابي عيسى ابن عمر قد فقدا بعد فترة قصيرة من تأليفهما ولم يبق منهما الا الاسم والا اوراقا مبعثرة حدث المبرد انه قرأها ولم يعين من اى الكتابين هي وقال ان الكلام فيها كالاشارة الى الاصول (١) ، وقال عنهما السيرافي (٣٦٨ هـ) (وهذان الكتابان ما وقعا الينا ولا رأيت احداً يذكر انه رآهما)(٢) ولعل بيتي الخليل هما السبب في حياكة هـــذه القصة ، واقدم من وجدته يذكر البيتين هو ابو الطيب اللغوى (٣٥١هـ) حيث قال : (وفيهما - يعني الاكمال والجامع - يقول الخليل : بطل النحو). ولم يشر الى المحاورة مع سيبويه (٣) ولاذكر المناسبة للبيتين ، ومن المحتمل أن من جاء بعده قد حاول ان يجد لهما مناسبة وان يكون ذلك فرصة للانتقاص من منزلة سيبويه فألف هذه القصة واذاعها فنقلها من جاء من بعد ابي الطيب اللغوى دون اسناد اوذكر لقائل.

وعدا هاتين الروايتين لاأعلم احداً من القدماء حاول ان يطعن في

---

(١) مراتب النحويين : ص ٢٣ .

(٢) اخبار النحويين البصريين : ص ٣٢ وانظر الفهرست ص٤٢ .

(٣) مراتب النحويين ص ٢٣ وكذا فعل السيرافي في اخبار النحويين ص٣١ - ٣٢ وكذا الزبيدي في الطبقات ص٣٧ .

نسبة الكتاب الى سيبويه لاتصريحا ولاتلميحا ، فهو اذن أصيل له وهو نتاج عقل واع وتلميذ وفيّ اشار الى اساتذته حين اخذ عنهم ورد عليهم عددا من آرائهم في أدب جم وحكمة ودراية .

اما من المحدثين فقد وجدت في المقدمة التي صدرت بها الطبعة الاولى من كتاب سر صناعة الاعراب لابن جني نوعا من التجني على سيبويه وكتابه فقد جاء فيها في معرض المقارنة بين كتاب سيبويه وبين سر الصناعة : (ولكنا لانجد فيما حوى الكتاب مانجده عند ابن جني من وضوح المنهج ونصاعة الفكرة واتساع الافق والكشف عن الاسرار اللغوية التي استقرت في الوعي الباطن لاجيال العرب وسهولة الاسلوب حتى ان القارىء الحديث ليستطيع ان يقرأ الكثير من كلامه في اي كتاب فيفهمه بلا كد ذهن او عناء فهم ، وهو حين يقرأ القليل من كلام سيبويه في الكتاب لايلبث ان يجد ايجازا وصعوبة في التعبير وغموضا في التفكير احيانا مما يحمله على ان يترك ما يقرأ ولايطيق عليه صبرا . والباحث فيما اثر عن الخليل او سيبويه لايجد اصلا من اصول اللغة او النحو قد تكلم فيه واشبعه ، اللهم الا اشارات خاطفة في جملة أو جمل يسيرة لاتشفي غليلا ولا تنقع ظمأ...)(١) .

وهذا كثير ... كثير على سيبويه ان يقال فيه كل هذا وكان يمكن ان يقال ان هذا الكلام لم يرد به الا السرد الانشائي لايقوم على محاسبة

---

(١) سر الصناعة : المقدمة لمصطفى السقا وزملائه ص٦ ـ ٧

او اهتمام او انه صدر عمن لاعلم له ولادراية ولترك دون ذكر اومناقشة . اما وقد صدرعن اساتذة افاضل فلا بد من الوقوف عنده للنظر فيه :

١ ـ ليست هناك مناسبة لعقد هذه المقارنة بين رجلين بينهما من الفارق في الزمن وفي نضج العلوم وتخصصها ما بينهما ونحن نعلم ان المقارنة ينبغي ان تقوم على اساس من التكافؤ في الزمن والظروف المحيطة وابن القرن الثاني من القرن الرابع . واين علوم ذلك من النضج الذي بلغته علوم هذا ؟

٢ ـ ابن جني ذو مكانة سامقة في النحو واللغة لايتنطح فيها كبشان ، فلا داعي لهدم مكانة سيبويه والخليل ليرتفع على انقاضهما ، فليس هناك اصلا مايدعو لزج سيبويه والخليل في اثناء الحديث عن علو منزلة ابن جني .

٣ ـ نعم ، في كلام سيبويه في الكتاب صعوبة القرن الذي كان يعيش فيه(١) وينبغي ان لاننسى انه اقدم كتاب وصل الينا في بابه ، إلا ان هذه الصعوبة ليست كما يصورها النص بان القليل من الكتاب يجعل القارىء ينفر من غموض التفكير وصعوبة التعبير ولايطيق عليها صبراً !... مما يوحي بأن الكتاب لم يكن قد كتب بالعربية بل بالسنسكريتية ، ونظرة عاجلة في الكتاب ترينا مدى المبالغة فيما اوردة الاساتذة سامحهم الله .

(١) انظر خزانة الادب جـ ١ص١٧٩ .

٤ ـ اما ماذكروا من ايجاز في الكتاب مخل فانه ليس قاعدة عامة فيه كمايوحي النص ، بل ان في الكتاب ايجازا نافعايغني عن الاسهاب وفيه استطراد وتقص واكثار من الشواهد والآراء في المسألة الواحدة حتى ليظن القارىء العاجل انه مما لاداعي له ، وقد يرد احيانا نوع من الايجاز يحتاج الى ايضاح بسيط بسبب هذا الفارق في الزمن وتكامل العلوم (١) الا ان هذا القليل لايعني اننا نتسمح في تعميمه على الكتاب جملة واحدة ونجعله السمة المميزة له .

وكلمة اخرى جاءت في هذه المقدمة لاتخلو من لمز في اصالة الكتاب قالوا : (... الى ان ظهر في القرن الثاني الهجري رجلان عبقريان هما الخليل بن احمد الفراهيدي الازدي ، وتلميذه الفارسي ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه فاستطاعا ان يجمعا المتناثر من النحو البصرى في كتاب ضخم ، اتخذوه دستورا فقامت عليه الدراسات النحوية واللغوية في شتى البلاد احقابا طويلة ...) (٢) ، فالكتاب على هذا الرأى ليس اصيلا للخليل كما ادعى البعض وليس خالصا لسيبويه كما هو مشهور ، انما تضافرت عليه جهودهما فاخرجاه بهذه الصورة ، هذا مايفهمه النص وهو مالم يقل به احد على ماأعلم، ويمكننا ان نؤول العبارة بان المقصود من جمع الخليل المتناثر من

---

(١) المصدر نفسه ج ١ ص١٧٩ .

(٢) سر الصناعة : المقدمة ص ٥ .

النحو في هذا الكتاب هو ماقام به من تدريسه لسيبويه فجمعه في كتابه، وهذا ماينناسب مع ماجاء في موضع آخر من نسبة الكتاب الى سيبويه بعد الحديث عن الخليل : (... وتلميذه سيبويه صاحب الكتاب ، وهو دعامة النحو العربي حقا)(١) .

---

(١) سر الصناعة . المقدمة ص ٦ .

الفصل الثاني

مَاخولف فيه

هذه المكانة العالية وهذا القدر الرفيع لسيبويه وكتابه على حد سواء مما جاء في الفصل السابق لم يقفا حائلا دون التعرض لسيبويه ولآرائه ، بل لعلهما كانا سببا في كثير من التحامل والردود بالحق وبالباطل ، فلقد تصدى للرد على عدد من الآراء التي اوردها في كتابه كثير من النحويين ، ذكر لنا ابن جني(١) عدداً منهم في معرض نقضه لرد من ردود الاخفش ، قال : (… ولعل أبا الحسن اراد بذلك التشنيع عليه ، والا فهو كان اعرف الناس بحاله ، وقد تلا ابا الحسن في تعقب ما اورده سيبويه في كتابه جلة أصحابنا كأبي عمر (الجرمي) وابي عثمان (المازني) ، وابي العباس (المبرد) ، وغيرهم ، فقلما ضره الله بذلك الا في الشيء النزر القليل من قوله) ، ويبدو ان الرد على سيبويه كان مجالا لاظهار العلم والتفوق فمن اراد ان يعرف ان كان مغموراً او ان يرتفع ان كان معروفا فما عليه الا ان يتعرض لسيبويه بالرد والمناقشة ، وهذا ظاهر قول ابن جني في كلام الاخفش ورده بأنه اراد التشنيع عليه وقوله عن الذين تعقبوا سيبويه انهم (جلة اصحابنا) ، وكذلك قوله عن المبرد في موضع آخر وهو ينقض كلمة له في سيبويه أيضاً (… وقد ذهب عن ابي العباس ما في قول سيبويه هذا من الصحة ، فاما غالط وهي من عادته معه واما واهم في رأيه هذا(٢) ، فهي عادة اذن ان يغالط المبرد مع سيبويه ، وهو احتمال ان يكون الاخفش قد اراد التشنيع عليه ومع هذه المغالطة وذلك التشنيع ، ثم مع أن جلة الاصحاب قد تعقبوه لم يضره الله الا بالقليل مما

---

(١) سر صناعة الاعراب جـ١ ص٦٦ ـ ٦٧

(٢) المصدر نفسه ١ : ٢١١

قالوا ، وكلمة لم يضره الله من ابن جني وهو هو في سيبويه تستوقف النظر وتدعو الى التأمل في هذا الحب والاكبار الشديدين .

ومن أشهر وأوائل الذين عرفوا بكثرة تتبعهم لاراء سيبويه والرد عليها ابو العباس محمد بن يزيد المبرد ، فقد جمع من هذه الردود كتابا اسماه (مسائل الغلط) اورد فيه الآراء التي كان يراها غير صحيحة وحاول نقضها والرد عليها ، وقد قيل انه حين تقدمت به السن تراجع عنه وكان يعتذر منه ، فكأنه كان بحاجة الى ان يعلن عن نفسه بهذه الردود على امام النحو حتى اذا استقام أمره وثبتت قدماه في هذا العلم وعرفه الناس آثر التنازل عما قال بحجة انه مما عمله أيام الشباب واما الآن فلا ، وفي هذا التراجع من المبرد كلام ، فقد اثبته ابن جني في الخصائص(١) في موضعين برواية مسندة :(عن ابي علي (الفارسي) عن ابي بكر (السراج) ان ابا العباس كان يعتذر منه ويقول هذا شيء كنا رأيناه أيام الحداثة أما الآن فلا) ، الا ان بعض الاساتذة (٢) ، لايرى هذا الرأي بل ان المبرد عنده قد بقي على هذه الآراء ويستدل على ذلك بما جاء في المقتضب من نقد لآراء سيبويه ، ولقد كنت رجعت الى المقتضب ودونت منه مايتعلق بالنواسخ من رد ، وعند المقارنة وجدت عدداً من المسائل غير مذكورة فيه مما يدل على صدق رواية ابن جني عن استاذه الفارسي وهذا عن استاذه ابن السراج ، وهذه الآراء التي نراها في المقتضب مما فيه نقد

---

(١) الخصائص ج١ : ٢٠٦ وانظر ٢ : ٢٨٧

(٢) المقتضب تحقيق الاستاذ عضيمه ١ : ٩١ من المقدمة .

سيبويه انما هو من بقايا ذلك الكتاب المعمول أيام الحداثة ومما استجد عنده لكثرة قراءته في الكتاب ، وسأشير اثناء ايراد المسائل الى ماأورده المبرد وغيره بالنقض والتفنيد ومن اشهر من تولى الرد على المبرد ابن ولاد في كتابه (الانتصار) وهو أجمع كتاب وصلنا للمسائل والردود على ما اعلم ، والذي لاشك فيه ان الكتاب لايخلو من الخطأ والتوهم ، وكيف ننتظر ذلك من أول سفر يصلنا في هذا العلم ولم يقدر لصاحبه ان ينشره او يدرسه حتى تتاح له فرصة اعادة النظر ، فقد مات سيبويه والكتاب لما توضع له المقدمة مما يشير الى عدم تهيئته للنشر ، انتثرت عدة مسائل كان ينبغي ان تجمع في اثناء الكتاب مما يرجح انه كان سيضم بعضها الى بعض لو قدر له اعادة النظر فيه ، وقد ذكر في بغية الوعاة(١) ان ابن تيمية قال اثر مناقشة مع ابي حيان استشهد فيها الاخير بسيبويه : (وسيبويه كان نبي النحو ؟ لقد اخطأ سيبويه في ثلاثين موضعا من كتابه) وعلى الرغم من ان بعضهم(٢) قد حمل هذا على أنه كلام مغضب محرج لم يجد بدا من الاتهام ليتخلص من هذا السند القوي لأبي حيان الا ان ابن تيمية اعلم وافضل من ان يتهم انسانا بالخطأ دون برهان ، ومن يدرى فلعله كانت له ملاحظات على الكتاب لم يصرح بها ، ولو سئل لاجاب ، والذي يقول كلمة كهذه اثناء المناقشة ينبغي ان يكون مستعداً لتحمل تبعاتها وما أحسب انه كان سيصمت لو سئل ان يوردها ، وتحديد الخطأ بثلاثين موضعاً يوحي بصدق ماذهب اليه ابن تيمية اذ لو كان قد اراد

---

(١) بغية الوعاة ص١٢١

(٢) سيبويه امام النحاة ص ١٦٢ ـ ١٦٣

الانتقاص من سيبويه ظلماً لجعلها مائة موضع مثلا ، وليس يستغرب ان يكون في الكتاب كله ثلاثون موضعا اخطأ فيها ، بل انه رقم صغير من الخطأ بالنسبة لهذا السفر الجليل . وسنعرض النواسخ حسب الابواب لنبين فيها الآراء كلا على حده .

باب كان واخواتها :

١ ـ تحدث سيبويه عن اكتفاء كان بالمرفوع (تامة) واستشهد لها ، ثم ذكر بيت عمرو بن شاس :

بني أسد هل تعلمون بلاءنا اذا كان يوماً ذا كواكب أشنعا

وحمل البيت على اضمار اسم كان وهو اليوم ثم قال : (وسمعت بعض العرب يقول اشنعا ويرفع ماقبله ، كأنه قال : اذا وقع يوم ذو كواكب اشنعا)(١) وقد اعترض المبرد على تقدير سيبويه في الرواية الثانية بأنه لاحجة له فيه على كونها تامة ، واول البيت على جعل اشنع خبر كان (٢) ، فهو لم يخالفه في أن كان تأتي مكتفية بالمرفوع ولا في ان الشاهد محتمل لما ذهب اليه سيبويه ، وانما خالفه في ان يكون شاهداً قاطعاً فيما اراد وفسّره على مايراه هو وقد رد ابن ولاد(٣) تفسير المبرد بأن اشنعا ليست خبر كان وانما هي حال واعتبر النصب على الخبرية غلط منه (لانه لم يخبر بكان ههنا عن امر ثابت مستقر به) يعني ان اليوم لم يثبت له وصف الشناعة حتى يكون

---

(١) الكتاب ١ : ٢٢
(٢) الانتصار ص ١٦
(٣) المصدر نفسه .

الوصف خبر كان ، وانما المعنى اذا وقع هذا اليوم وهو بهذه الحال، وقد اورد الاعلم (١) في شرح هذا الشاهد رأيين الاول انه حال ورجحه والثاني وقد ضعفه وهو ان يكون خبر كان قال (والخبر لايكاد يقع الا لفائدة يحتاج اليها لايستغنى عن ذكرها ، وقد استغني عنه هنا ، ولذلك قبح التقدير وضعف) ومن ثم فليس لاعتراض المبرد وجه .

٢ ـ ذكر سيبويه (٢) انه اذا اجتمع نكرة ومعرفة في باب كان جاز على ضعف من الكلام وفي الشعر خاصة ان تكون المعرفة خبر كان والنكرة اسمها واستشهد لذلك بقول خداش بن زهير :

فانك لاتبالي بعد حول أظبي كان امك ام حمار

فذكر السيرافي (٣) ان هذا البيت رد على سيبويه ولم يذكر من رده ، الا ان ابن يعيش في شرح المفصل(٤) ذكر انه المبرد ، ولم يشر الاعلم (٥) حين تعرض لشرح البيت الى وجود اية شبهة حوله ، والرد الذى اورده السيرافي ان في كان ضميرا يعود على الظبي هو اسمها ولما كان الضمير معرفة فلا وجه لاستشهاد سيبويه بالبيت وانما هو من اتفاق الاسمين في التعريف ، ونقض الاعتراض بان الضمير يعود على نكرة ، ولايستفيد المخاطب من ضمير النكرة تعريفا ، فالضمير على هذا

---

(١) الكتاب ١ : ٢٣ الحاشية

(٢) الكتاب جـ ١ ص ٢٢ـ٢٣

(٣) شرح الكتاب ١ : ٣١٣

(٤) شرح المفصل ٧: ٩٥

(٥) الكتاب ١ : ٢٣ الحاشية

نكرة هنا والاستشهاد بالبيت وارد صحيح ، وهذا الذى ذكره السيرافي يجعلنا نعيد النظر في المعارف وانواعها ومنازلها ، فمثلا هل الرجل نكرة او معرفة اذا قلنا : سال عنك رجل ، وقد قال الرجل انه سيزورك؟ فالعهد هنا لنكرة وانت لم تعرف من الذي سيزورك فهل نعد الرجل نكرة؟ وخير من تخريج السيرافي ماقاله ابن يعيش(١) حيث ذكر ان سيبويه نظر الى المعنى حيث ان (ضمير النكرة في التحصيل لايزيد على ظاهرة اذ لايميز واحداً في واحد ، وان كان في علم المخاطب بانه يعود على المذكور معرفة) وقد صرح الرضي (٢) في شرح الكافية في معرض كلامه عن هذا الشاهد بان الضمير قد يكون نكرة دون ان يشير الى رأى السيرافي قال : (ان الضمير اذا عاد الى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته ، والا فهو نكرة نحو : أرجل ضربته ام امرأة ...)

٢ ـ قال سيبويه (٣) عن الظرف او الجار والمجرور اذا جاء مع كان أو احدى اخواتها في نحو قوله : ماكان فيها احد خير منك : (اذا اردت الالغاء فكلما أخرت الذى تلغي كان احسن ، واذا اردت أن يكون مستقرا تكتفي به فكلما قدمته كان احسن) أى انك اذ جعلت فيها خبر كان فالاحسن ان تقدمه على الاسم فتقول : ماكان فيها احد خير منك ، واذا لم تجعله خبرا فالاحسن ان تؤخره فتقول : ماكان أحد خيرا منك فيها ، وتحسينه التأخير مع الالغاء جعل السيرافي (٤) يشير

(١) شرح المفصل ٧ : ٩٥

(٢) شرح الكافية ٢ : ٢٧٩

(٣) الكتاب ١ : ٢٧

(٤) شرح الكتاب ١ : ٣٢٩

اعتراضا حوله ثم يجيب حوله اما الاعتراض فهو كيف ساغ لسيبويه انه يجعل التاخير مع الالغاء احسن والقرآن الكريم بخلافه . وكتاب الله هو الافصح ، قال تعالى : (ولم يكن له كفوا احد) ثم اجاب عن ذلك بان الجار والمجرورو ان لم يكن خبرا في الآية الا انه بمنزلة الخبر في عدم الاستغناء عنه الا ترى انه لو قيل في غير القرآن مثلا ولم يكن كفوا احد لما أدت المعنى الذى ارادته الاية ، فسقوط (له) يبطل معنى الكلام كما ان سقوط الخبر يبطله ، فلما كان سقوطها مبطلاً لمعنى الكلام جعلت بمنزلة الخبر فمن ثم جاءت مقدمة ، وقد المح الزمخشري (١) في الكشاف الى ماقاله سيبويه وذكر ان الكلام في الآية (انما سيق لنفي المكافأة عن ذات البارى سبحانه ، وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف فكان لذلك اهم شي واعناه واحق بالتقدم واحراه ، والذى اراه ان سيبويه انتبه الى هذا المعنى ولم يغفله ، وهو لم يجعل التاخير مع الالغاء احسن الا اذا لم يكن هناك غرض بلاغي من التقديم يجعله هو الاحسن ، حيث انه بعد ان حسن التاخير مع الالغاء قال: (وجميع ماذكرت لك من التقديم والتاخير والالغاء والاستقرار عربي جيد كثير فمن ذلك قوله تعالى : ولم يكن له كفوا احـــد ، واهل الجفاء من الاعراب يقولون : ولم يكن كفوا له احد ، كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقر) (٢) ، فهؤلاء الذين يؤخرون في هذا الموضع انما هم من أهل الجفاء ممن لم يكن حسهم مرهفا ومشاعرهم متنبهة لجمال المعنى ورقته فيحسبونها قاعدة لاتخالف فيؤخرون ، وهذا هو

---

(١) الكشاف ٢ : ٢٦٧ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٧ ، وغير مستقر يعني ليس خبرا وهو يسمي الخبر احيانا مستقرا اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا .

اعتذار سيبويه عنهم بانها لما لم تكن خبرا أخروها... لانهم اهل جفاء ولقد احسن صاحب الانتصاف (١) حين قال وهو يشرح كلمة سيبويه انه سمع بعض الجفاة من العرب يقرأ ولم يكن احد كفوا له ، وجرى هذا الجلف على عادته فجفا طبعه عن لطف المعنى الذي لأجله اقتضى تقديم الظرف) ومن ثم فلا ضرورة لأثارة السؤال في وجه سيبويه مادام قد انتبه لما أصل واوضح المراد بما ذكر بعد ذلك ، وايراده الآية الكريمة بعد ذكر تلك القاعدة خير دليل على ذلك .

٤ ـ نقل سيبويه عن الخليل زيادة كان في قولهم ان من افضلهم كان زيدا وقال : (... على الغاء كان وشبهه ـ يعني الخليل ـ بقول الشاعر وهو الفرزدق :

فكيف اذا نزلت بدار قوم   وجيران لنا كانوا كرام ( )

وقد ذكر ابن ولاد في الانتصار ان المبرد لم يوافقه على ذلك ، وزعم انه لاحجة لسيبويه فيه وتاويل البيت عنده على جعل لنا خبر كان ، وكلام المبرد في المقتضب (٣) لايعين سيبويه وانما يقول ان البيت على زياده كان (في قول النحويين جميعا ، وهو عندي خلاف ماقالوا...) ، وقد تكلم في هذا البيت كثير من النحويين واختلفوا فممن وافق سيبويه

---

(١) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال . حاشية الكشاف ٢ : ٣٦٧ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٩ .

(٣) ص ٧٣٩ خط دار الكتب المصرية برقم ١٩٠٩ نحو .

ودافع عن مذهبه ابن ولاد في الانتصار(١) والاشموني في شرح الالفية(٢) والاعلم في تحصيل عين الذهب (٣) والسيرافي في شرح الكتاب (٤) والرماني في شرح الكتاب(٥) ايضا وممن خالفه المبرد في (مسائل الغلط) وقد ذكر ذلك ابن ولاد وفي المقتضب دون ذكره كما مر ، ورضي الدين الاستربادي في شرح كافية ابن الحاجب (٦) وابن هشـــام في اوضح المسالك(٧) والصبان في حاشيته على الاشموني(٨). والذين ردوا على سيبويه احتجوا بأمرين الاول انهم اولوا البيت على جعل لنا خبر كان ، والثاني انهم قالوا كيف تكون زائدة وقد رفعت الضمير ؟ فاما الحجة الاولى فقد نقضت بأن المعنى لايكون على ما اراده الشاعر اذا جعلت لنا خبرا ، اذ يكون المعنى : وجيران كرام كانوا لنا اى ملكنا ، وهذا مالم يقصد اليه ، انما اراد ان يبين انهم جـــيران لهم يتصفون بالكرم ، وعلى هذا المعنى لنا معلقة بجيران فلا يجوز اعتبارها خبر كان كما انك حين تقول مررت برجل راغب فينا كان ، لاتجعل فينا خبر كان وهي معلقة براغب فكذلك ههنا ، اما حجتهم بأنها رافعة للضمير

---

(١) ص ٢٤٤

(٢) ج ١ ص ٢٤٠

(٣) الكتاب ١ : ٢٩٠ الحاشية

(٤) ج ٣ ص ١١

(٥) ج ٢ ص ١٥٤ نسخة مصورة بمجمع اللغة العربية بمصر برقم ١٨٣ نحو

(٦) ج ٢ ص ٢٧٣

(٧) ج ١ ص ١٨٢

(٨) شرح الصبان على الاشموني ج ١ ص ٢٤٠

فكيف تكون زائدة فقد اجاب عنها الاشموني (١) ووافقه العيني في شرح الشواهد قال الاشموني : (وجعل منه - يعني زيادة كان - قول الفرزدق فكيف ... ورد ذلك عليه لكونها رافعة للضمير ، وليس ذلك مانعا من زيادتها ،كما لم يمنع من الغاء ظن عند توسطها او تأخيرها اسنادها الى الفاعل) والذي اميل اليه ان حجة القائلين بزيادتها اوفق للمعنى بيد انه ثمة سؤال يفرض نفسه بوجاهة في هذا الباب وهو اليس من الممكن ان نعتبر كان تامة وقد رفعت فاعلا وهو الضمير فيكون المعنى وجيران كرام وجدوا على هذه الصفة او مذ كانوا كانت هذه صفتهم ، والشاعر يقدم ويؤخر وتفرض القافية عليه مالا يفرض على الناس ؟... اما انا فلا اجد باسا في هذا الوجه ولاادري لماذا لم يتذرع به احد من النحويين بمن قرات لهم ليفض هـــذا النزاع ويريح من هذه الردود .

٥ - تحدث عن جواز حذف كان في بعض المواضع وجعل منه قول العرب : من لد شولا فالى اتلائها ، على رواية نصب الشول وقال : (كانك قلت من لد ان كانت شولا فالى اتلائها) (٢) وقد ذكر الازهري (٣) في شرح التصريح ان بعضهم قد اعترض على سيبويه في تقديره (من لد ان كانت شولا) وحجة المعترض ان سيبويه على هذا

---

(١) شرح الصبان على الاشموني جـ ١ ص ٢٤٠ وبهامشه شـــرح الشواهد للعيني .

(٢) الكتاب ١ : ١٣٤ .

(٣) ١ : ١٩٤

التقدير يكون قد جوز حذف بعض الاسم وبقاء بعضه ، وهذا لايجوز ، وكذلك اجاز حذف الموصول الحرفي بعد ان نص في باب الاستثناء على عدم جواز حذفه ، فاذا جعل تقدير (ان) في المعنى لا الاعراب يكون قد اضاف لدن الى الجملة وهو مافر منه بتقديره ان ، وقـــد اثار الصبان (١) في حاشية الاشموني الاعتراض ذاته ثم اجاب عنه فقال : (... واعترض بأنه يلزمه حذف الموصول الحرفي وصلته وابقاء معمولها وهو ممنوع ، وان جاز حذف أن وحدها خلافا لما يوهمه كلام البعض) ولعله يعني بالبعض الازهري لانه نسب الى سيبويه عدم جواز حذف الموصول الحرفي وصلته مع بقاء معمول الصلة(٢)، وقد اجاب الصبان بأنه تقدير معنى لا اعراب وانما العراب من لد كانت شولا (وان كانت اضافة لد الى الجمل قليلة) ، ثم ذكر تقدير بعضهم من لد شالت شولا على جعل شول مصدرا وقال : (وهو اقل كلفة من تقدير سيبويه) . والاعتراض كما هو واضح منصب على تقدير سيبويه وليس على جواز حذف كان بعد لدن على قلة ، فالاتفاق حاصل معه في اصل المسأله وانما الخلاف في جواز حذف ان وصلتها وبقاء عمل الصلة ، وعندي ان ما اثير من رد لايلزم سيبويه وذلك لان الاعتراض بعدم جواز حذف بعض الاسم وبقاء بعضه مردود بقولهم يدوأخ وهذا قاض (٣). فلماجاز ان يحذف بعض الاسم في موضع جاز ان يحذف في غيره مادام على قلة وبوجود داع لهذا الحذف ،

---

(١) ١ : ٢٤٤ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٧١ وهو من باب الاستثناء الذى اشار الازهرى اليه .

(٣) انظر شرح التصريح ١ : ١٩٤ الحاشية للشيخ يس الحمصي .

واما حذف الموصول الحرفي وصلته مع بقاء عمل الصلة فسيبويه هو الذي نص على عدم جوازه فحين يرد من كلامه ماظاهره خلاف هذا النص ينبغي ان يؤول وتأويل ذلك عندي على وجهين : الاول أنه أراد التمثيل للمعنى ولم يرد الاعراب ، كما قال الصبان ، والثاني أنه من القليل الشاذ وخاصة ان المثال نفسه هو من هذا القليل فلا ارى باسا من ان يحمل في تأويله نوعاً من الشذوذ أيضاً ، ولعل سيبويه لم يصرح بشذوذ هذا التقدير اعتماداً على تصريحه في مكان آخر بعدم جوازه اذ انه حين نص على عدم جواز شيء ثم جاء ذلك في كتابه لظروف خاصة لايمكن ان يحمل الا على القلة والشذوذ .

٦ ـ قال سيبويه(١) وهو يتحدث عن جعل كان واخواتها كالفعل في الاتصال بالضمائر والتصرف ، وذكر كائن ومكون كما كان ضارب ومضرب) وقد ذكر الصبان(٢) ان كان لايأتي منها اسم مفعول ، ثم توقف قليلا عند قول سيبويه المذكور وان اخطأ في النقل عنه اذ قال : (واما قول سيبويه مكون فيه) ، ولم يجب هو عن هذا انما نقل (ان ابا الفتح « عثمان بن جني » سأل ابا علي « الفارسي » عنه فقال : ماكل داء يعالجه الطبيب) ويبدو ان سيبويه لم يتنبه الى عدم ورود اسم المفعول من كان في كلام العرب وانما قاسها على الفعل ضرب لانها تتصرف تصرفه فوقع في هذا الوهم ، أو من يدرى فلعله

---

(١) الكتاب ١ : ٢١ ، كذلك قال الزجاجي (٣٣٩ هـ) في الجمل ص ٦٥ (كان متصرفة تقول كان يكون فهو كائن ومكون كما تقول ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب) .

(٢) حاشية الصبان على الاشموني ١ : ٢٣٠

سمعها من بعض العرب ثم ذكرها في الكتاب ، وعلى اية حال فاذا لم يرد من لسان العرب مكون فهو وهم من سيبويه جره اليه القياس ولا يستحق اطالة النظر فيه لانه أقل من ان يلتفت اليه في هذا السفر الضخم وان ورد في لسان العرب فهو فضل السبق لسيبويه في تدوينه .

٧ ـ روى سيبويه(١) في باب مايجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله بيتين من الشعر لعقيبة الاسدي قال : (ومما جاء من الشعر في الاجراء على الموضع قول عقيبة الاسدي :

معاوي اننـــا بشرٌ فاسجح　　　فلسنا بالجبـــال ولا الحديدا

اديروها بني حرب عليكم　　　ولاترموا بها الغرض البعيدا

لان الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه يخل بالمعنى ولم يحتج اليها ولكان نصبا . .) فذكر الاعلم (٢) ان رواية هذا البيت بالنصب قد ردت عليه بحجة انه من قصيدة مجرورة معروفة ثم ذكران بعده مايدل على ذلك وهو قوله :

اكلتم ارضنا فجرزتموهـــا　　　فهل من قائم او من حصيد

ولم يشر الى قوله أديروها بني حرب ... أثناء الشرح مع ان البيتين قد ثبتا أول الكلام ، فكأنه لم يره ولم يسمع به وكذلك فعل ابن عبد ربه(٣)، وهو يرد عليه هذا البيت في معرض دفاعه عن الشعراء

---

(١) الكتاب ١ : ٣٤ ، وشرح الشواهد للاعلم في الحاشية . وقد اسقط البيت الثاني في طبعة عبد السلام هارون ١ : ٦٧

(٢) المصدر نفسه .

(٣) العقد الفريد ٤ : ٣٢ ـ ٣٣

واتهام أهل اللغة بعدم انصافهم (وأكثر ما أدرك على الشعراء له مجاز وتوجيه حسن ولكن اصحاب اللغة لاينصفونهم ، وربما غلطوا عليهم وتأولوا غير معانيهم التي ذهبوا اليها فمن ذلك قول سيبويه واستشهد ببيت في كتابه في اعراب الشيء على المعنى لاعلى اللفظ واخطأ فيه :

معاوي اننا بشر" فاسجح   فلسنا بالجبال ولا الحديدا

كذا رواه سيبويه على النصب وزعم ان اعرابه على معنى الخبر الذي في ليس ، وانما قاله الشاعر على الخفض والشعر كله مخفوض فما كان يضطره ان ينصب هذا البيت ويحتال على نصبه بهذه الحيلة الضعيفة وانما الشعر :

معاوي اننا بشر" فاسجح   فلسنا بالجبال ولا الحديد
أكلتم ارضنا فجرزتموها   فهل من قائم أو من حصيد
اتطمع في الخلود اذا هلكنا   وليس لنا ولا لك من خلود
فهبنا امة هلكت ضياعا   يزيد اميرها وابو يزيد)

وقال السيرافي(١) بعد ان ذكر البيت الاول : (وهذا البيت أيضاً يروى مع أبيات سواه على الجر منها : أكلتم أرضنا ... ومن روى البيت بالنصب أنشد الابيات منصوبة ولم يرو هذا البيت المجرور) ولست ادرى علام ينصب ولا لك من خلود أيضاً ، وقد ذكر الزجاجي(٢) هذا البيت شاهدا على العطف على المحل ولم يشر الى الخطأ في الرواية

---

(١) شرح الكتاب ١ : ٣٥١ .
(٢) الجمل ص ٦٨

كذلك فعل الرضي(١) والذي يلفت النظر فيما أورده السيرافي والاعلم وابن عبد ربه انهم لم يشيروا الى البيت الثاني في الكتاب وهو قوله :

اديروها بني حرب عليكم　　ولا ترموا بها الغرض البعيدا

وكذلك فعل الرضي ، فاذا صح البيت الثاني وانه من القصيدة التي ورد البيت الاول فيها فان هذا يؤيد ماذهب اليه الاعلم من احتمال كون البيت من قصيدة أخرى غير هذه المعروفة ، أما اذا لم يصح فهذا يوقفنا امام سؤال مهم وهو اليس من الجائز ان يكون هذا البيت قد ادخل في الكتاب مؤخراً وهو ليس مما كتبه سيبويه ؟ يؤيد هذا ان السيرافي وهو يشرح الكتاب لم يذكره وانما حاول ان يلتمس العذر لسيبويه في ايراده البيت على هذا الشكل ، ولو كان البيت الثاني في الكتاب لما تأخر عن الاستشهاد به وكذلك الاعلم وهو يشرح شواهد الكتاب أخذ يدافع عن سيبويه ويلتمس له التخريجات دون اشارة الى البيت المذكور فضلا عن التطرق لشرحه اثناء شرح الشواهد ، واذا صح ان هذا البيت دخيل على الكتاب وليس اصلا افلا يجوز ان تكـــون اشياء غيره قد ادخلت فيه ؟ انني لا اتمكن من الاجابة القاطعة عن هذا السؤال وحسبي أني وجدت هذا البيت واشرت الى هذا الاحتمال فيه ولعل استمرار الدراسة في هذا السفر الجليل يبلور الاجابة عن هذا السؤال الذي يفرض نفسه على دارس الكتاب . فاذا صح ان سيبويه لم يرو الا البيت الاول وفيه الشاهد واذا صح أيضاً انه من القصيدة المخفوض رويها لا من غيرها فكيف تفسر رواية سيبويه

---

(١) شرح الكافية ١ : ٢٤٨

هذا البيت بالنصب ؟ ان خير مايقال في هذا المجال هو قاله الأعلم(١) وهو ان (يكون الذى انشده رده الى لغته فقبله منه سيبويه منصوبا ، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لابقول الشاعر ...) .

المشبهات بليس :

١ ـ مذهب سيبويه (٢) ان (ما) اذا تقدم خبرها على اسمها لم تعمل قال : (... لم تقو في تقــديم الخبر وزعموا ان بعضهم قال وهو الفرزدق :

فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم   اذهم قريش واذ مامثلهم بشر

وهذا لايكاد يعرف) ، فذكر ابن ولاد (٣) ان المبرد اعترض على سيبويه بأن الموضع ليس موضع ضرورة اذ للشاعر ان يرفع مثلهم ولايخل بالوزن ثم ان الفرزدق تميمي يرفع الخبر اذا تأخر فكيف ينصبه وقد تقدم ؟ ونسب للمبرد قوله في تعليل النصب (... ولكنه نصبه على قوله فيها قائما رجل وهو قول المازني والخبر مضمر)(٤) ، ثم اجاب

---

(١) الكتاب ١ : ٣٤ الحاشية .

(٢) الكتاب ١ : ٢٩ .

(٣) الانتصار ص ١٩ ـ ٢٠ .

(٤) هذا مانسبه اليه ابن ولاد ، اما في المقتضب ص٧٨٩ فالمبرد لم يذكر سيبويه ولانسب القول بالنصب على الحال للمازني قال : (فالرفع الوجه ، وقد نصبه بعض النحويين وذهب الى انه خبر مقدم وهذا خطأ فاحش وغلط بين) ثم اجاز ان يكون النصب (... على الحال مثل قولك فيها قائما زيد) ، وهو مخالف لما نقله ابن ولاد كما هو ظاهر

ابن ولاد عن هذا الاعتراض بأن ما اخذه المبرد على سيبويه من رواية النصب وانه لاضرورة فيها لاينبغي ان يوجه الى سيبويه وانما حقه ان يوجهه للعرب فيقول لهم لم نصبتم وليس هذا موطن ضرورة . وعمل النحوى انما يكون بعد مجيء الكلام عنهم فان وجده موافقا لعامته وقياسه فذاك والا رده على انه شاذ ، واما ماذكره من ان لغة الفرزدق الرفع في التأخير فكيف ينصب مع التقديم فقد ذكر ان الرواة حين تسمع البيت من الفرزدق وغيره قد تغيره فيرويه كل حسب لغته ومذهبه بما وافق لغة الشاعر او خالفها ولذلك ترى تعدد الرواية في البيت الواحـــد ، اما علة النصب عند المبرد فقد نقضها ايضاً بأنه لايجوز عند النحويين فيها قائما رجل على الحال المقدمة على النكرة واضمار الخبر قال (والذى ذهب اليه شر مما ذهب منه) ، وعندي ان ما احتج به ابن ولاد على المبرد لاحجة له فيه فاما مازعمه من ان على المبرد ان يعترض على العرب في رواية النصب لاعلى سيبويه فان المبرد لم يرد هذا الذي فهمه ابن ولاد وانما اعترض على سيبويه في جعل النصب للضرورة وهو لم يردّ رواية النصب يدلك على ذلك انه حاول تعليلها بالنصب على الحال ، واما احتجاجه بأن الرواة قد تغير البيت على غير لغة الشاعر فهي حجة واهية وذلك ان الذى روى هذا البيت اما ان يكون على لغة من يهمل (ما)قدم الخبر او اخر وهي لغة الفرزدق فينبغي ان يرفع لانه اذا كان يرفع مع تأخير الخبر فالرفع مع التقديم أولى ، واما ان يكون على لغة من يعمل (ما) فينبغى ان يرفع ايضا لان هؤلاء يشترطون لاعمالها تاخر خبرها عن اسمها وقد اختل هـذا الشرط بتقديم الخبر ، يضاف الى هذا ما قدمناه من ان المبرد لم يرفض رواية النصب انما اجاز ان يكون حالا . واما رده تقدير النصب على

الحال المقدمة على النكرة واضمار الخبر بان النحويين لايجيزونه فان المازني والمبرد نحويان وقد اجازاه هنا ، والقول عندي ماقاله السيرافي(١) والاعلم (٢) اما السيرافي فقد ذكر حجة لاباس بها في نصب مثل وهي ان الفرزدق علم ان لغة الحجاز اعمال ماعمل ليس ، وهي في لغته مهملة لافرق سواء قدم الخبر ام اخره فظن انهم يعملونها في الحالين فقال على لغة الحجاز فاخطأ ، واما الاعلم فقد ذكر ان اعمال ما مع تقديم الخبر كان لغرض بلاغي وذلك دفعا للتوهم لانه (لو قال واذ ما مثلهم بشر لجاز ان يتوهم انه من باب مامثلك احد اذا الغيت عنه الانسانية والمروءة فاذا قال مامثلهم بشر بالنصب لم يتوهم ذلك وخلص المعنى للمدح دون توهم الذم) ، هذا ونحن اذا قرنا ماقاله السيرافي الى ما قاله الاعلم خرجنا بان حجة المبرد في هذا داحضة .

٢ ـ ذكر قولهم : ماكلُّ سوداء تمرة ولابيضاء شحمة وقال : (... وان شئت نصبت شحمة وبيضاء في موضع جرٍّ كأنك لفظت بكل فقلت ولاكلَّ بيضاء ...) (٣) وذلك في معرض حديثه عن العطف على (ما) ، فذكر السيرافي (٤) ان بعض الناس احتج على تجويزه نصب شحمة ولم يذكر من هو المحتج ولاعثرت عليه اثناء البحث، وحجته ان هذا يؤدي بنا الى العطف على معمولي عاملين وهو ممنوع عند سيبويه ، وذلك ان بيضاء مجرورة عطفا على سوداء والعامل فيها كل ، في الوقت الذي نصبت فيه شحمة عطفا على تمرة وهي خبر

(١) شرح الكتاب ١ : ٣٣٦
(٢) الكتاب ١ : ٢٩ الحاشية.
(٣) الكتاب ١ : ٣٣
(٤) شرح الكتاب ١ : ٣٥٠

ما ، ويبدو ان المعترض لم يكمل قراءة السطر اذ جواب اعتراضه فيه ، وذلك ان سيبويه قد فطن الى ذلك فقدر قبل بيضاء كل ثانية فيكون جرها باضافة كل اليها والتقدير ولا كلّ بيضاء شحمة ، وقد استدل على جواز هذا الحذف بقول الشاعر وهو استمرار للكلام في الباب حيث قال : (... كأنك لفظت بكل فقلت ولاكل بيضاء ، قال ابو دؤاد :

أكلَّ امرىء تحسبين امرأ ونار توقّد بالليـــل نارا

فاستغنيت عن تثنيته بذكرك اياه في اول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب) فالشاعر حين ذكر كل فى اول الكلام استغنى عن اعادتها لعدم اللبس فكذلك في المثل ، ولو كلف المحتج نفسه قراءة السطر كاملا والبيت لما كلف السيرافي عناء ذكره والرد .

افعـــال المقاربة :

تأتي عسى عند سيبويه(١) في بعض المواضع بمنزلة لعل وذلك مع المضمر في قولك عساك وعساني واستشهد لها بقول الراجز وهو رؤبة :

يا أبتا علك او عساكا

وقول عمران بن حطان :

ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني

فاعترض المبرد (٢) على ذلك قائلا : (فاما قول سيبويه انها تقع في بعض المواضع بمنزلة لعل مع المضمر فتقول عساك وعساني ، فهول غلط

(١) الكتاب ١ : ٣٨٨

(٢) المقتضب ص ٤٦٨

منه) ، وحجته في هذا التغليط ان الفعل لايعمل في المضمر الا كما يعمل في المظهر ، فلما كان عسى لايجري مجرى لعل مع الاسم الظاهر فلايجوز ان يجرى مجراها مع المضمر ، اماقول الشاعر يا أبتا علك او عساكا وقول الآخر ... لعلي او عساني ، فقد حمله على تقدم الخبر واضمار الاسم فكأنه قال عساك الخير او عساك الشر ، وكذلك عساني على تقدير عساني الحديث ، الا ان الاسم حذف لعلم المخاطب به ، وجعل الخبر اسما ، الذى هو الضمير هنا ، حمـلا على قولهم : عسى الغوير أبؤسا .

والذى ذهب اليه المبرد من ان الفعل لايعمل في المضمر الا كما يعمل في المظهر وان كان حجة قوية الا انها ليست ملزمة في هذا الباب ، وذلك ان من قواعدهم حمل النظير على نظيره في العمل من بعض الوجوه ، وعسى ولعل معناهما واحد فهما طمع واشفاق كماقال سيبويه (١) وهذا التشابه هو الذى سوغ لعسى ان يكون لها حال تحمل فيه على نظيرها لعل (... كما ان لات ان لم تعملها في الاحيان لم تعمل فيما سواها فهي معها بمنزلة ليس فاذا جاوزتهافليس لها عمل) (٢) ، والمبرد يفر من امر يمكن ان يحمل على قاعدة وهي حمل الشيء على نظيره ليقع في النادر اذ ان مجيء الاسم خبرا لعسى هو من القليل النادر ولم يسمع الا في قولهم عسى الغوير أبؤسا وهو كالمثل (٣) .

---

(١) الكتاب ٢ : ٣١١

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٩

(٣) الكتاب ١ : ٣٨٨ الحاشية شرح الشواهد للاعلم ، وانظر الاشباه والنظائر ١ : ٢٣٠ .

أفعـال القلـوب

١ - ذكر اجراء تقول مجرى الظن في قولهم متى تقول زيداً منطلقاً وأتقول عمرا ذاهباً (وقال عمر بن أبي ربيعة :

أما الرحيل فـدون بعد غد فما تقـول الدار تجمعنـا

وان شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية)(١) ، وقد اعترض على سيبويه في قوله (وان شئت رفعت بما نصبت) ، واختلف السيرافي(٢) وابن ولاد(٣) في المعترض فنسب السيرافي الاعتراض الى ابي عثمان المازني ونسبه ابن ولاد الى المبرد ، ولم أجده في المقتضب ، وسواء اكان المعترض المبرد أو المازني فانه اعتراض قائم على المحاسبة اللفظية لا الدقة العلمية ، قيل : كيف يقول رفعت بما نصبت وانما الناصب تقول والرافع الابتداء ، وهما عاملان مختلفان وقد جعله سيبويه عاملا واحدا ، واتفق السيرافي وابن ولاد في نقض هـذا الاعتراض وذلك قولهما ان هذا الذي اثير في الاعتراض لايذهب على من هو دون سيبويه فضلا عن سيبويه نفسه ، وهو هنا لم يرد الحديث عن العامل ولم يكن بسبيل ذكره ، وقد خرجت عبارة سيبويه على عدة أوجه منها انه اراد : رفعت مع الكلمة التي نصبت بها ، فتكون الباء بمعنى مع ، وهو تسمح في اللفظ جائز ، ومنها انه اراد بالباء معنى في كما تقول زيد بالبصرة وتريد في البصرة أي رفعت في الموضع الذي نصبت ،

---

(١) الكتاب ١ : ٦٢ - ٦٣

(٢) شرح الكتاب ١ : ٤٦٣

(٣) الانتصار ص ٤٤

ومنها ان الباء زائدة فيكـون المعنى وان شئت رفعت مانصبت كما قال عز وجل : (تنبت بالدهن) اي تنبت الدهن وكما قال الشاعر : هن الحرائر لايقرأن بالسور اي لايقرأن السور ، وهـــذا الوجه هو الراجح من بين الوجوه الاخرى . بل لعل أصل الكلام من دون الباء وانما اضيفت من النساخ كما اضيف البيت الذي جاء في الحديث عن ليس فيكون الاصل وان شئت رفعت مانصبت .

٢ ـ مذهب سيبويه انه اذا تقدم الفعل على معمولية لم يجز الغاؤه فلا تقول أظن زيد ذاهب ، الا انه أجاز ذلك مع متى واين فقال : (وهو مع متى واين أحسن اذا قلت متى ظنك زيد ذاهب ، ومتى تظن عمرو منطلق ، لان قبله كلاما ، وانما يضعف هذا في الابتداء)(١) فذكر السيرافي (٢) وابن ولاد(٣) ان المبرد اعترض على هذا وقال ان اجازته اعمال الفعل مع تقدمه نقض للباب ، واجابا ان الاجازة انما جاءت لانه قد تقدم بعض الخبر على الفعل ، وهو وان لم يصرح بأن المتقدم ينبغي ان يكون من صلة الاسم الثاني ليجوز الالغاء الا ان الامثلة التي اوردها تدل على ذلك فقد ذكر انه لايجوز الالغاء اذا تقدم الظن على معموليه ولكنه في متى وأين جائز وذكر مثالين هما متى تظن عمرو منطلق ومتى ظنك زيد ذاهب ، ومتى في المثالين من صلة منطلق وذاهب ، والحق ان المبرد لو اكمل النص ـ وما احسبه

---

(١) الكتاب ١ : ٦٣
(٢) الكتاب ١ : ٤٦٤
(٣) الانتصار ص ٤٨

الا قد اكمله ولكنه غالط على مايراه ابن جني فيه ـ لما اعترض لانه نص على ان الاجازة انما كانت (لان قبله كلاما) فهو لم ينقض الباب كما زعم المبرد ، وانما اجاز امراً جديداً ، يضاف الى ذلك انه نص في موضع آخر من الكتاب(١) على ضعف قوله قد علمت عمرو خير منك وحمله على تقدير لام الابتداء وجعل الفعل معلقاً ، فلو كان يجيز الالغاء مع تقدم الفعل أو لو اراد نقض الباب لما لجأ الى تقدير اللام ولما نص على ضعف الكلام .

٣ ـ ذكر سيبويه ثلاثة معان للفعل جعل(٢) ان يكون بمعنى علم او بمعنى رأي من رؤية القلب (والوجه الثالث ان تجعله مثل ظننت متاعك بعضه احسن من بعض) فقال ابن ولاد(٣) ان المبرد اعترض على هذه العبارة بقوله : (وذلك غير معروف في شيء من الكلام) وقد حمل ابن ولاد كلمة المبرد على معنيين خلط الثاني منهما ووافقه في الاول فقال انه اذا كان يريد بكلمة غير معروف ان جعل تجري مجرى ظن في معنى الشك فهذا غير معروف حقاً ، أما اذا اراد انها لاتتعدى الى مفعولين كما تتعدى ظننت فهذا غلط منه ، اذ لاخلاف بين النحويين في تعديها لمفعولين ، ويبدو ان ابن ولاد لايريد ان يوافق المبرد حتى فيما يراه صواباً الا بعد ان يضع شبهة غلطة بين يدي الموافقة ، والا فما الذي جعله يحمل كلمة المبرد مالا

---

(١) الكتاب ١ : ٤٧٤

(٢) الكتاب ١ : ٧٨

(٣) الانتصار ص ٥٧ ـ ٥٨

تحتمله من هذا المعنى الذي لم يختلف فيه النحويون ؟ والذي أراه أنه مادام سيبويه غير متهم في صدق نقله وروايته فليس هناك مايدعو لرد هذا المعنى ، وعدم معرفة المبرد أو ابن ولاد به لايعني انه ليس موجوداً فلعل سيبويه كان قد أخذه من بعض العرب الا انه لم يشر اليه .

٤ ـ قال سيبويه(١) وهو يتحدث عن التعليق ولم يجز تعليق أرايت اذا جاءت بمعنى أخبرني : (وتقول أرأيتك زيداً ابو من هو وأرايتك عمراً عندك هو ام عند فلان ، لايحسن فيه الا النصب في زيد ألا ترى انك او قلت ارايت ابو من انت وارايت ازيد ثم ام فلان ، لم يحسن لان فيه معنى اخبرني عن زيد وهو الفعل الذي لايستغنى السكوت على مفعوله الاول) الا ان دخول معنى اخبرني في ارايت (لم يجعله بمنزلة اخبرني في الاستغناء فعلى هذا اجرى وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني) فذكر السيوطي(٢) ان كثيرين نازعوا سيبويه في هذا وحجتهم ان ارايت كثيراً ماتعلق قال تعالى : (قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله ، او اتتكم الساعة اغير اللهتدعون) وقال سبحانه : (ارايت ان كذب وتولى ، الم يعلم بأن الله يرى) الا انه لم يصرح بواحد ممن نازعوه ، كذلك حين ذكر الجواب لم يذكر من المجيب فقال (واجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصاراً) والتقدير ارايتكم عذابكم ، ونقـــل عن ابي حيان انه قال انه من باب التنازع حيث تنازع ارايت وفعل الشرط على العمل في الاسم

---

(١) الكتاب ١ : ١٢٢

(٢) همع الهوامع ١ : ١٥٥

الذي بعد الشرط ، فاعمل الثاني وهو الشرط وحذف من ارايت لانه منصوب والتقدير اريتكموه اي العذاب .. ، ولست ارى موجباً لكل هذا التأويل مادام بالامكان اجازة تعليقها حملا على اخواتها طرداً للباب وقد وردت في القرآن الكريم ملغاة وهي بمعنى اخبرني ، قال الزمخشري(١) في قوله تعالى : (ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى) (ومعناه اخبرني عمن ينهى ...) .

الحروف المشبهه بالفعل :

١ - في معرض الحديث عن إنّ وأنّ ذكر انه سال الخليل عن قولهم : (هذا حق كما أنك ههنا هل يجوز ... كما إنك ههنا ؟ ، فقال : لا ، لان إن لايبدا بها في كل موضع)(٢) فاعترض المبرد بأن هذا كلام لا وجه له اذا كان عليه ان يوضح الموضع الذي لاتبتدا فيه إن وعلة ذلك ، فرد ابن ولاد عليه بأن عدم ذكر الموضع والعلة لايدل على فساد الكلام اذ قد يكون المدعي صحيح الدعوى وان لم يات على دعواه بينة ، وعندي ان الجواب عن كلمة المبرد من ثلاثة وجوه : الاول ان يقال له اعتراضك ينبغي ان يوجه الى الخليل لا الى سيبويه لانه هو الذي قال هذه الكلمة وسيبويه اوردها في الكتاب كما هي ، والثاني ان سيبويه قد اوضح العلة في عدم ابتداء ان في هذا الموضع ، وذلك في السطر الذي نقلنا منه النص ومابعده اذ قال : (لان ان لاتبتدا في كل موضع ، الا ترى انك لاتقول يوم الجمعة

---

(١) الكشاف ٣ : ٣٥٠

(٢) الكتاب ١ : ٤٧٢

إنك ذاهب ، ولا كيف إنك صانع ، فكما بتلك المنزلة) وأنّ كما هو واضح في المثالين تؤول ومابعدها بمصدر ولذلك لم يجز ان تكسر الهمزة لانها لاتؤول حينئذ بمصدر ، فكذلك ان بعد كما اذ التقدير : كوجودك هنا ، الثالث انه قد فصل القول في هذا المثال . ولاتفصل بين هذه الكلمة وتلك الا صفحة واحدة فقد قال(١) : (وسألته عن قوله كما انه لايعلم فتجاوز الله عنه ، وهذا حق كما انك هنها ، فزعم ان العامل فى إن الكاف « وما » لغو، الا ان مالاتحذف منها كراهية ان يجيء لفظها مثل لفظ كأن ، كما الزموا النون لافعلن ، واللام قولهم ان كان ليفعل كراهيـة ان يلتبس اللفظان) فالكاف اذن هي العاملة ولاينبغي لان ان تجيء بعد حرف عامل فيها ، وعبارة سيبويه من الوضوح في الرد على شبهة المبرد بحيث تجعلنا نتساءل عن سرهذا الرد من المبرد ونتذكر كلمة ابن جني فيه .

٢ ـ في باب مايكون محمولا على ان فنشاركه فيه الاسم وليها ويكون محمولا على الابتداء تحدث عن الاسم المعطوف بعد إن ونصبه حملا على اسمها او رفعه على القطع والابتداء ثم قال(٢) : (ولكنالمثقلة في جميع الكلام بمنزلة إن) ، فاعترض المبرد على هذه الكلمة بأنها ليست دقيقة اذ ان اللام تدخـل في خبر ان ولاتدخل في خبر لكن فلا تقول لكن زيدالقائم وقـــد اجاب ابن ولاد (٣) عن هذا الاعتراض من وجهين

---

(١) الكتاب ١ : ٤٧٠

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٦

(٣) الانتصار ص ١٤١

الاول ان سياق الكلام منصب على ناحية معينة هي الاسم المعطوف الذى يحمل على الابتداء او على اسم انّ وفي هذا السياق جاءت الكلمة المذكورة فهو اذن انما يعني انها في جميع الكلام الذي مر ونحن بصدده ، الثاني انه اراد انها موافقة لان في جميع الكلام لانها للايجاب لأن ليت ولعل وكأن يفارقنها في الايجاب ولكن موافقة لها في الايجاب في جميع الكلام ، والوجه الاول ارضاهما عندي وهو الذى ذهب اليه السيرافي (١) ولم يذكر الثاني ، وانما ارتضينا الرد الاول لانه موافق لسياق الكلام اما الثاني ، ففيه تكلف ظاهر لم يرده سيبويه وليس في الكلام مايسوغه .

٣ - في باب تكون فيه أن بدلا من شيء ليس بالأول قال (ومما جاء مبدلا من هذا الباب : ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون ، فكأنه على ايعدكم انكم مخرجون اذا متم وذلك اريد بها ولكنها انما قدمت ان الاولى ليعلم بعد أى شيء الاخراج) (٢) فأثير حول استشهاده بهذه الآية الكريمة اعتراضان ، الاول اثاره المبرد والثاني اثاره السيرافي اما المبرد(٣) فقد اورد رأى سيبويه ثم قال عنه (وهذا

(١) شرح الكتاب ٣ : ١١

(٢) الكتاب ١ : ٤٦٧

(٣) هذه المسألة وردت في المقتضب ص٤٢٢-٤٢٣ ، وفي الانتصار ص ٢١٤ - ٣١٩ ، وفي شرح السيرافي ج ١ ص ٢٩ وفيها من التناقض والخلط ما يعجب له ، وانظر الكشاف جـ ٢ ص ٣٦٢ حيث ذكر كونها للتوكيد او خبرا ولم يذكر البدل ، والصبان جـ ٣ص ١٣١-١٢٢ حيث اختار التوكيد .

قول ليس بالقول) ، ولم يبين لماذا هو ليس بالقوى انما اعتمد على مذهبه في المسألة حيث انه كان قد ذكر قبل هذه الكلمة ان قوله تعالى: ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون ، انما جاءت انّ الثانية للتوكيد ثم استحسن قولا لم ينسبه وهو ان يكون انكم مخرجون مرتفعا بالظرف ويكون التقدير أيعدكم انكم اذا متم اخراجكم وقال : (هذا قول حسن جميل) ، وقد رد ابن ولاد (١) على الرأى الثاني فقط مع انه ذكر مذهب المبرد الاول ، وكذلك نسب اليه الرأى الثاني والمبرد في المقتضب لم ينسبه وانما ذكره بعد كلمة قيل ، ورد ابن ولاد يعتمد على ان الظرف لايرفع اذ لوكان الامر كذلك لجاز ان تقول اذا متم الاخراج ، واذا متم انكم مخرجون وتكتفي في الكلام باذا والاسم الذى في تأويل المصدر وهذا غير جائز ، اذ ان الاخراج متعلق بالكلام الذى قبل اذا ، وهو جواب اذا لانها في معنى الجزاء ، اما السيرافي فقد نسب القول بتكرار انكم الثانية توكيدا الى ابي عمر الجرمي ونسب للمبرد رأيا آخر وهو ان انكم الاولى المفعول الثاني ليعدكم وانكم مخرجون في موضع اسم مبتـــدأ خبره اذا متم وهو ظرف له وتقديره : ايعدكم انكم اذا متم اخراجكم والجملة من المبتدأ والخبر خبر انكم ، والعائد الى الكاف والميم التي هي اسم ان الاولى الكاف والميم التي هي اسم ان الثانية ، ولم يتعرض السيرافي لمناقشة هـذا الرأى وهو في حقيقته لايعدو ما استحسنه المبرد ورد عليه ابن ولاد ، الا انه اثار هو الآخر اعتراضا حول صلب الموضوع ، فقد زعم ان في كلام سيبويه خللا حين يقول : ومما جاء مبدلا ويستدل بالآية

---

(١) الانتصار ص ٢١٦

الكريمة ايعدكم ... وذلك انه لايجوز ان تبدل من اسم قبل تمامه (وقوله انكم اذا متم ، ليس باسم تام لانه لم يأت لأن بخبر وتمام الاسم بأنّ واسمها وخبرها) وعلى هذا فليس في الآية بدل وانما البدل في الآية التي ذكرها سيبويه اول الباب وقوله تعالى : (واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم) ، والذي ذهب اليه المبرد من تكرار انكم الثانية توكيدا لتراخي الكلام مذهب وجيه يحتمله المعنى ولست ارى مايدعو لرفضه ، كما ان ماذهب اليه سيبويه يحتمله المعنى وليس ما يدعو لرفضه ، اما ما احتج به السيرافي من انه لايجوز ان نبدل من اسم مالم يتم فلم اجده فيما رجعت اليه من كتب النحو ويفسده قولم : علمت ان زيدا اخاك مسافر حيث ابدلنا من بعض الاسم قبل ان يتم فلما جاز هذا جاز ان نبدل من الاسم قبل ان يتم ولعل في كون الاسم مؤولا ما يعين على ذلك .

٤ - في باب مايكون محمولا على ان تحدث عن جعل الاسم بعد حرف العطف محمولا على الابتداء (١) فقال (... يكون محمولا على الابتداء لان معنى ان زيدا منطلق ، زيد منطلق ، وان دخلت توكيدا، كأنه قال زيد منطلق وعمرو ، وفي القرآن مثله : ان الله بريء من المشركين ورسوله) فزعم السيرافي (٢) ان استشهاده بالآية الكريمة في هذا الباب على ان الهمزة مكسورة وهم من جميع من يستشهد بها من النحويين وذلك (لانهم يردون الاسم على موضع ان على انها مكسورة ،

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨٥

(٢) شرح السيرافي ٣ : ١٠

والآية في كتاب الله بفتح الهمزة ، قال تعالى (١) (واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله). وقد اول الرفع على وجهين ، الاول ان يكون المعنى (واذان من الله ورسوله الى الناس الله بريء من المشركين ورسوله) لان معنى اذان إعلام ، و لظاهرات انه يعني الرفع على القطع والابتداء واعتبار ان للتوكيد على تقدير حذفها وان لم يصرح بذلك وهذا عين ماذهب إليه سيبويه . والثاني ان يعطف (ورسوله) على الضمير الذى في (بريء) والتقدير أن الله بريء هو ورسوله ، وهذا التقدير لم يفت سيبويه أيضاً ، بل انه ذكر هذا المذهب وضعفه في الصفحة ذاتها ونص على انك ان اردت العطف على هذا الضمير فالاحسن أن تؤكده بضمير ظاهر فتقول (ان زيدا ظريف هو وعمرو) واعتراض السيرافي على سيبويه وغيره من النحويين بانهم يتوهمون فيوردون ان المكسورة وهي المفتوحة مردود من وجهين فيما يتعلق بعبارة سيبويه ، الاول : ان سيبويه في هذا الباب لم يفرق بين مفتوحة الهمزة ومكسورتها لانهما بمعنى واحد ولهما في هذا الامر حكم واحد فعنوان الباب (هذا باب مايكون محمولا على ان فيشاركه فيه الاسم الذى وليها ويكون محمولا على الابتداء) وقد تحدث عن ان زيدا ظريف وعمرو وان زيدا منطلق وسعيد وذكر قوله تعالى : (الله بريء من المشركين ورسوله) ثم قال : (وان شئت جعلت الكلام على الاول فقلت ان زيدا منطلق وعمرا ظريف فحملته على قوله عز وجل : ولو ان مافي الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ...) فهو لكي يستدل على جواز العطف

---

(١) سورة التوبه آية (١)

بالنصب على اسم ان المكورة يستشهد بالقرآن الكريم والآية لاتحتمل كسر الهمزة لانها بعد لو ، فملاك الامر عنده ، اذن ان الحديث منصب على هذا الحرف الذي يأتي توكيدا سواء كان مكسور الهمزة ام مفتوحها، فاذا تبين انه في هذا الباب لم يكن بسبيل التفريق بين مفتوحة الهمزة ومكسورتها وانه من المحتمل ان يكون اوردها مفتوحة لامكسورة، فقد بقي علينا ان نذكر الاحتمال الآخر المتعلق بهذا الرد وهو ان سيبويه وغيره من النحويين لم يضعوا الهمزة على ألف ان ولم يحركوها لابالفتح ولا بالكسر فلما رأى السيرافي انهم يستعملونها اول الكلام ولايذكرون ماقبلها في الآية ظن انهم يأتون بها مكسورة الهمزة ، وهذا جائز جداً ، والذي حمل سيبويه وغيره على عدم ذكر الاية كاملة ميلهم الى الايجاز واختيار مايحتاجه المقام من الآية اعتمادا على شيوع حفظ القرآن الكريم بين العلماء وهذه الظاهرة نراها في كثير من كتب النحو . الثاني انه حتى على فرض انهم كتبوها مكسورة فانه قد قرىء بكسر الهمزة ايضاً فيكون حديثهم عن قراءة الكسر ، قال الزمخشري(١) في تفسير هذه الآية : (وقرىء إنّ بالكسر ، لأن الاذان في معنى القول) ، فعلى هذا يكون المعنى وقول من الله ورسوله... ان الله بريء من المشركين ورسوله ، ويكون الذي سوغ الكسر معنى القول الذي في كلمة اذان ، ولعل هذه القراءة قد عرفها سيبويه وغابت عن السيرافي، هذا اذا سلمنا انه رواها بالكسر . اما اذا كان مذهب

---

(١) الكشاف ٢ : ٢٧ وانظر املاء ما من به الرحمن حيث ذكر ان المشهور أن الله بفتح الهمزة جـ٢ ص١١ ، وكلمة المشهور تعني وجود قراءة غير مشهورة بكسر الهمزة .

السيرافي انه لايجوز العطف بالرفع مع أن بعد استكمال الخبر وهو مالايفهم من كلامه بله التصريح به فان القائلين به يعتمدون على انها تنقل الجملة إلى باب المفرد (١) وعلى افتراض ان هذا هو المعنى الذى قصد إليه وعلى افتراض التسليم ايضاً بحجة المانعين فان موضعها هنا موضع الجملة لا المفرد لتقدم ما في معنى العلم عليها وهو أذان أى اعلام، وانما كان موضعها موضع جملة مع العلم أو ما في معناه لان علم بحاجة إلى مفعولين اصلها جملة من مبتدأ وخبر لامفرد ، قال الاشموني(٢) وهو يتحدث عن الحاق ان َبأن َفي جواز العطف بالرفع بعد استكمال الخبر (...وأن المفتوحة على الصحيح اذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدمها علم أو معناه نحو : (وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر أن الله برىء من المشركين ورسوله) ، حتى اشتراط الاشموني ان يكون موضعها موضع جملة لم يقل به كثيرون كالزمخشري(٣) وابن يعيش وابن مالك وابن هشام وابن عقيل والسيوطي والازهري والصبان وانما جعلت أن في هذا الباب عندهم مثل إن .

٥ ـ لم يجز سيبويه حذف ما وهى زائدة في نحو قوله : هذا حق

---

(١) حاشية الصبان على شرح الاشموني ١ : ٢٨٧

(٢) المصدر نفسه متن الاشموني ١ : ٢٨٧

(٣) انظر اوضح المسالك ١ : ٢٥٢ ومغنى اللبيب ٢ : ٩٥ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٧٧ وحاشية الصبان على الاشموني ١ : ٢٨٧ وشرح التصريح ١ : ٢٢٧ وشرح المفصل ٨ : ٥٩ وهمع الهوامع ٢ : ١٤١ ، ١ : ١٣٢

كما انك ههنا وعلله بخشية التباسه بكأن ، إلا انه اجاز ذلك في الشعر فقال(١) : (وإن جاءت ماسقطة من الكاف في الشعر جاز كما قال النابغة الجعدي :

قرم تسامي عند باب ، دفاعه　　　　كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا

فذكر السيرافي (٢) أن تقدير البيت يكون على قوله كما أنه يؤخذ، فخفف وحذف ، ثم اعترض على هذا التقدير بأنه (سهو من سيبويه) وحجته في ذلك انه صار الى تشبيه جملة بمفرد لان (دفاعه اسم واحد وليس بجملة) ،وهو اعتراض عليه غريب ، إذقدر السيرافي المعنى كما يريد هو ثم اعترض عليه على انه مذهب سيبويه وكذلك قدره الاعلم (٣) ونسبه إلى سيبويه، والحق انه من قبيل تشبيه المفرد بمفرد فدفاعه ،مفرد والكاف حرف جر نص سيبويه على انها هي العاملة في أنّ وما زائدة، واسم ان وخبرها بتأويل مصدر ، وهو مفرد ، والقدير على هذا دفاعه كأخذ المرء وقتله ، فلاحجة له في هذا ، وقد ذكر السيرافي ان أبا عثمان المازني لم يكن ينشده إلا كأن يؤخذ على جعل ان الناصبة دخلت عليها الكاف للتشبيه ، ولم يعلق على ذلك ، الا ان الاعلم ذكر الرأي دون أن ينسبه لاحد وجعله جائزا بل جعله أقرب واسهل من مذهب سيبويه لان فيما ذهب إليه سيبويه ضرورتين الاولى اسقاط ما وهو لايجوز في هذا الباب إلا في الشعر للضرورة والثانية نصبه المضارع بالفاء في الواجب ، اما التقدير الثاني برواية النصب فليس فيه ضرورة ، وعندى

---

(١) الكتاب ١ : ٣٧٠

(٢) شرح الكتاب ٤ : ٣٤

(٣) الكتاب ١ : ٤٧٠ الحاشية

ان ماقاله الاعلم وان كان صحيحا إلا أنه لايفسر لنا رواية الرفع في يوخذ، ثم هو لايمس صلب القاعدة التي جاء سيبويه بالبيت شاهدا عليها وهى جواز حذف ماللضرورة في الشعر خاصة لانه لم يخالف في القاعدة وانما في التقدير، ولما كان الامر كذلك وان القاعدة متفق عليها فلا داعي لرد تقدير سيبويه في الشاهد مادامت الرواية عنده بالرفع، وهو ممكن وله وجه من التقدير، اما الضرورتان فوجودهما لايدعو لرد التقدير ايضاً مادام ذلك ممكنا.

٦ — في باب من أبواب ان قال (١): (تقول ماقدم علينا امير إلا إنه مكرم لي لانه ليس ههنا شيء يعمل في إن، ولا يجوز ان تكون عليه أن ... ومثل ذلك قول الشاعر:

ما اعطياني ولا سألتهما   الا واني لحاجزي كرمي

وكذلك لو قال: الا واني حاجزي كرمي) فذكر السيرافي (٢) ان المبرد (٣) زعم ان تقدير سيبويه صحيح في العربية لكنه ليس صحيحا في معنى الشعر، والرواية عنده ألا واني، وهى التي للتنبيه، والمعنى

---

(١) الكتاب ١ : ٤٧٢

(٢) شرح الكتاب ٤ : ٣٧ وكذلك قال الاعلم في شرح الشواهد الكتاب ١ : ٤٧٢ الحاشية.

(٣) نقلنا هذه المسألة من شرح السيرافي وقد نسب هذا الكلام للمبرد وكذلك نسبه الاعلم ايضاً، الا ان الذي في المقتضب غير هذا فقد قال المبرد بعد ان ذكر البيت: يقول: الا وهذه حالي، فعلى هذا وضعه سيبويه، وغيره ينشده الا واني لحاجزي كرمي، فهذه الرواية خارجة من ذلك التفسير، ومعناه ان ألا تنبيه، واراد انا حاجزي=

على مايراه المبرد انه ماسألهما وما أعطياه ، ثم بدأ يذكر من صفاته انه يحجزه كرمه عن السؤال ، ولو كان المعنى على الاستثناء كما فسره سيبويه لما استقام اذ يكون المعنى انه قد سألهما وانهما اعطياه وهو فى حال قد حجزه كرمه فيه ، وكيف يجوز هذا والكرم الحاجز (انما يحجز عن السؤال وقبول العطية) ، وقد رد السيرافي هذا بأن ماذهب اليه سيبويه هو الاجود لانه يوجب انه سألهما وانهما اعطياه وانه قد حجزه كرمه عن ان يعيب عطاءهما أو يلح فى مسألته ، فكأنه قال انه حين يسألهما ويعطيانه يحجزه كرمه عن الالحاح في طلب المزيد ، وشعره يدل على ذلك ، قال كثير :

دع عنك سلمى اذ فات مطلبها — واذكر خليليك من بني الحكم
ما اعطياني ولا سألتهما — الأواني لحاجزي كرمي
مبدي الرضا عنهما ومنصرف — عن بعض مالو سألت لم ألم
لا أنزر النائل الخليل اذا — ما اعتل نزر الظؤور لم ترم
اني متى لاتكن عطيته — عندي بما قد فعلت احتشم

وقوله : خليليك ، يعني عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان ابن الحكم ، وقد كان يسألهما وكانا يعطيانه ، وهذا مشهور من فعله وفعلهما ، فلا داعي اذن لقلب المعنى على ماذهب اليه المبرد .

= كرمي من أن اسأل او اقبل ، ص٤١٦ فهل يمكن ان يكون مارده السيرافي والاعلم من كتاب المبرد (مسائل الغلط) الذي تراجع عنه واذا كان الامر كذلك فكيف فاتت هذه المسألة ابن ولاد فلم يذكرها ؟ ...

٧ ـ قال سيبويه(١) في باب من ابواب أن : (وقد يجوز في الشعر أشهد إن زيدا ذاهب يشبهها بقوله : والله انه لذاهب ، لان معناه معنى اليمين ، كما انه لو قال : أشهد انت ذاهب ...) فذكر السيرافي(٢) ان المبرد رد على سيبويه قوله انه يجوز في الشعر للضرورة أشهد إن زيدا ذاهب ، وقال انه ليس للضروره في إن وأن مكان اذ ان وزنهما واحد والقافية بهما سواء فما الذي يجعل الشاعر مضطراً لكسر الهمزة او فتحها اذن ؟ واجاب السيرافي عن هذا بأن وجه الضرورة آت من ناحية المعنى لا الوزن والقافية ، اذ انه حين يقول أشهد إن ، ففي هذا معنى اليمين وينبغي ان يأتي اللام في الخبر ، اما اذا فتح فلا يكون المعنى على القسم وانما يكون على ارادة حرف الجر كما تقول اشهد أن محمدا رسول الله والمعنى بأن محمداً رسول الله ، والحق مع ماذهب اليه السيرافي ويؤيده كلام سيبويه في الصفحة نفسها حين قال : (ولذلك تقول أشهد أنك ذاهب اذا لم تذكر اللام) وقال في النص الذي ذكرناه أول المسألة : (... كما لو قال اشهد أنت ذاهب ولم يذكر اللام لم يكن الا ابتداء ، وهو قبيح ضعيف الا باللام) فالضرورة في الحقيقة ليست في لفظ إن او أن حتى نحتج بما ذكره المبرد ولكن ارادة معنى القسم وعدم ذكر اللام وكسر الهمزة ، وحذف اللام هنا قبيح وفيه تكمن الضرورة لافي كسر همزة ان كما حسب المبرد .

لا التي لنفي الجنس

١ ـ في باب ما اذا لحقته لا لم تغيره قال سيبويه(٣) : (ولايلزمك

---

(١) الكتاب ١ : ٤٧٤ (٢) شرح الكتاب ٤ : ٤١

(٣) الكتاب ١ : ٣٥٦

فى هذا الباب تثنية لاكما لاتثنى لا فى الأفعال ألتي هي بدل منها ، وذلك قولك : لامرحبا ولا أهلا ، ولاسقيا ... صارت لامع هـذه الاسماء بمنزلة اسم منصوب ليس معه لا لأنها اجريت بجراها قبل ان تلحق لا ...) فذكر ابن ولاد(١) ان المبرد اعترض على قوله : (لايلزمك.. تثنية لاكما لاتثنى لا فى الافعال التي هي بدل منها) وذلك انه قال : لو كان النصب بلا وترك تكرارها انما جاء لأن هذه الاسماء جاءت بدل افعال ولو دخلت لاعلى الافعال التي جاءت هذه الاسماء بدلا منهـا لما عملت شيئا ، لو كان الامر كذلك للزمه أن يقول : زيد لاقائم ، كما كان يقول زيد لايقوم ، ثم ذكر علة عـدم التكرار كما يراها هو وذلك بأن الاسم بعدلا للدعاء ، فلما كان دعاء لم تكن فيه قاصداً أن تنفي شيئا عن المذكور ، فقولك سقاك الله أي اسأل الله ان يسقيك فحين تقول لاسقيا يكون انتصابه بالفعل سقاك الله ، ودخلت لافصار المعنى لاسقاك الله سقيا ، وانما ينتصب سقيا بالفعل سقاك فى النفي والايجاب ، وقد نقض ابن ولاد ماقاله المبرد من وجهين الاول : ان قياسه ليس صحيحا وذلك انه جاء بلا قائم ولايقوم مقابل لاسقاك ولاسقيـا وليس له فيه وجه من القياس وذلك لان المصدر بدل من قولنا سقيا وليس كذلك قائم اذ انه ليس بدلا من يقوم ولا يقوم بدلا منه ، واسماء الفاعلين في هذا الموضع ليست بدلا من الافعال وانما هي في معناها . الثاني ان سيبويه لم يرد ذكر العلة في هذا ولم يكن بسبيل التعليل انما اراد ان يذكر ان لهذه الاسماء حال مع

---

(١) الكتاب ١ : ٣٥٦

(٢) الانتصار ص ١٦٩

لا تشبه حال اعمالها معها فهي لاتعمل شيئا في الفعل ولاتعمل أيضا في الاسم .

٢ ـ في الباب نفسه تحدث عن احكام لا اذا دخلت عليها همزة الاستفهام لمعنى التمنى نحو الا ماء بارداً فقال(١) . (واعلم ان لا اذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته ... ولايكون الرفع في هـذا الموضع لانه ليس بجواب لقولك أذا عنـدك ام ذا ، وليس في ذا الموضع معنى ليس) ، فزعم ابن ولاد(٢) ان المبرد اعترض على منع الرفع وعلته ، بحجة ان منع الرفع لان الكلام ليس جوابا لقوله اذا عندك ام ذا ، يستدعي الا تنصب أيضا لان النصب عند سيبويه في قوله لا رجل على انه جواب هل من رجل وقولنـا الا ماء على التمني ليس جوابا لقوله : هل من ماء ، ولذا فقد أجاز في الاسم هنا الرفع والنصب ونسب اجازة الرفع الى ابي عثمان المـازني وعلله بأن (هذا وقع في النفي جوابا كما ذكر سيبويه ، ثم دخل عليه الاستفهام على هيئته في النفي لان الاستفهـام لايغير مادخل عليه عن حاله قبل ان يكون استفهاما ، ودخله معنى التمني وله حظ من الاعراب ، كما ان قولك عز الله لزيد لايمتنع اعراب الفعل والفاعل وان دخله معنى الدعاء) ، ويبدو ان المبرد اراد أن يلزم سيبويه المناقضة فوقع هو فيها ، حيث احتج على سيبويه بأن قولنا (الا ماء بارد ... ليس جوابا لقولك هل من ماء) ثم جاء

---

(١) الكتاب ١ : ٣٥٩

(٢) الانتصار ص ١٦٩ ومابعدها

في علة الرفع ايقول انه جاء (جوابا كما ذكر سيبويه) ، وما اعتل به من النفي ودخول همزة الاستفهام بعد ذلك لمعنى التمني حجة لسيبويه لا عليه اذ ان مذهب سيبويه أن الهمزة دخلت على لا لمعنى التمني فهي اذن على حالها في نصب الاسم الا ان دخول هذا المعنى فيها منع الرفع لما تقدم ، وهـذا الاعتراض من المبرد مما جاء في كتابه (مسائل الغلط) وقد تراجع عنه في المقتضب(١) حيث قال عند ذكر هذه المسألة : (... فان دخلها معنى التمني فالنصب لا غير في قول سيبويه والخليل وغيرهما الا المازني وحده) وكلمة (الا المازني وحده) تشي بهذا التنصل الظاهر منه عما ذهب اليه في (مسائل الغلط) ، وقد اوضح ابن ولاد حجة سيبويه بأن الرفع مع لا عند جميع اصحابه لايكون الا من وجهين الاول ان يحمل على كلام مستفهم وذلك اذا قال المستفهم أزيد عندك ام عمرو قلت لازيد ولاعمرو فتحتاج الى التكرار حملا على السؤال ، الثاني ان تحمل لا على ليس فلا تحتاج الى تكرار كما لاتحتاج اليه مع ليس ، وفيما عدا ذلك فلا معنى لرفع الاسم بعدها ، ودخول التمني في المعنى هنا لايجعل الكلام محمولا على ليس ، وكذلك ليس هو جوابا لمستفهم فمن ثم لم يجز الا النصب ، اما اعتراض المبرد بأن ماذكره سيبويه يلزمه ان يمنع النصب فقد قال ابن ولاد في نقضه كلاما يعسر فهمه قال : (ولو امكنني نزع هذه المعارضة من جميع النسخ التي سيرها لانتزعتها وأمسكت عن ذكرها لضعفها وقبحها ، ولو بلغتني عنه ولم تكن في

---

(١) ص ٨٩٩

كتابه لانكرتها ، قال احمد : وذلك ان سيبويه زعم ان لارجل في الدار وهو خبر(١) جواب للاستفهام اذا قلت هل من رجل في الدار ، فألزمه على هذا ان لايجيز الاستفهام لانه ليس بجواب للاستفهام ، وذلك انه قال ينبغي عليه أن لايجيز الا ماء بارد وهذا استفهام لانه ليس جوابا لهل من ماء وهذا ايضا استفهام فألزمه اذ قال ما لاينكره أحد وهو ان يكون الاستفهام غير جائز اذ ليس بجواب للاستفهام) والمعنى والله اعلم ن اعتراض المبرد بأن معنى التمني ليس جـوابا لاستفهام ومن ثم كان ينبغي على سيبويه ان لايجيز النصب على ماذهب اليه في المسالة المختلف حولها اعتراض مردود بان وجوب كون الاستفهام جوابا على استفهام قبله لم يقل به أحد ، ولئن كان هذا مايعنيه ابن ولاد فهو فهم للمسالة يحتاج الى نظر لان الاستفهـام الداخل لمعنى التمني هنا قـد دخل على جملة هي جواب استفهام ومعنى التمني مع لا شيء عارض وانما الكلام في الاصل لامع اسمها أي لاماء ، ومذهب سيبويه انه جـواب هل من ماء ، فحين تدخل الهمزة لفرض التمني فانها انما تكون قد دخلت على جواب استفهام الا انها حولت المعنى الى التمني ، وانما اجاز سيبويه الرفع اذا كان الكلام جواب أذا عندك ام ذا وليس هذا جوابا عنه ، أو اذا حملت لاعلى ليس ولم يرد بهـا ذلك هنا ، فمن ثم لم يجز الرفع لانه لاوجه له .

---

(١) يعني ليس انشاء .

٣ ـ في الباب نفسه قال(١) : (ومن قال لا غلام افضل منك لم يقل في ألا غلام أفضل منك الا بالنصب ، لأنه دخل فيه معنى التمني وصار مستغنيا عن الخبر كاستغناء اللهم غلاما ، ومعناه اللهم هب لي غلاما) ، ومعنى هذا انه لايجيز الاخبار عن لا واسمها اذا دخلت عليها همزة الاستفهام لمعنى التمني ، فزعم ابن ولاد(٢) ان المبرد اعترض على هذا وذهب الى جواز مجيء الخبر مع الا وهي على معنى التمني فتقول الا غلام افضل منك ، وذلك انه لايرى معنى التمني مغيرا للاعراب ـ وقد سبق ان ذكرت هذه الحجة في المسألة الماضية ـ وهو يرى ان قولهم الا ماء على اضمار الخبر ، فاذا اظهرته رفعت كما كان المضمر في موضع رفع ، وقد اجاب ابن ولاد عن هذا بأنه جعل الا غلام في موضع مبتدأ كما يذهب اليه المبرد خطأ لأنه للتمني وليس موضع التمني بموضع ابتداء ولا هو بحاجة الى ان يخبر عنه ، وهي حجة مقبوله ، ويبدو ان المبرد قد تنازل عن اعتراضه هذا كما في المسألة الماضية اذا لم أجدها في المقتضب .

٤ ـ قال المبرد(٣) في المقتضب : (وكان الخليل وسيبويه يزعمان انك اذا قلت الا غلامين لك ، ان غلامين مع الا اسم واحد . . وليس القول عندي كذلك) ثم بين ان المثنى او جمع المذكر السالم

---

(١) الكتاب ١ : ٣٥٩

(٢) الانتصار ص ١٧٢ ـ ١٧٣

(٣) ص ٨٩٣

لايكون مع ماقبله اسما واحداً ، لم يوجد ذلك (كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ماقبله بمنزلة اسم اوحد) ، ويبدو انه حين نسب هذا الرأي الى الخليل وسيبويه كان يشير الى قول سيبويه(١) : (العرب تقول لاغلامين عندك ، ولا غلامين فيها ، ولا أب فيها ، واثبتوا النون ، لان النون لاتحذف من الاسم الذي يجعل وماقبله أو مابعده بمنزلة اسم واحد) ، وظاهر ان حجة المبرد في رفض ماذهب اليه سيبويه هو عدم النظير ، وليس ذلك حجة مع وجود الدليل(٢) ، قال ابن جني(٣) : (اما اذا دل الدليل فانه لايجب ايجاد النظير ، وذلك مذهب الكتاب . لان ايجاد النظير بعد قيام الدليل انما هو للانس به لا للحاجة اليه .) والدليل أن غلامين بمنزلة اسم واحد مع لا ان المفرد معها بهذه المنزلة ولا عبرة بأن يكون المفرد للواحد او الاثنين او المجموع مادام لم يكن مضافاً ولاشبيها به ، (وغلامين) ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف فينبغي أن يحمل على قولنا لاغلام ، طردا للباب .

٥ ـ قال سيبويه(٤) معللا عدم التنوين في اسم لا (وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها لاتشبه سائر ماينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما أجرى مجراه ، لأنها لاتعمل الا في نكرة ، ولا وما تعمل فيه

---

(١) الكتاب ١ : ٣٤٨

(٢) انظر شرح المفصل ٢ : ١٠٦

(٣) الخصائص ١ : ١٩٧ وانظر الأشباه والنظائر ١ : ١٨٣

(٤) الكتاب ١ : ٣٤٥

في موضع ابتداء ، فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر) ، فأوضح الرضي(١) مراده من هذا بأن لا لما اختصت بالنكرة وكانت مع مابعدها مبتدأ كان ذلك سبب حذف التنوين من الاسم (لأنها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر المعمولات) ، ثم ذكر ان القول بحذف التنوين من المعمول بسبب مخالفة العامل أخواته قول ضعيف ، قال : (والحق ان تقول انه مبني لتضمنه معنى من الاستغراقية لأن قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل) ، والذي قاله الرضي لاحجة له فيه اذ لنا أن نسأل لم كان حذف التنوين هنا لمخالفة العامل أخواته ضعيفا ؟ أولم نلزم اسم ان التقديم لأنها خالفت كان واخواتها باعتبارها فرعا على الفعل وليست بفعل ؟ وكذلك فعلنا مع ما الحجازية اشعارا بانحطاطها عما عملت عمله وهو ليس ، فكذلك ههنا ، واما دعواه بأن علة البناء تضمن الاسم معنى الحرف والاتيان بها كحجة في الرد على سيبويه فهي باطلة من عدة وجوه الاولى انا لانسلم ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف وجب بناؤه اذ التمييز متضمن معنى من والحال متضمن معنى في او الكاف في الجامد الذي للتشبيه وهما معربان الثاني ان سيبويه لايذهب الى بناء الاسم مع لا وانما هو عنده معرب كما سيأتي ، الثالث ان وجود معنى الحرف لم يغب عن سيبويه فقد قال في الموضع نفسه (فلا لاتعمل الا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل لقولك هل من عبد

---

(١) شرح الكافية ١ : ٢٣٥

أو جارية ، فصار الجواب نكرة كما لايقع في هذه المسالة الا نكرة) ومعنى الحرف هنا ليس علة البناء وانما علة كون اسمها نكرة لامعرفة .

٦ ـ في باب لا استشهد سيبويه(١) بقول الشاعر :

ورد جازرهم حرفا مصرمة ولا كريم من الولدان مصبوح

فزعم العيني(١) ـ واخذه عنه بعض الفضلاء(٢) دون اشارة اليه ـ أن هذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر قال (وقد أورده سيبويه والجرمي وابو علي وابن الناظم وغيرهم هكذا) ثم ذكر الأبيات التي منها الشاهد :

هلا سالت النبيتيين ماحسبي عند الشتاء اذا ماهبت الريح
ورد جازرهم حرفا مصرمة في الرأس منها وفي الاصلاء تمليح
اذا اللقاح غدت ملقى اصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح

وقد نسب الابيات الى رجل جاهلي من بني النبيت اجتمع هو وحاتم الطائي والنابغة الذبياني عند امرأة اسمها ماوية بنت عفزر خاطبين لها فتزوجت حاتما وردتهما فقال الرجل هذه الأبيات ،

---

(١) الكتاب ١ : ٣٥٦

(٢) حاشية الصبان على الاشموني وشواهد العيني أسفل الصفحة ٢ : ١٧ ـ ١٨

(٣) شرح ابن عقيل ١ : ٤١٣ ـ ٤١٤ بتحقيق محيي الدين عبد الحميد، الحاشية .

ولا أدري اين وردت هذه الابيات ولا أشار اليها العيني ، مع أن الأعلم(١) في شرحه الشاهد اورد البيت كما هو عند سيبويه وشرحه دون اشارة الى هذا الزعم ، وكذلك فعل الاشموني(٢) اما الزمخشري(٣) وابن عقيل(٤) فقد اوردا العجز فقط ولم يذكرا صدر البيت وقال ابن منظور في اللسان :

اذا اللقاح غدت ملقى أصرتها   ولا كريم من الولدان مصبوح

ورد جازرهم حرفا مصرمة   في الرأس منها وفي الاصلاء تلميح

ورواية سيبويه في ذلك :

ورد جازرهم حرفا مصرمة   ولاكريم من الولدان مصبوح(٥)

ولم يعلق على الرواية ، وايراده اياها دون ان يعلق عليها او يردها يشير الى ثقته بروايته ، والذي أراه ان الشعر الجاهلي وقع فيه شيء من الخطأ في النسبة والتغيير في الأبيات والتشابه في البيت بين شاعر وآخر(٦) مما يجعلنا نرجح ان البيت الذي رواه سيبويه من قصيدة

---

(١) الكتاب ١ : ٣٥٥ الحاشية

(٢) الصبان على الاشموني ٢ : ١٧

(٣) شرح المفصل ١ : ١٩٥

(٤) شرح ابن عقيل ١ : ٤١٣

(٥) لسان العرب ٤ : ٤٥٢ مادة صرر

(٦) كما في قول امرىء القيس :

غير التي اورد العيني ابياتا منها ، هذا اذا ابعدنا فكرة ان القصيدة بنيت على هذا البيت لتوافق قصة مخترعة . ولايمكن ان نرد رواية سيبويه والاعلم والجرمي والفارسي والاشموني لاحتمال لاندرى مدى صحته من ان البيت هو من القصيدة التي اوردها العيني ، ولايمكن ان تقبل رواية العيني على حساب رد رواية هؤلاء (وغيرهم) على حد تعبير العيني نفسه .

ومن كل مامر يتبين لنا صدق الكلمة الي قالها ابن جني في المتتبعين لكتاب سيبويه ن ان الله سبحانه لم يضره الا بالنزر القليل مما قالوه رغم ان المتتبعين كانوا جلة الأصحاب على حد تعبير ابن جني ، فلقد وردت فى هذا الفصل سبع وعشرون مسألة لم يلزم سيبويه الا بواحدة منها فقط وهي عدم اجازته تعليق أرأيت اذا كانت بمعنى أخبرني حتى هذه المسالة لم تلزمه الزاما تاما لما يحتمله الكلام من تأويل قابل لأن يجعل كلامه فيها غير مستنكر . الا ان الذي جعلني ارجح رأي الآخرين ان عدم التاويل اسلم من التاويل ما أمكن ذلك وعدم التاويل في هذه المسالة اولى ، ثم جعلها معلقة لايشذ بها عن اخواتها وهذا طرد للباب وهي قاعدة معتبرة عندهم .

= وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لاتهلك اسى وتجمل

وقول طرفة بن العبد :

وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقــولون لاتهلك اسى وتجلد

فاذا لم يلزم سيبويه في ابواب النواسخ كلها الا بمسالة واحدة ويمكن ان لاتلزمه ايضا ، فمن يدرى كم يلزمه في الأبواب الأخرى ؟

ان الذي يمكن ان يقال قياساً على ما وجد في ابواب النواسخ لايتعدى ماقاله ابن جني (... وقد تلا ابا الحسن في تعقب ما اورده سيبويه في كتابه جلة اصحابنا كابي عمر وابي عثمان وابي العباس وغيرهم ، فقلما ضره الله بذلك الا في الشيء النزر اليسير من قوله) ولعل الأبواب الأخرى حين تدرس دراسة وافية لتتبع هذه المسائل التي تعقب بها النحاة كتاب سيبويه لا توصلنا الا الى النتيجة نفسها .

الفصل الثالث

مسائل الخلاف مما لسيبويه رأي فيه

ذكرت في الفصل السابق ماوجدته من المسائل المتعلقة بالنواسخ مما اعترض عدد من النحاة على سيبويه فيها واجتهدت في تبين الحق أهو مع المعترض ام مع سيبويه ، وفي هذا الفصل سأذكر ماوجدته من مسائل خلافية بين النحويين في ابواب النواسخ مما كان لسيبويه رأى فيه ســواء وافقه الكوفيون او البصريون أو كان له رأى مخالف للمذهبين .

باب كان :

١ ـ في دلالة هذه الافعال على الحدث خلاف فقدذهب إلى عدم دلالتها عليه قوم منهم المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني والرماني(١) وابن يعيش وابن برهان والجرجاني والشلوبين ، والمشهور انها تدل على الحدث كما تدل على الزمان(٢) ، وكلام سيبويه محتمل للمذهبين فقد ذكر ان هذه الافعال لاتختلف عن ضرب الا في احتياجها الى المنصوب ، وكون المنصوب والمرفوع فيها لشيء واحد (٣) ، مما يوحي بدلالتها على الحدث ، الا أن في كلامه مايفهم منه اختصاص كان بالزمان

---

(١) الحدود في النحو ص ١٢ حيث سماهاافعالاً لفظية وفسر ذلك بأن الفعل اللفظى هــو الذى لايدل مصدره على حادث نحو كان واخواتهـا .

(٢) همع الهوامع ١ : ١١٣ وانظر شرح المفصل ٢ : ٩٧ ، ٧ : ٨٩ وانظر المغني ٢ : ٧٦

(٣) الكتاب ١ : ٢١

دون الحدث ولم اجده يتحدث من غير كان في هذا المعنى قال : (تقول كان عبدالله أخاك فانما اردت أن تخبر من الاخوة وادخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى)(١) ، فكان اذن لم تأت بمعنى في الجملة غير تعيين الزمان ، اما الاسناد فقد فهم من الجملة ذاتها لامن كان، ودخولها من جهة الاسناد كخروجها ، فنحن نسبنا الاخوة الى عبدالله وعيناها في الماضي بكان ، وهـذا خير من تقدير حدث في كان وتعقيد المعنى وتحميل الكلام مالم يقصد المتكلم (٢) وعلى هـذا فالقول بعدم الحدث في كان الناقصة هو الاحسن وهو الاحسن أيضاً في اصبح وامسى حيث تعينان الاسناد في الصبـاح أو المساء وكذلك مادام التي تعين مدة الاسناد اما باقي افعال هذا الباب فان الحدث فيهن ظاهر لايمكن انكاره فصار فيه معنى الانتقال ، وما زال واخواتها فيهن معنى الاستمرار ، اما ليس فان معنى النفي فيها لايعني حدث الانتفاء ولوجاز هذا لجازان نزعم ان فيماحدث الانتفاء أيضاً، وانماهي لنفي الاسناد في الزمن المطلق فحين نقول ليس زيدمسافرا فقد نفينا ان يكون قد حصل من زيدسفر في الماضى اويحصل اوسيحصل كل هذا يفهم من ليس فاذا اردنا تخصيص زمن منها قلنا ليس زيد مسافرا غداً مثلاً، وعلى هذا فالذى يبدو ان الحدث موجود في عدد منها وغير موجود فى الاخريات فنجده في مازال واخواتها وفي صار وما استعمل بمعناها من اخوات كان اما الافعال الاخرى من هذا الباب فلا حـدث

---

(١) الكتاب ١ : ٢١

(٢) انظر شرح الكافية ٢ : ٢٧٠ حيث جعل لجميع الافعال في الباب احداثا وتكلف لها .

فيها، ومذهب سيبويه صريح في كان بعدم الحدث وغير واضح في اخواتها .

٢ ـ ويتفرغ من الخلاف السابق خلاف آخر في سبب تسميتها ناقصة ، فذهب قوم الى انها سميت بذلك لانها لاتدل على الحدث ولاتفيده في الجمل بل تفيد الزمان وحسب . وقد اوضح ذلك ابن يعيش حيث ذكر ان هذه الافعال ناقصة لان (الفعل الحقيقى يدل على معنى وزمان نحو قولك ضرب فانه يدل على مامضى من الزمان وعلى معنى الضرب، وكان انما تدل على ما مضى من الزمان فقط ... فلمانقصت دلالتها كانت ناقصة)(١)وذهب آخرون الى ان السبب هو عدم اكتفائها بالمرفوع لانها لاتتم معنى الا به وبالمنصوب وممن ذكر ذلك الزمخشري حيث قال : (ونقصا نهن من حيث ان نحو ضرب وقتل كلام متى اخذ مرفوعه وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاماً) (٢) ، وحاول ابن يعيش ان يوفق بين المذهبين (٣) بعد ان ذكر المعنى الاول للنقص فذكر انها حين افادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث فلهذا لاتتم الفائدة بالمرفوع حتى تاتى بالمنصوب (٤) وقد صحح المذهب الثانى السيوطى وهو مذهب ابن مالك والاشمونى والصبان (٥)وغيرهم

---

(١) شرح المفصل ٧ : ٨٩

(٢) شرح المفصل ٣ : ٨٩

(٣) وكذلك فعل العكبرى في (اللباب) ص٧٨

(٤) شرع المفصل ٧ : ٩٠

(٥) حاشية الصبان على الاشموني ١ : ٢٣٥

وإليه ذهب الفراء (١) وجعل ظن واخواتها افعالاً ناقصه أيضا ، اما سيبويه فلم يصرح بلفظة النقص وكلامه محتمل للمذهبين فانه ذكر انه من المنصوب معها قال : (...ولايجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول ...) (٢) وكذلك ذكر ان كان دخلت على المبتدأ والخبر لتجعل ذلك فيما مضى كما مر في المسألة الاولى وهذا يعني انها ينقصها الحدث ، والخلاف كما ذكرت فرع على المسألة الاولى فيمكن على هـذا ان نجعل للاصطلاح معنيين فهو عند من يذهب الى عدم الحدث فيها نقص بهذا المعنى وعند القائلين بالحدث نقص بمعنى احتياجها الى المنصوب لانها لاتتم كلاماً إلا به .

٣ ـ مذهب الكوفيين (٣) ان خبر كان ينتصب على الحال ومذهب البصريين ان نصبه نصب المفعول وليس على الحال وهـو مذهب سيبويه(٤) أيضا ، وحجة الكوفيين ان كان فعل غير متعد ودليلهم في ذلك ان الفعل المتعدي يقع على الواحد والجميع فتقل ضربا رجلاً وضربا رجالاً ولاتقول كانا قائما ولا كانا قياما ، فلما لم يكن متعديا وجب ان يكون المنصوب على الحال لاعلى المفعولية قالوا لانا لم نجد فعلا ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى إلا الحال فان يحمل عليه اولى . واما البصريون فحجتهم ان المنصوب بعد كان يأتي ضميراً والضمير

---

(١) معاني القرآن ص٩٨ ، ١٦٦
(٢) الكتاب ١ : ٢١
(٣) الأنصاف ٣ : ٤٤١ ـ ٤٤٥ وانظر اللباب ص ٨٠
(٤) الكتاب ١ : ٢١

لايكون حالاً ابداً فقد قيل كناهم وإذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم
وقال الشاعر :

دع الخمر يشربها الغواة فاني رأيت اخاها مغنيا بمكانها
فان لايكنها أو تكنه فانه اخوهـــا غذته امها بلبانها

وقال الآخر :

تنفك تسمع ما حييت بها لك حتى تكونه

والذى استدل به البصريون عدا الشاهد الأخير من امثلة وشواهد سيبويه ، اما حجة الكوفيين فليست ملزمة لأن الاتفاق حاصل على ان المنصوب معها هـــو الفاعل في المعنى ، وإذاكان كذلك فلايكون الاثنان واحداً ولاجماعة الا ترى انك لوقلت زيد ضرب نفسه لم تقل نفسيه ولانفوسه لان المفعول هو الفاعل في المعنى فكذلك مع كان فحين تقول كانا لابد ان يأتي المنصوب موافقا للاسم لأنه هو هو في المعنى ، فمن ثم جاز في ضرب ان يقع على الواحد والجميع والمرفوع للمثني لانهما متغايران ولم يجز في كان لانهما لمعنى واحد . والحق ان مذهب الكوفيين اولى في المعنى ومذهب البصريين اولى من حيث القياس وقواعد الاعراب ، وذلك ان قولنا كان زيد مسافرا نفهم منه انزيدا كان في حالة سفر كما تقول سافر زيد مسرعا وليست هناك علاقة بينها وبين قولناضرب زيد عمرا حيث دل على وقوع الضرب وتأثيره على عمرو اما كانزيد مسافراً فيدل على كون زيد في هذه الحالة في الماضي ، فان قيل فالحالمتغيرة والله تعالى يقول :(وكان الله غفوراً رحيما) ولايمكن ان ننسب إليه سبحانه المغفرة في الماضي وحسب ، قيل هذا من الحال الدالة على الثبوت كما قالوا : خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها ،

إلا انه يقف امامهم نحو قولهم كان المنطلق زيدا ولايكون العلم حالا وكذلك الضمير في نحو كناهم وغيره مما استدل به البصريون ، ولست ادري لم هذا الاصرار على تعليل النصب بالحال أو شبه المفعول ، الا يمكن ان نقول ان هذه الافعال تختلف عن غيرها في انهاتدخل على ما أصله مبتدأ وخبر فترفع المبتدأ و تنصب الخبر ، فهي تعمل الرفع والنصب فيهما خاصه ولانشبه المرفوع بالفاعل لانه لم يقم في المعنى بالفعل ولا المنصوب بالمفعول لانه لم يقع عليه اثر الفعل ولا نقول انتصب على الحال لما قدمنا ، فالاولى إذن ان نبتعد عن كل ذاك التعقيد الى البساطة وهو انها اختصت بعملها في المبتدأ والخبر فان اكتفت بالمرفوع فهو عود بها الى حظيرة الافعال الاخرى .

٤ — اختلف في جواز حذف الخبر مع هذه الافعال فذهب قوم الى المنع مطلقا وحملوا ماورد منه على الضرورة ومنهم من اجاز الحذف مع ليس وان لم تكن هناك قرينة وذلك اذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها لها بلا كقولهم : ليس احد، اى ههنا وعلى هذا الاخير الفراء وابن مالك (١) وقد مر ان مذهب سيبويه (٢) جواز حذف الخبر إذا دل عليه دليل لفظي أو معنوى قال الشاعر :

رماني بامر كنت منه ووالدى بريئاً ومن اجل الطوي رماني

اراد كنت منه بريئاً ووالدي منه بريئا وقال :

امي ضمنت لمن اتاني ماجني وأبي فكان وكنت غير غدور

---

(١) همع الهوامع ١ : ١١٦

(٢) الكتاب ١ : ٣٨ ، ١٩٦ ، ٢٧٦ ، وانظر الفصل الرابع من الباب الاول من هذه الرسالة .

أى فكان غير غدور ، وكذلك قول الشاعر :

الا ياليـــل ويحك نبئينا فاما الجود منك فليس جود

وقولهم ليس أحد ، أى ههنا ، وانما جاز ذلك لعلم المخاطب بما يريد المتكلم ، والذى ذهب اليه سيبويه من جواز الحذف لقرينة من اللفظ أو المعنى أولى مادامت الشواهد تؤيده ، والعرب تميل الى الايجاز والاختصار .

٥ ـ اجاز البصريون توسط الخبر في هذا الباب بين الفعل والاسم وهو مذهب سيبويه(١) ومنع ذلك الكوفيون (٢) بحجة ان في الخبر ضميرا يعود على الاسم فلا يجوز ان يتقدم عليه واجازه ابن معط ، الا مع دام ، ومنعه بعضهم مع ليس ، والصواب انه جائز في جميع الباب لأنه قد ورد به السماع قال الشاعر :

لاطيب للعيش مادامت منغصة اياته بادكار الموت والهرم

وقال : ... فليس سواء عالم وجهول .

٦ — قال الاشموني عن اسم كان : (ترفع كان المبتدأ اذا دخلت عليه ويسمى اسما لها ، وقال الكوفيون هو باق على رفعه الاول...)(٣)، فعلق الصبان على هذا بأن ماقاله الاشموني مذهب الكوفيين عدا الفراء فانه موافق للبصريين ، وقـــد مر ان مذهب سيبويه ارتفاعه بكان كبقية البصريين ، ثم اجاب الصبان عما ذهب اليه الكوفيون بأن

---

(١) الكتاب ١ : ٢١

(٢) همع الهوامع ١ : ١١٧

(٣) الصبان على الاشموني ١ : ٢٢٥ ـ ٢٢٦ وانظر التصريح ١ : ١٨٤

الفعل سيكون ناصبا غير رافع ، وليس له نظير ، وعندي ان هذا ان لم يكن وهما ممن نسبه اليهم فهو خلط عجيب من الكوفيين ، اذ هم يزعمون ان الخبر مع كان واخواتها منصوب على الحال ثم يدعون ان الاسم بقى مرفوعاً بالخبر اذ مذهبهم فيهما الترافع فاين الترافع هنا وقد انتصب احدهما على الحال وكيف يبقى الاسم مترافعاً وهو منصوب ، اغلب الظن ان جعل الاسم مرفوعا على ماكان عليه ونسبته للكوفيين وهم من الناسبين جرهم اليه مذهب الكوفيين في خبر ان .

٧ ـ مذهب سيبويه (١) والبصريين (٢) انه لايجوز ايلاء كان واخواتها معمول الخبر إلا اذا كان ظرفا أو جارا ومجرو آ سواء تقدم الخبر على الاسم ام تأخر عنه فلا تقول كان طعامك زيد اكلا ولا كان اكلا طعامك زيد واجاز هذه الحالة اعني ان يلي كان معمول الخبر وقد تقدم الخبر على الاسم ابن السراج والفارسي وابن عصفور واحتجوا بقوله :

فاصبحوا والنوى عالي معرسهم ... وليس كل النوى تلقى المساكين

وأول على اضمار الشأن . اما الكوفيون فاجازوه سواء تقدم الخبر ام تأخر واحتجوا بقول الفرزدق :

قنافذ هداجون حول بيوتهم ... بما كان اياهم عطية عودا

وخرج البيت على زيادة كان او على اضمار الشأن ، وقال بعضهم انه

---

(١) الكتاب ١ : ٣٦ ، ٣٨

(٢) الصبان على الاشموني ١ : ٢٣٧ ـ ٢٣٩ وانظر شرح السيرافي ١ : ٣٥٧ والتصريح ٢ : ١٩٠

ضرورة ، اما قوله :

باتت فؤادى ذات الخال سالبة ... فالعيش ان حم لي عيش من العجب

وقوله :

لئن كان سلمى الشيب بالصد مغريا ... لقد هون السلوان عنها التحلم

فانه ضرورة ولا يؤول على اضمار الشأن او جعلها زائدة لظهور حركة الخبر ، واجاز الصبان ايضا ان يكون فؤادي وسلمى منصوبين بالنداء ومعمول سالبة ومغريا محذوف وتقديره لكَ ولكِ اى باتت يافؤادي ذات الخال سالبة لك ولئن كان ياسلمى الشيب بالصد مغريا لك ولا يرد هذا التأويل قوله في البيت الثاني (عنها) اذ انه على الالتفات .

٨ — مذهب الجمهور وسيبويه (١) انه يجوز ان يلي كان اسمان مرفوعان (٢) قال الشاعر :

اذا مت كان الناس صنفان شامت ... وآخر مثن بالذى كنت اصنع

وقال :

هي الشفاء لدائي لوظفرت بهـــا ... وليس منها شفاء الداء مبذول

واولوا ذلك على اضمار الشأن والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر الفعل الناقص، اما الفراء فقد انكر ان يرفع الاسمان بعدها ، ويرده السماع ومنه هذان البيتان ، واما الكسائي فقد اجاز ذلك وجعل كان ملغاة ولاعمل لها ، وهـذا الذى ذهب اليه الكسائي يخلصنا من تقدير مالا دخل له في الجملة في واقع الامر لان قوله كان الناس صنفان اراد ان يبين انقسام الناس بعد موته ولم يرد كان الامر أو

---

(٢) الكتاب ١ : ٣٧

(٢) همع الهوامع ١ : ١١١

الشأن الناس صنفان وكذلك وليس منها شفاء الداء مبذول ، الا أن الاخذ بمذهب الكسائي يؤدى الى نوع من الارباك في الكلام لاضابط له اذ مواطن الزيادة معلومة وليس منها ان يكون الفعل اول الجملة الاسمية قال ابن جني : (الا ترى ان من اتسع بزيادة كان حشوا او آخراً لم يجز زيادتها أولا). (١) فاذا اجزنا ذلك جاءنا من يقول : كان زيد كريم على إلغاء كان وفي هذا مافيه من الارباك ، وكذلك القول فيما ذهب اليه الجمهور من تقدير ضمير الشأن فنسمع من يقول كان زيد كريم على كان الامر زيد كريم، والذى اراه ان يحمل ماورد من هذه الشواهد - وهو قليل بدليل انكار الفراء له - على ابطال عمل كان شذوذا ولا يقاس عليه ، ولاحاجة لاضمار الشأن لان عدم التقدير اسلم من التقدير ما امكن ذلك .

٩ — مذهب سيبويه (٢) وبعض البصريين ان ليس فعل ومذهب بعضهم انها حرف(٣) واحتج القائلون بحرفيتها بأنها لاتدل على زمان وانما تنفي كما تنفي ما ، وقد شبهت بما في ابطال العمل اذا انتقض النفي بالا فقالوا ليس الطيب الا المسكُ ، ونقضوا ما احتج به القائلون بفعليتها من اتصال الضمائر بها كدليل على انها فعل ، فقالوا لم يتصل الضمير بها لأنها فعل انما لأنها اشبهت الفعل ، اما القائلون بفعليتها فاستدلوا باتصال الضمائر بها وتاء التأنيث الساكنة ، ويلزمهم مازعمه مخالفوهم من نقض لاتصال الضمائر بها لانهم زعموا ان الضمير اتصل

---

(١) الخصائص ١ : ٢٩٠

(٢) الكتاب ١ : ٢١

(٣) اللباب ص ٧٩

بها لانها اشبهت الفعل لا لأنها فعل فاتصلت الضمائر بها وكذلك تاء التأنيث بحق هذا الشبه لابكونها فعلا ، اما الخليل فقد نص على انها مركبة من كلمتين لا وأيس قال : (فطرح الهمزة ولزق اللام بالياء)(١) واستدل على ذلك بقولهم ائتني من حيث أيس وليس اى من حيث هو ولاهو ، ومذهب الخليل قريب مما توصلت إليه المقارنات في اللغات فقد زعم برجستراسير ان مركبة من حرف واسم قال : (يقابلها في الآرامية lait وهى مركبة من لا واسم معناه الوجود)(٢) .

١٠ _ اختلف في توجيه قولهم ليس الطيب الا المسك فقدره بعضهم ليس الطيب الا المسك افخره ، على جعل الطيب اسم ليس والمسك مبتدأ خبره محذوف وهو افخره والجملة في موضع نصب خبر ليس ، وحمله الفارسي على اضمار الشأن والامر في ليس اسما لها والطيب مبتدأ والمسك خبره (٣) وهذا الذي ذهب اليه الفارسي هو مذهب سيبويه(٤) وحمله بعضهم كما ذكر سيبويه على حرفية ليس ، والصحيح ان لغة تميم الغاء عملها مع الاحلاعلى ما كما حملت ما عليها في لغة الحجاز وقد حكى ذلك ابو عمرو بن العلاء واعترض عليه عيسى ابن عمر فقال ابو عمرو ليس في الارض حجازى الا وهو ينصب ولاتميمي الا وهـــو يرفع ، فبعثا خلفا الاحمر وابا محمد اليزيدى الى بعض الحجازيين وجهدا في تلقينه الرفع فلم يرفع وكذلك فعلا مع التميمي فلم ينصب ، وعلى هذا فلا داعي للتقديرات الماضية لان (الاهمال إذا

---

(١) العين ١ : ٢٣٢ _ ٢٣٣

(٢) التطور النحوى للغة العربية ص١١١

(٣) شرح الكافية ١ : ٢٥٠ وانظر همع الهوامع ١ : ١١٥

ثبت لغة فلايمكن التأويل(١) .

المشبهات بليس :

١ - مذهب البصريين ان خبر ما منصوب بها كما كان منصوباً بليس وذلك لما بينهما من المشابهة ، ومذهب الكوفيين انه منصوب بنزع الخافض(٢) ، والاصل عندهم مازيد بقائم فلما حذف الباء انتصب قائم ، ومذهب البصريين في هذا موافق لما ذهب إليه سيبويه فيها (٣) وقد احتج الكوفيون على ماذهبوا إليه بأن القياس في ما ان لاتعمل لعدم اختصاصها فهي تدخل على الافعال كما تدخل على الاسماء وانما أعملها اهل الحجاز لانها اشبهت ليس في المعنى وهو شبه ضعيف لايجعلها عاملة في الخبر ، فهو اذن ليس منصوباً بما وانما انتصب بحذف حرف الجر لان الاصل مازيد بقائم فلما حذف حرف الجر (وجب ان يكون منصوبا لان الصفات منتصبات الانفس) وعللوا اهمال ماعند الحجازيين اذا تقدم الخبر او اذا انتقض النفي بالا بأن الجار لايكون معها فلا تقــول بقائم زيد ولا مازيد الا بقائم وجعلوا ذلك ايضاً دليلا على ان النصب باسقاط الخافض ، وما احتجوا به لاحجة لهم فيه ، وذلك انهم يتفقون مع البصريين في ان عملها خلاف القياس وانها أضعف في العمل من ليس ، الا ان هذا الضعف في الشبه لايظهر عند البصريين في عدم عملها في الخبر انما في ابطال عملها إذا تقدم الخبر

---

(١) همع الهوامع ١ : ١٢٣

(٢) الانصاف ١ : ٩٧ - ٩٨ انظر فيه بقية الدلائل والمناقشات وانظر الهمع ١ : ١٢٢ وانظر اللباب ص٨٦

(٣) الكتاب ١ : ٢٨

أو انتقض النفى ، ولولاهذا الضعف لعملت على كل حال ، اما ما زعموه من ان الاصل مازيد بقائم ثم انتصب قائم باسقاط الجـــار فهذه حجة تحتاج الى اثبات تاريخي يقف الجميع عاجزين امامه بل الذي يظهر لنا ان الاصل خلاف ما قالوا لان أصل الكلام زيد قائم باسناد القيام الى زيد ثم دخلت ما لتنفي القيام عن زيد ثم جاءت الباء لتؤكده يدل على ذلك لغة تيمم حيث تهمل ماوليس في خبرها الباء إذ لوكان الباء لازما في خبرها لقدرت عاملة كما في لغة الحجاز ، فاما ثبت ان الاصل عدم الباء بطل مازعموه من ان النصب كان باسقاط الخافض وكان النصب بما كما كان الرفع بها .

٢ ـ في اعمال لا عمل ليس اقوال ، احدها انها تعمل عمل ليس وهو المشهور وإليه ذهب سيبويه (١). والثاني انها لاتعمل شيئاً ويرتفع ما بعدها بالابتداء ولاينتصب الخبر بعدها وعليه الاخفش ، والثالث انها اجريت مجرى ليس في رفع الاسم اما الخبر فلا عمل لها فيه وعليه الزجاج واستدل بأنه لم يات النصب ملفوظاً به في كلام العرب(٢) وذهب الرضي مذهب الاخفش وزعم انها لاتعمل شيئاً واستدل أيضا بعدم مجيء المنصوب بعدها قال : (والظاهر انه لاتعمل لا عمل ليس لاشاذا ولاقياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لامنصوبا كخبر

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨ ، ٢٥٤ وانظر الاشباه والنظائر ١ : ١٣٩ حيث ادرج هذه الحالة تحت قاعدة معتبرة عندهم هي تعارض اللفظين .

(٢) همع الهوامع ١ : ١٢٥

ما وليس...)(١) ، ويرد هذا الزعم قوله(٢) :

تعزّ فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

ولا أرى داعيا لرد عملها او لجعلها عاملة في الاسم وحسب مادام لدينا مايشهد بعملها في الخبر وما دامت لمعنى النفي فهي كما وتعمل عمل ليس لانها تدخل على المبتدأ والخبر الا انهم راعوا انحطاطها عن ما فزادوا في شروط اعمالها وجعلوا اسمها وخبرها نكرتين واولوا ماجاء منه معرفة .

٣ ـ مذهب الاخفش (٣) ان لات غير عاملة وان ماجاء بعدها منصوبا فانه لنتصب بفعل محذوف لابها فقوله تعالى (ولات حين مناص) أى لا أرى حين مناص ، اما المرفوع بعدها فهو مبتدأ محذوف الخبر ، ومذهب سيبويه والجمهور انها عاملة ولاتستعمل الا محذوفة احد الجزأين ، وقد نقض الرضي مذهب الاخفش بان وجوب حذف الفعل الناصب او خبر المبتدأ له مواضع متعينة وليس هذا منه فهو قول ضعيف ، وفيه من تكلف التقدير مع امكان عدم التقدير مايصرفنا عنه .

أفعال المقاربة :

١ ـ اختلف في الكاف ونحوه اذا اتصل بعسى نحو عساك وعساه ،

---

(١) شرح الكافية ١ : ١٠١

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ٣١٣

(٣) شرح الكافية ١ : ٢٥٠

فمذهب سيبويه(١) انه في موضع نصب وان عسى في ذلك محمولة على لعل كما حملت هذه عليها في اتصال خبرها بأن كما في الحديث (فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض) ، وذهب المبرد والفارسي الى انه منصوب على جعل الضمير خبر عسى مقدما ، وذلك ان ماكان خبرا جعل اسما وما كان اسما جعل خبرا ، ومذهب الاخفش واختاره ابن مالك ان ضمير النصب نائب عن ضمير الرفع كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد تقول رأيتك انت ومررت بك انت ، وماذهب اليه المبرد والفارسي بجعل خبرها اسما وهو من الشاذ ولم يسمع الا في قولهم (عسى الغوير أبؤسا) ، وماذهب اليه الاخفش مردود بأمرين الأول ان انابة ضمير عن ضمير لم يثبت الا في المنفصل نحو انا كانت ، والثاني ظهور الخبر مرفوعاً كما في قوله :

« فقلت عساها نار كاس وعلها » فلو كان على انابة ضمير النصب عن الرفع لادى ذلك الى رفع الاسمين بعدها ، والمختار ماذهب اليه سيبويه لما بين عسى ولعل من التشابه في المعنى حيث انهما طمع واشفاق فحملت كل منهما على الأخرى فتكون عسى عاملة عمل لعل ، أما ما احتج به بعضهم من ان الضمير لو كان في موضع نصب لما اقتصر عليه في مثل :

يا ابتا علك او عساكا

فقد اجيب عنه بأنه قد ورد حذف المرفوع في قولهم إنّ مالا وإنّ

---

(٤) الكتاب ١ : ٣٨٩

ولذا فمعين (حذف الفاعل في مواضع يمكن قياس ما عليها عليه .) (١)

٢ ـ اذا لم يقترن الفعل بعد هذه الافعال بأن فلا خلاف في انه في موضع نصب على انه خبر لها ، فان اقترن بأن ففيه مذاهب(٢) فالكوفيون زعموا انه بدل من الاول والتقدير كاد او عسى زيد أن يقوم قرب قيام زيد فقدم الاسم واخر المصدر ، والمبرد جعله مفعولا به على تقدير قارب زيد القيام ، وقال آخرون انه في موضع نصب باسقاط حرف الجر لأنه يسقط كثيراً مع ان ، وجعله ابن مالك في موضع رفع على البدل وهو ساد مسد الجزأين اما ابن هشام فقد ذكر ان المشهور نصبه على الخبرية ، والذي ذهب اليه المبرد هو مذهب سيبويه(٣) وهو اقرب المذاهب في المعنى وأسهل في التقدير ، وقد أجاز سيبويه أيضا ان يكون التقدير على اسقاط اللام ويكون المعنى قرب زيد للقيام ، والتقدير الاول أحسن ولا تكلف فيه .

ظن واخواتها :

١ ـ في المفعول الثاني لهذه الأفعال الخلاف الذي مر في خبر كان اذ ينصبه البصريون على المفعولية والكوفيون على الحال ، والقول فيه

---

(١) الصبان على الاشموني ١ : ٢٦٧ ـ ٢٦٨

(٢) انظر اللباب ص ٩٥ والمغني ١ : ٢٦ ـ ٢٧ وهمع الهوامع ١ : ١٣٠

(٣) الكتاب ١ : ٤٧٧ وقد فرق في المغني ١ : ١٣٣ بين المذهبين فجعل الاول على المفعولية والثاني على تضمين الفعل معنى قارب وهو تفريق لانرى له فائدة أو موجباً ونسب للمبرد وسيبويه كونها على قرب من ان يفعل وحذف الجار توسعاً .

كالقول في خبر كان وقد مر فأغنى عن الاعادة(١) .

٢ ـ اذا تقدمت هذه الافعال امتنع الغاء عملها عند البصريين وهو مذهب سيبويه(٢) واجازه الكوفيون وتبعهم ابو بكر الزبيدي وغيره(٣) ومما حمل المجوزين على هذا قول كعب بن زهير :

ارجو وآمل ان تدنو مودتها ... وما اخـال لدينا منك تنويلُ

وقول الشاعر :

كذاك ادبت حتى صار من خلقي ... اني وجدت ملاكُ الشيمة الادبُ

وقد أول المانعون هذا على وجهين الاول أن يجعل بعد الفعل ضمير الشأن هو المفعول الاول وتكون الجملة بعده في موضع نصب على انها المفعول الثاني ، والثاني انها على تقدير لام الابتداء فيكون من باب التعليق لا الالغاء ، ولا أجد موجبا لكل هذا العنت في التقدير والاحسن ان يحمل ماجاء من ذلك على الضرورة ولايقاس عليه ، لان القول بجواز الغاء المتقدم يبطل ماعليه لغة العرب عموما من اعمال الفعل متى تقدم ، فيأتي من يقول في سعة الكلام أظن زيد منطلق وعلمت أخوك مسافر ، ولا يصح ابطال ما اتفق عليه اغلب العرب لقول رجل أو رجلين في الشعر وليس يخفى مافي الشعر من ضرورات ومن وزن وقافية يحملان الشاعر على مخالفة لغته أحيانا .

---

(١) وانظر الانصاف ٢ : ٤٤١ ـ ٤٤٥

(٢) الكتاب ١ : ٦١

(٣) شرح ابن عقيل ١ : ٤٣٥ - ٤٣٨

٣ ـ ذكر سيبويه مجيء أن معمولة لظن فقال : (تقول ظننت انه منطلق ، فظننت عاملة كأنك قلت ظننت ذاك)(١) ولم ينص على انها سدت مسد مفعولي ظن الا أنه يفهم من كلامه السابق حيث منع الاقتصار على أحد المفعولين كما مر(٢) والذي ذهب اليه من سدها مسد مفعولي ظن هو مذهب الجمهور(٣) ، وقد ذكر السيرافي(٤) حين شرح هذه الكلمة أن بعض البصريين ولم يسمه يذهب الى انها مع معموليها المفعول الأول لظن وان المفعول الثاني مقدر واجاب بأنه لاداعي للتقدير اذ معنى حسبت زيداً منطلقاً وحسبت ان زيداً منطلق واحد ، ثم انه لايجوز اظهار هذا المضمر الذي زعم ولامانع من اظهاره فبطل هذا التقدير اذن ، وذكر الرضي(٥) ان الأخفش هو الذي يجعلها مع اسمها في مقام المفعول الأول ويقدر المفعول الثاني فيقول علمت ان زيداً قائم حاصلاً ، اي علمت قيام زيد حاصلا ثم رد عليه بمثل ما رد السيرافي ، الا انه لم يوافق على جعلها سادة مسد المفعولين وانما جعلها في موضع مفعول ظن قال ولا حاجة لتقدير مفعول ثان ، ولانقول سدت مسد مفعولي ظن لأنها ومعموليها في تقدير اسم مفرد فكيف تكون في تقدير اسمين ، وعنده ان الاولى ان يقال

---

(١) الكتاب ١ : ٤٦١

(٢) الكتاب ١ : ١٨

(٣) انظر الهمع ١ : ١٥٢

(٤) شرح الكتاب ١ : ٤٦٧

(٥) شرح الكافية ٢ : ٢٦٦ .

ان الاسمين بعد ظن سادان مسد ان ومعموليها ومفيدان فائدتها (اذ هما بتقدير المصدر بلا آلة مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر) ولو اعتمد ماذهب اليه الرضي لجعلت ظن عامله في اسم واحد لا في اسمين وهذا مالم نعلم احداً غيره قاله ، ثم هو مخالف للتسلسل المنطقي للمعنى فالاصل اسناد القيام الى زيد فنقول زيد قائم ثم تدخل هذه الافعال لتجعل الكلام شكا أو علما كما قال سيبويه ، أما أن فالاصل انها مكسورة الهمزة اعني إن زيداً قائم فلما دخلت ظن فتحت الهمزة لوقوعها موقع المفعول ، ولما كانت هذه الافعال تحتاج لمفعولين ولايقتصر على واحد منهما قيل سدت أن مسد المفعولين ليبقى لها حكمها فلا تشذ .

الحروف المشبهة بالفعل :

٢ - يرى البصريون ان الخبر مع هذه الحروف مرفوع بها كما انتصب الاسم به وهو مذهب سيبويه(١) ونسبه الى الخليل أيضا اما الكوفيون(٢) فزعموا انها لاترفع الخبر وانما هو باق على رفعه قبل دخولها واحتجوا على ذلك بأن الاصل في هذه الحروف ان لاتنصب الاسم وانما نصبته لانها اشبهت الفعل ، فلما كان عملها لمشابهة الفعل كانت فرعا عليه والفرع احط رتبة من الاصل لانه اضعف منه فينبغي ان لايعمل في الخبر وانما هو باق على رفعه قبل

---

(١) ١ : ٢٨٠

(٢) الانصاف ١ : ١٠٧ وأنظر اللباب ص ١٠٧ والايضاح لابن الحاجب ص ٦٦ وشرح المفصل لابن يعيش ١ : ١٠٢ وشرح الكافية ١ : ٩٩

دخولها ، وهذا فاسد ، فاما مازعموه من انحطاط رتبتها عن الفعل وانها اضعف منه وهى فرع عليه فلا خلاف فيه ولذلك الزمت تأخير المرفوع وتقديم المنصوب اشعارا بانحطاط رتبتها من الفعل لان الاصل في الفعل ان يتقدم المرفوع على المنصوب ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فالزم الفرع في العمل وهو ان واخواتها الفرع في المعمول وهو تقديم المنصوب ، واما دعواهم بأنه باق على رفعه قبل دخولها فانه مرفوع عندهم بالمبتدأ لانهما يترافعان ودخول هذه الحروف قد زال الترافع (١) لأن الاسم قد انتصب بها فكيف يرتفع الخبر بغير عامل واين الترافع وقد انتصب احدهما . ومما يؤكد (فساد ماذهبوا إليه انه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسماء النصب الا ويعمل الرفع ، فما ذهبوا إليه يؤدي الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة وذلك لايجوز) (٢) فهى اذن عاملة في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب .

٢ ـ مذهب سيبويه (٣) والبصريين انه لايجوز العطف على اسم ان بالرفع قبل تمام الخبر ، واجاز ذلك الكوفيون (٤) واحتجوا له بالنقل والقياس ، اما النقل فقوله تعالى : (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر ...) حيث عطف

---

(١) شرح السيرافي ٣ : ٤

(٢) الانصاف ١ : ١٠٧

(٣) الكتاب ١ : ٢٩٠

(٤) الانصاف ١ : ١٠٧ ـ ١١١ وانظر شرح السيرافي ٣ : ١٦٠ ومجالس ثعلب ص ٢٦٢

(الصابئون) على موضع اسم ان قبل تمام الخبر ،وجاء عن بعض العرب انك وزيد ذاهبان رواه الثقات وذكره سيبويه في كتابه ، اما القياس فقالوا اجمعنا على جواز العطف على الموضع مع لاقبل تمام الخبر نحو لارجل وامرأةٌ افضل منك ، ولما كانت لاضد ان لأن الاولى للنفي والثانية للاثبات حملت ان على لا في ذلك لانهم يحملون الشيء على نقيضه كما يحملونه على نظيره . والذى جعل البصريين يمنعون ذلك انه يؤدى الى ان يعمل في اسم واحد عاملان وذلك لايجوز فزيد في قولنا انك وزيد ذاهبان مرفوع بالابتداء فيجب ان يكون الابتداء عاملا في خبره ايضاً الذى هو هنا قائمان ، وان عاملة في خبر الكاف الذىهو قائمان ايضاً ، فادى ذلك الى تسلط الابتداء وان للعمل في كلمة واحدة وذلك محال ! ، اما الآية التي احتج بها الكوفيون فقد أولها سيبويه(١) على التقديم والتأخير قال : (اما قوله عز وجـــل والصابئون فعلى التقديم كأنه ابتدأ على قوله والصابئون بعد مامضى الخبر) ، واما انك وزيد ذاهبان فقد ذكر سيبويه انه غلط من بعض العرب ، ومايتوهم فيه العربي لايبنى عليه قاعدة كما قيل على التوهم :

بدالي اني لست مدرك مامضى ولاسابقٍ شيئاً اذا كان جائيا

والوجه سابقاً بالنصب . اما قياسهم ان على لافأنه فاسد من جهة ان لا واسمها النكرة بمنزلة اسم واحد وهى ليست عاملة في الخبر انما

---

(١) الكتاب ١ : ٢٩٠ وذكر ابن الانبارى في الانصاف ١ : ١٠٩ وجهين آخرين ، والعكبرى في املاء مامن به الرحمن ١ : ٢٢١ـ ٢٢٢ذكر ستة أوجه إخرى.

هي واسمها في موضع اسم مبتدأ (١) وليست ان كذلك .

٣ ـ اجاز سيبويه حذف خبر ان سواء اكان مـــع المعرفة ام النكرة (٢)، وقد ذكر ابن جنى (٣) ان خبرها قد حذف (مع النكرة خاصة نحو قول الاعشى :

ان محـــلاً وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا

اى ان لنا محلا ... واصحابنا يجيزون حذف خبر ان مع المعرفة ويحكون عنهم اذا قيل لهم ان الناس ألب عليكم فمن لكم قالوا انّ زيدا وان عمرا... والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة ...) ويبدو ان الذى حمل الكوفيين على منع الحذف مع غير النكرة وحمل ابن جني ان يقول (مع النكرة خاصة) هو عدم الشاهد مع غير النكرة الا أن المثال الذى أورده ابن جني وهو من امثلة سيبويه قد قالته العرب في سعة الكلام دون ضرورة فما دام قد ورد عنهم وليس هناك مايمنع الحذف مع المعرفة فلا وجه لمنعه اذن .

٤ ـ اختلف في اللام الواقعة في خبر إنّ فالبصريون على انها لام الابتداء وعليه سيبويه ايضاً (٤) وعللوا تأخيرها بأنها للتوكيـد

( ) يرى الاستاذ ابراهيم مصطفى في احياء النحو ص ٦٤ ـ ٧١ ان العطف جائز ورد على النحاة القائلين بالمنع ، ولو جاريناه في عدم النظر الى العامل فبماذا يفسر هذه الندرة في الرفع .

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٤

(٣) الخصائص ٢ : ٢٧٣ـ٣٧٤

(٤) الكتاب ١ : ٤٧٣ وانظر الخصائص ١ : ٣١٤ـ٣١٦

وان للتوكيد ايضاً فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد لانه لايكون في لغة العرب الا ضرورة ، وقدموا إن لانها اقوى بسبب عملها واللام غير عاملة ، وذهب ثعلب الى انها جيء بها بازاء الباء في خبر مافقولك ان زيدا منطلق جواب مازيد منطلقا ، وان زيدا لمنطلق جواب مازيد بمنطلق (١) ونحن لو سلمنا بما قاله ثعلب من ان هذه الجملة بازاء تلك وانها جواب لها فان ماذهب اليه مع ذلك لايختلف عما ذهب إليه الجمهور في شيء لان الباء في خبر ماعندهم زائدة للتوكيد فاذا كانت اللام مع ان بازاء الباء مع خبر ما فهي للتوكيد ايضا فلا داعي لاثارة الخلاف في مسألة لايترتب عليها إلا الاتفاق .

٥ - مذهب البصريين أن ان المخففة من الثقيلة عاملة وهو مذهب سيبويه(٢) ايضا أما الكوفيون(٣) فانها عندهم غير عاملة واحتجوا على ذلك بأمرين : الاول ان المشددة انما عملت لانها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ لانها على ثلاثة احرف ومبنية على الفتح كالفعل فاذا خففت زال الشبه فبطل عملها ، والثاني ان المشـددة من عوامل الاسماء والمخففة من عوامل الافعال فينبغي ان لاتعمل المخففة في الاسماء كما لاتعمل المشددة في الافعال لان عوامل الافعال لاتعمل في الاسماء وعوامل الاسماء لاتعمل في الافعال ، اما الحجة الاولى فأن هذه الحروف انما اشبهت الفعل من جهة اللفظ والمعنى لا من جهة اللفظ فقط كمايزعمون فهي على وزن الفعل ومبنية على الفتح وتقتضي الاسم كما ان الفعل

(١) همع الهوامع ١ : ١٤٠ وانظر المغني ١ : ١٩١
(٢) الكتاب ١ : ٢٨٣
(٣) الانصاف ١:١٠٤ وانظر المغني ١ : ٣٦

يقتضي الاسم وتدخلها نون الوقاية ، وفيها معنى الفعل فان وأن فيهما معنى حققت وكان شبهت ولكن استدركت وليت تمنيت ولعل ترجيت، فحين تخفف تكون بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه نحو ع الكلام، وهذا لايبطل عمل الفعل فكذلك مع المخففة ، اما الحجة الثانية فهي واهية متداعية ذلك ان المخففة من الثقيلة هي من عوامل الاسماء وليست من عوامل الافعال لان الخفيفة هي هكذا في الاصل والتي هذا اصلها غير المخففة من الثقيلة فهذه من عوامل الاسماء وتلك من عوامل الافعال ، فاذا ثبت فساد مااحتجوا به ثبت انها عاملة ، يقوي هذا أن منهم من يعملها مع التخفيف فقد قرىء (وانْ كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم) وحكى سيبويه إنْ عمرا لمنطلق .

٦ - اذا جاءت اللام بعد إنْ نحو ان زيد لسافر فمذهب الكوفيين(١) انها بمعنى ما واللام بمعنى الا والتقدير مازيد الا مسافر ، والذى ذهبوا اليه حكاه الخليل في العين (٢) قال من قوله تعالى ان هذان لساحران : (ومنهم من جعل اللام في موضع الا وجعل انْ جحدا على تفسير ماهذان الا ساحران) ، ومذهب سيبويه (٣) والبصريين انها مخففة من الثقيلة واللام للتوكيد وقد احتج الكوفيون بتأويل آيات من القرآن الكريم على مذهبهم فقالوا من ذلك في قوله تعالى : (وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك (أي وما كادوا الا يستفزونك وقوله تعالى: (وان كان وعد ربنا لمفعولا) أي وما كان وعد

---

(١) الانصاف ٢ : ٣٣٦ وانظر شرح المفصل ٣ : ١٢٠

(٢) العين ٢ : ٣٨١

(٣) الكتاب ١ : ٢٨٣

وبنا الا مفعولا ، وكذلك اولوا بعض الشعر ومنه قول الشاعر :

شلّت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقـــوبة المتعمد

أي ماقتلت الا مسلما ، وقد نقض ابن الانباري زعمهم هذا بأنه لو جاز لكان ينبغي ان نقول جاءني القوم لزيداً بمعنى الا زيداً ، فلما لم يجز ذلك دل على فساد مذهبهم فى هذا وعلل مجيء اللام بأنها جاءت لمنع اللبس بين المخففة من الثقيلة وبين التي للنفي(١) ثم ان مجيء اللام للتأكيد في كلام العرب من الكثرة بحيث لايمكن انكاره اما مجيؤها بمعنى الا فهو شيء ليس له نظير في كلامهم وحمل الشيء على ماله نظير أولى من المصير الى ماليس له نظير .

٧ ـ مذهب البصريين ان اللام الأولى فى لعل زائدة(٢) وهو مذهب سيبويه ، ومذهب الكوفيين انها أصل وليست زائدة واحتجـــوا لذلك

---

(١) قال الرماني عنها وعن اللام في منازل الحروف ص ١٨ (تلزمها في الخبر لئلا تلتبس بأن التي للجحد) .

(٢) هذا ماذكر ابن الانباري في الانصاف ١ : ١٢٣ ويؤيده ماقاله ابن جني في الخصائص ١ : ٣١٦ : (اللام عندنا في لعل زائدة الا ترى ان العرب قد تحذفها . .) وقال الزبيدي فى الاستدراك على سيبويه ص ٤ (اصل لعل حرفان) ، الا ان الاشموني قال : (وليست مركبة على الاصح) ١ : ٢٧١ والعكبري في اللباب ص ١٠٤ قال (واللام الاولى في لعل اصل في اقوى القولين) ، وزعم السيوطي في الهمع ١ : ١٣٤ ان مذهب الجمهور ان لعل بسيطة ولامها اصل وقيل مركبة من علّ واللام زائدة ! . .

بأنها حرف وحروف الحرف كلها اصلية لان حروف الزيادة تختص بالافعال والاسماء دون الحروف ، اما البصريون فقد احتجوا بأمرين الأول انها جاءت عارية من اللام في كثير من كلامهم فيقولون علّ كما يقول الشاعر : يا ابتا علك أو عساكا (فلما وجدناهم يستعملونها عارية من اللام في معنى اثباتها دلنا ذلك على انها زائدة) ، الثاني انها عملت لمشابهة الفعل فلو جعلت اللام أصلية لما كانت على وزن من أوزان الفعل لان وزن الثلاثي فعَل وفعِل وفعُل والرباعي ليس له الا وزن واحد هو فعلل ، وجعلها على غير وزن الفعل يبطل عملها فوجب ان يحكم بزيادتها لتكون على وزن الفعل كسائر اخواتها ، وقد نقض ابن الانبارى ما احتج به البصريون بأن اللام الاولى من لعل حذفت لكثرة الاستعمال لا ان ذلك دليل على زيادتها ، اما وزن الفعل فان هذه الحروف قد اشبهت الفعل من جهتي اللفظ والمعنى فيمكن ان يختل الشبه من جهة ويبقى من جهة أخرى والذي قاله ابن الانباري قد يكون صحيحا الا انه اذا قرن الى حجة الكوفيين أسقطها أيضا ، وذلك أنه اعترف بأن لعل تأتي مسقطة اللام الاولى في كلام العرب وعلل ذلك بكثر الاستعمال فيقال للكوفيين إما ان تقروا ماجاء على حذف اللام أولا ، فان اقررتم فقد اجزتم سقوط حرف أصلي من اول الحرف فينبغي على هذا ان تجيزوا حذف اللام من ليت أيضا مادام الوزن لا اعتبار له عندكم ، وهذا لايجوز ، وان لم تقروا ماجاء على الحذف فأنتم بهذا تردون ما ورد عن العرب وروته الثقات وليس هذا مذهبكم ، اما مازعموه من ان حروف الحرف كلها أصلية فلا يجوز جعل اللام زائدة هنا فمردود ايضا بأن لعل واخواتها

انما هي حروف اشبهت الفعل ، والذى اجاز دخول حرف الزيادة عليها هو هذا الشبه ابالفعل ، فكما انها عملت بحق هذا الشبه فكذلك ادخل عليها حرف الزيادة .

٨ ـ مذهب البصريين ان لكنّ بسيط وليست مركبة ، وهي منتظمة من خمسة احرف وهو اقصى ماجاء عليه الحرف (١) وهو مذهب سيبويه(٢) ايضا على ماثبت لى ، اما الكوفيون فذهبوا الى انها مركبة ثم اختلفوا فذهب الفراء الى انها لكن ساكنة النون وأن ، طرحت الهمزة من ان فالتقى ساكنان فحذفت لذلك نون لكن ، وقال ، غيره انها مركبة من لا وأن ثم حذفت الهمزة وزيدت الكاف ، وقال آخرون انها مركبة من لا وكأن فلما ركبت كسرت الكاف وحذفت الهمزة(٣) . ولست ادري لم كل هذا التكلف الذي لا دليل عليه وانما هو محض افتراض لايقوم على سند(٤) ومذهب البصريين في هذا اسلم وابعد عن هذه الافتراضات ، اما فقه اللغة الحديث فانه يراها على مازعم المستشرق برجستراسير من لا وكن قال : (... ولكن مركبة

---

(١) الهمع ١ : ١٣٣ وانظر اللباب ص ١٠٤ والمغني ١ : ٢٢٦ والصبان على الاشموني ١ : ٢٧٠

(٢) الباب الاول الفصل الرابع من هذه الرسالة - اصلها .

(٣) ذكر الزبيدي في الاستدراك ص ٤ ان لكن حرفان ضم احدهما الى الآخر وصيرا كحرف واحد ، ولم يبين اصل كل حرف .

(٤) قال الرضي عن هذه الافتراضات في شرح الكافية ٢ : ٣٢٥ : (ولايخفى اثر التكلف فيما قالوه ، وهو نوع من علم الغيب ! ...) .

من لا وكن المقابلة ل   العبرية و   الآرامية التي معناها هكذا ، فمعنى لكن ليس هكذا)(١) وهذا افتراض ايضا ، افتراض ان يكون هذا الجزء من الكلمة هو هذه الكلمة التي في العبرية والآرامية لان هناك توافقا في النطق ، الا ان الذي يقوي هذا الافتراض التوافق في المعنى فقولنا حضر القوم لكنَّ زيداً غائب مثل قولنا حضر القوم ليس هكذا زيد ، ولعل العرب انما جاءوا بكلمة غائب بعد ذلك على انها خبر لمبتدأ محذوف والتقدير فهو غائب اي ليس هكذا زيد فهو غائب او انه كان اولا ثم حذف لكثرة الاستعمال ولوجود الاسم الصريح قبله ، ونصبوا هذا الاسم لما في الكلمة من معنى الاستثناء .

٩ ـ اختلف في كأنَّ (١) اهي مركبة ام بسيطة فذهب الى انها بسيطة شرذمة على حد تعبير السيوطي واختاره ابو حيان ، وذهب الخليل وسيبويه(٢) والفراء الى انها مركبة من أنَّ وكاف التشبيه ، والاصل عندهم إنَّ زيدا كأسد ثم قدم الكاف للاهتمام بالتشبيه وفتحت همزة ان لأن المكسورة لاتقع بعد حرف الجر ، ثم اختلف القائلون بهذا هل تتعلق الكاف بشيء فذهب ابن جني وابن عصفور والسيوطي وصححه الى انها لاتتعلق واحتجوا لذلك بأنها فارقت الموضع الذي يمكن ان يتعلق فيه بمحذوف فزال ماكان لها من التعلق ، وذهب الزجاج الى

---

(١) التطور النحوي للغة العربية ص ١١٩ .

(٢) الهمع ١ : ١٣٣ ـ ١٣٤ وانظر الخصائص ١ : ١٦٨ ـ ١ ٣١٧ وشرح الكافية ٢ : ٢٢٤ حيث ذكر قول بعضهم (انها غير مركبة لعدم الدليل عليه) .

(٣) الكتاب ٢ : ٦٧

أنهـا في موضع رفع والخبر محذوف والتقدير عنـده في كأني اخوك كأخوتي اياك موجودة ، ورد بأن هذا المضمر لم تظهره العرب قط ، ثم اختلف القائلون بعدم تعليقها امدخولهـا في موضع جر بهـا ام لا ، فمنهم من جعله في موضع جر ، ومنهم من لم يجعلها جارة ، وقرّى ابن جنى الاول واستدل بفتح همزة ان بعدها ، ولنا ان نسأل القائلين بالتركيب لم قدمت الكاف على ان ولم تؤخر وهو سائغ فيقال إنّ كزيد عمرا ، واذا جاز تقديمه على أن فهلا اجزتموه مع غيرها فيقال على الاهتمام بالتشبيه كلعل اليوم البارحة وكليت امس اليوم وهكذا... والذى اراه انه لاموجب لسلوك هذا السبيل الوعر المتعرج الذى سلكه الخليل وسيبويه ومن تابعهما والقول بأنها بسيطة يخلصنا من هذه المداخل والمخارج والتأويلات التي دخل فيها القوم ، فكأن حرف واحد وضع للتشبيه ، وهذا مذهب ابن هشام(١) في المغني قال: (... والمخلص عندى من الاشكال ان يدعى انها بسيطة وهو قول بعضهم) .

١٠ ـ تأتي إنّ بمعنى نعم وهى حرف جواب ولاعمل لها حينئذ وقد زعم السيوطى (٢) ان بعضهم انكر ان تأتي حرف جواب قال واثبته سيبويه والاخفش وصححه ابن عصفور وابن مالك ، وخـــرج الاخفش عليه قراءة إنّ هذان لساحران ، والحق ان الخليل اثبت ذلك قبل سيبويه والاخفش، قال في العين (٣) : (وتقال إن في موضع أجل

(١) المغني ١ : ١٦٢
(٢) الهمع ١ : ١٤١
(٣) العين ٢ : ٢٨١ وانظر الكتاب ١ : ٤٧٤ . ٢ : ٢٧٩

فيكسرون ويثقلون فاذا وقفوا في هذا المعنى قالوا انه ...) واستدل المجيزون بقول عبدالله بن الزبير لرجل سأله فمنعه فقال له لعن الله ناقة حملتني إليك فقال ابن الزبير ان وراكبها ، وقول ابن الرقيات:

ويقلن شيب قد علا كوقد كبرت فقلت إنه

واذا امكن المانعين تأويل البيت على: انه قد علاني ،فان ذلك شبه متعذر في قول ابن الزبير ولا بد من حملها على معنى نعم ، وما دامت قد وردت فلا داعي لردها .

لا التي لنفي الجنس :

١ ـ ذهب الكوفيون الى ان اسم لا المفرد منصوب بها نحو لا رجل في الدار واليه ذهب الزجاج والجرمى والزجاجي والسيرافي والرماني ، وذهب المبرد الى اعراب المثنى وجمع المذكر السالم معها ومذهب باقى البصريين انه مبني على ماينصب به (١) وذكر ابن جني(٢) ان الفتحة في لارجل (فتحة بناء وقعت موقع فتحة الاعراب) ، وقد ناقش ابن الانبارى حجج القائلين بالنصب ودحضها جميعا (٣) ، وذكر حجة القائلين بالبناء وهى ان لارجل في الدار اصلها لامن رجل في الدار (فلما حذفت من من اللفظ ، وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب ان تبنى ، وانما بنيت على حركة لان لها حالة تمكن قبل

---

(١) الانصاف ١ : ٢٠٣ ـ ٢٠٤ وانظر شرح الكافية ١ : ٢٣٤ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٩٦ والهمع ١ : ١٤٦

(٢) الخصائص ٣ : ٥٦

(٣) وكذلك فعل العكبرى في اللباب ص١٢٠

البناء ، وبنيت على الفتح لانه اخف الحركات) والغريب في هذه المسألة ان المختلفين فيها جميعا ينظرون اليها من زاوية واحدة هى زاوية المفرد مع لا وكأنها لاتعمل في غيره فلا يشيرون الى عملها في غير المفرد بله التحدث عنه والمقارنة بينه وبين المفرد ، والذى اراه ان مذهب سيبويه(١) في هذا هو الصحيح وذلك انه يراها ناصبة للاسم الذي بعدها سواء كان مفرداً ام غير مفرد وهذا طرد للباب وهى قاعدة معتبرة عند النحويين ، اذ لاداعى لجعل هذا الحرف ينتصب مابعده وهو اسمه ويبنى تارة اخرى وهو اسمه ايضا والكلمة قبل هذا وذاك واحدة وهى متمكنة في الاعراب وليست مبنية ، ثم اننا لم نجد ناسخا من النواسخ عمل في اسم معرب هذا العمل بحيث ينتصب بعده تارة ويبنى تارة اخرى ، فان تحمل على اخواتها مع امكان ذلك اولى من افرادها بحكم غريب ، اما ما احتج به البصريون واقره ابن الانبارى دليلا على البناء ، فليس حجة لاننا لانسلم ان تضمن معنى الحرف يوجب البناء ، الا ترى انهم يقدرون الحال تضمن معنى في والتمييز على معنى من وهى اسماء معربة جميعا(٢) ، فالاسم اذن معرب سواء كان مفرداً ام غير مفرد وانما ذهب التنوين من المفرد تخفيفا لانهم جعلوا الاسم مع لا بمنزلة خمسة

---

(١) الكتاب ١ : ٣٤٥ ومابعدها

(٢) قال الاشموني : (تضمن الاسم معني الحرف على نوعين الاول يقتضي البناء وهو ان يخلف الاسم الحرف على معناه ويطرح غير منظور اليه كما في تضمين متى معنى الهمزة وان الشرطية والثانى لايقتضي البناء وهو ان يكون الحرف منظوراً اليه لكون الاصل في الوضع ظهوره) ، الصبان على الاشموني ٢ : ١٢٧

عشر في اللفظ(١) لا في البناء فحذف تخفيفا يدل على ذلك انها تكون زائدة لاعمل لها اذا دخلها الجار فتقول اخذته بلا ذنب وليس كذلك الامر مع خمسة عشر ، حيث يبقى البناء على الفتح ، ثم ان لاعاملة في الاسم الذي بعدها وليست خمسة عاملة في عشر شيئاً ، اما المضاف فقد حذف منه التنوين للاضافة ، وانما لم يحذف في الشبيه بالمضاف لانه بمنزلة اسم لم يتم لتعلق مابعده به فلايجوز الحذف منه فكأن التنوين حرف قبل آخر الاسم فلا يجوز حذفه(٢) .

٢ ـ ذهب الجمهور (٣) الى ان اللام زائدة في قولهم لا أبالك ولاغلامي لك والاسم مضاف الى مابعد اللام وهو ماذهب اليه سيبويه(٤) واستدلوا بحذفها للضرورة قال الشاعر :

ابالمـــوت الذى لابد اني ملاق لا أباك تخوفيني

وليست لاعاملة فى المعرفة على هذا التقدير لان الاضافة هنا غير محضة كما في مثلك وغيرك ، لانه لم يقصد الى اب معين او غلامين معينين ، وعللوا زيادة اللام بأنها لتحسين اللفظ كي لاتدخل لاعلى ماظاهره التعريف بسبب الاضافة ، وذهب قوم الى انها اسماء مفردة وليست مضافة وانما عوملت معاملة المضاف في الاعراب ، واللام والمجرور بها متعلقان بمحذوف صفة لاسم لا والخبر محذوف ايضا ، وقال غيرهم بأنها اسماء

---

(١) الكتاب ١ : ٣٤٥

(٢) الكتاب ١ : ٣٥٠

(٣) الهمع ١ : ١٤٥

(٤) الكتاب ١ : ٣٤٦

(لمفردة جاءت على لغة القصر) اى لغة من يقدر الحركات على ألف أبا ، وجعلوا المجرور باللام خبرا وعلى هذا الفارسي وابن سعدين وابن الطراوة وقد اختاره السيوطي قال : (لسلامته من التأويل والزيادة والحذف وكلها خلاف الاصل) ، الا ان ما اختاره السيوطي لايفسر قولهم لاغلامى لك ولامسلمى لك وكذلك قول الشاعر الماضي لا أباك حيث أضاف الى الكاف وحذف اللام .

٣ ـ اذا فصل بين لا واسمها او جاء الاسم بعدها معرفة لم تعمل شيئاً ووجب تكرارها عند سيبويه(١) والجمهور (٢) لانهم جعلوها جوابا لقولهم اذا عندك أم ذا إلا ان المبرد وابن كيسان اجازا عدم التكرار في هذا واستدلا بقول الشاعر :

بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها

وقد أول الجمهور ذلك على الضرورة . واجاز سيبويه عدم التكرار مع المعرفة في الشعر خاصة. (٣)

وفي نهاية هذا الفصل تبرز امامنا اربع حقائق ، الاولى ان المسائل الخلافية في ابواب النواسخ والتي لسيبويه رأى فيها لاتتجاوز احدى وثلاثين مسألة في ابواب النواسخ كلها وهى في كتب النحو اكثر من ذلك بكثير مما يدل دلالة واضحة على ان ماذكره سيبويه في هذه الابواب خارج عن تلك التفريعات الكثيرة والتعقيدات التي أدت الى ازدياد المسائل الخلافية، الثانية : انه كان يمثل العقلية البصرية في النحو تمثيلاً تاماً ولاعجب

---

(١) الكتاب ١ : ٣٢٥ ـ ٣٣٥

(٢) الهمع ١ : ١٤٨

(٣) الكتاب ١ : ٣٥٦

فان كتابه كان قرآن النحو عند البصريين فكيف يختلفون معه في الاصول ؟ الثالثة : الذى توصلت اليه من كلامه انه يتفق مع الكوفيين او يتفق الكوفيون معه في مسألة واحدة تخالف ماذهب اليه جمهور البصريين تلك هى نصب الاسم المفرد بعد لا النافية للجنس بها والذى عليه الجمهور انه مبني ، وهو في هذه المسألة لم ينفرد بهذا الرأى من البصريين فلقد وافق مذهبه فيها عدد من أئمة نحو البصرة منهم الجرمي والزجاج والزجاجي والسيرافي والرماني ووافقهم المبرد في المثنى وجمع المذكر السالم ، فسيبويه اذن لم ينحرف كثيرا عن العقلية البصرية ومذهبها العام بدليل موافقة هؤلاء الائمة جميعا لمذهب إليه، الرابعة: فات سيبويه ماعلمه ابو عمرو بن العلاء وأعلمه عيسى بن عمر من ان لغة تميم اهمال ليس مع الا في قولهم ليس الطيب الا المسك^ حملا على ما فاضطر لذلك انيحمل الكلام على اضمار الشانويتكلف له مما لاداعى له مادام الاهمال لغة ، وعلى اية حال فلقد كان سيبويه مضطرا لتعليل هذه الظاهرة نتيجة عدم معرفته بهذه اللغة وهو الاجتهاد قام على اساس مقبول وهو اضمار الشأن .

الفصل الرابع

ما نسب الى سيبويه خطأ

بالنظر لما لسيبويه وآرائه من مكانة مقدمة لدى علماء النحو فقد حرص أكثر الباحثين في هذا العلم والمؤلفين فيه ان يستشهدوا بآرائه ، ويبينوا مذهبه في هذه المسألة أو تلك يدعمون به مذهبهم تارة ، ويذكرونه مع الآراء المتخالفة تارة أخرى ، حرصا على ان يكون له وهو هو رأي في الامور الخلافية في ابواب النحو ، وكيف يمكن ان يغفل رأيه وهو امام النحو وكتابه قرآن هذا العلم ، يضاف الى هذا محاولات التصدي والنيل منه ومن آرائه ومذهبه ، تلك المحاولات التي درج عليها جلة النحويين كما ذكر ابن جني ، هذا الحرص وهذه المحاولات أدت الى ظهور خطأ في نسبة عدد من الآراء اليه ، أو التوهم في فهمها أو تحميل عبارته مالم يقصد اليه ، ولايمكن ان اتصور انها خاصة في الأبواب التي تبحث هنا انما هذا الذي يعنينا من الكتاب وسأذكر ماوجدته منه حسب ابواب النواسخ .

كان واخواتها :

١ - في شرح الفية ابن مالك لابن الناظم(١) تحدث عن تسمية كان واخواتها بالأفعال الناقصة ثم ذكر علة هذه التسمية على مذهبه فقال : (... يسمى ناقصاً بمعنى انه لايتم بالمرفوع ، ومذهب سيبويه واكثر البصريين انها سميت ناقصة لأنها سلبت الدلالة على الحدث

---

(١) شرح الالفية لابن الناظم ص ٥٦

وتجردت للدلالة على الزمان ، وهو باطل . .) ، كذلك فعل الازهري(١) حيث قال : (وصح كون التام هو الذي يكتفي بالمرفوع) ثم ذكر بيت الالفية : وذو تمام مابرفع يكتفي . وقال : (وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين من أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان .) وهذا غلط فاحش اذ ان سيبويه لم يذكر كلمة النقص مع كان واخواتها، ولم يشر حتى اشارة بسيطة الى تجرد هذه الافعال للدلالة على الزمن ، بل على العكس ، هي عنده أفعال لاتختلف عن الفعل ضرب الا بأمرين ، الاول : ان الفاعل والمفعول فيها لشيء واحد ، والثاني : انها لاتكتفي بالمرفوع بل لابد لها من المنصوب كما يحتاج المبتدأ الى الخبر ، وهذا الثاني هو الذي جعله ابن الناظم وغيره معنى كلمة ناقص ، قال سيبويه(٢) : (. . ولايجوز الاقتصار فيه على الفاعل) . فقد كان بامكان ابن الناظم ان يحتج لمذهبه بما قاله سيبويه لا ان يجعله مع المذهب الاخر دون بينة . أما ماذكره الازهري من ان التمام عند سيبويه يعني دلالتها على الحدث والزمان لا الاكتفاء بالمرفوع فيرده قوله في الموضع الذي مر : (وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه . تقول قد كان عبد الله أي قد خلق عبد الله وقد كان الأمر أي وقع الأمر . .) ، ولست أدري كيف فرق الازهري بين قول ابن مالك : مابرفع يكتفي ، وقول سيبويه : يقتصر على الفاعل فيه ؟.

٢ ـ قال ابن يعيش(٣) في معرض حديثه عن جواز تقديم اخبار

---

(١) شرح التصريح ١ : ١٩٠

(٢) الكتاب ١ : ٢١

(٣) شرح المفصل ٧ : ١١٣

كان واخواتها عليهما : (فان كان النفي بما نحو مازال وما انفك ومافتيء ومابرح ، فمذهب سيبويه والبصريين أنه لايجوز تقديم أخبارها عليها ، فلا يقال : قائماً مازال زيد) ، وهذا وهم منه لان سيبويه لم يذكر من هذه الاربعة الا مازال ومابرح ، وقد ذكرهما في موضع واحد من الكتاب ولم يكن الحديث عن العمل بله تقديم الخبر عليهما ، انما كان الحديث عن تصريف زال ومعنى زايلت قال(١) : (وأما زيّلت ففعلت من زايلت ، وانما زايلت بارحت ، لان مازلت افعل مابرحت افعل . .) فاذا كان الرجل لم يذكر اثنين من هذه الافعال قطعاً وذكر الآخرين في غير معرض العمل فمن أين صار له مذهب في تقدم الخبر عليهن وعدم جواز ذلك عنده ؟ . .

٣ — يتفق عدد من النحويين(٢) ان سيبويه لم يذكر من هذه الافعال الا كان وصار ومادام وليس ثم قال وماكان نحوهن من الفعل مما لايستغنى عن الخبر ، واعتلوا لذلك بأنه انما اراد التمثيل ولم يرد الحصر ، وبأن الظاهر انها غير محصورة ، وهذا الذي قالوه حق ، الا انه التزام بأول الباب وتوهم منهم في انه لم يذكر غيرها ، فقد قال(٣) في اول الباب : (وذلك قولك كان ويكون وصار ومادام وليس ، وماكان نحوهن من الفعل مما لايستغنى عن الخبر) ، ولو انهم نظروا

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٧٢

(٢) انظر مثلا الزمخشري وابن يعيش في شرح المفصل ٧ : ٩٠ والرضي الاسترباذي في شرح الكافية ٢ : ٢٧٠

(٣) الكتاب ١ : ٢١

في الصفحة نفسها لوجـــدوه يذكر اصبح وامسى وانهما بمنزلة كان، كذلك ذكر مازال ومابرح في موضع آخر (١) وان لم يكن في حديث عن العمل لان المقام لم يكن مقام حديث عن عملها ، فهو اذن قد ذكر ثمانية افعال لا أربعة ويكون قولهم : (لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس) وهما منهم .

٤ ـ قال الازهرى(٢) وهو يتحدث عن ما في قول الشاعر :

ابا خراشة اما انت ذانفر فان قومي لم تأكلهم الضبع

(نقل ابو الفتح عن ابي علي(٣) ان ما الخالفة عن كان عاملة في الجزأين عمل ماخلفته ، وحجته ان ما لما نابت في اللفظ نابت في العمل ، وزعم انه مذهب سيبويه) ، وهذا غلط منه فمذهب سيبويه صريح في ان الفعل المحذف هو العامل في هذا الشاهد ، فعنوان الباب : (هذا باب ماينصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره ...)(٤) وبعد ان ذكر البيت (٥)قال : (فانما هى أن ضمت إليها ما ، وهى ما التوكيد، ولزمت كراهية ان يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل) ، فما اذن عوض من الفعـــل المتروك اظهاره والذى نص في اول الباب

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٧٢

(٢) شرح التصريح ١ : ٩٥ وانظره في الخصائص حيث لم يذكـــر سيبويه ٢ : ٣٨١

(٣) ابن جني عن الفارسي .

(٤) الكتاب ١ : ١٤٦

(٥) الكتاب ١ : ١٤٨

على انه هو العامل فكيف يكون مذهبه بعد كل هذا ان ماهى العاملة لا كان ؟ ...

٥ ـ قال ابن جنى(١) في معرض حديثه عن تقديم خبر ليس عليها : (اجازة هذا مذهب سيبويه) وتابعه في ذلك ابن يعيش (٢) حيث قال : (... ومنهم من اجاز تقديم خبر ليس عليها نفسها نحو قائما ليس زيد، وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين) وكذلك قال ابن الناظم في شرح الالفية(٣) . وقد عكس بعضهم هذا فجعل مذهبه المنع(٤) ووقف بعضهم موقف المتحفظ ، قال ابن عقيل (٥) : (واختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم اليه الجواز وقوم المنع) ، ولم يؤيد أيا منها . وهذا وهم منهم جميعا وليتهم ذكروا الكلمة التي فهموا منها هذه الاجازة او ذلك المنع ، والذى أوصلني إليه البحث انه لم يصرح بالاجازة كما انه لم ينص على المنع ، وهذا يعني انه ليس له مذهب في الكتاب في هذه المسألة ، وماتوصلت اليه موافق لماذا ذهب اليه ابن الانبارى (٦) حيث قال : (ذهب الكوفيون الى انه لايجوز تقديم خبر ليس عليها واليه ذهب ابو العباس المبرد ، وزعم بعضهم انه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح والصحيح انه ليس له في ذلك نص) هذا مع ان مذهب ابن انه لايجوز تقديم خبر ليس عليها .

---

(١) الخصائص ١ : ١٨٨

(٢) شرح المفصل ٧ : ١١٤

(٣) شرح الالفية لابن الناظم ص٥٥

(٤) الانصاف ١ : ٩٢-٩٣ وانظر أسرار العربية ص ٥٨

(٥) شرح ابن عقيل ١ : ٢٧٨

(٦) الانصاف ١ : ٩٢ ـ ٩٣

٦ ـ قال الرضى (٢) اثناء حديثه عن معنى ليس (قال سيبويه وتبعه ابن السراج : ليس للنفي مطلقا ، تقول ليس خلق الله مثله ، في الماضي وقال تعالى : الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ، في المستقبل ، وجمهور النحاة على انها لنفي الحال ...) ، وليس هذا بصحيح ، لان سيبويه وان ذهب الى ان ليس للنفي إلا انه لم يفصل القول فيها كما زعم الرضى ، وكل الذي قاله عن معنى ليس هو : (ليس نفي) (٢) وما قبل هذا الكلام لاصلة له به ، كذلك مابعده ، ولعل الرضى فهم من هذه الكلمة ان مذهب سيبويه انها للنفي مطلقا ، ثم اورد ماذكره ابن السراج في ذلك وعلى أى حال فما كان عليه ان ينسبه الى سيبويه وهو لغيره .

٧ ـ قال ابن يعيش (٣) : (واما ليس ففيها خلاف ، فمنهم من يغلب عليها جانب الحرفية فيجريها مجرى ما النافية فلا يجيز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها ، لايقولون ليس قائما زيد ، ولا قائما ليس زيد ، وعليه حمل سيبويه قولهم ليس الطيب الا المسك ، وليس خلق الله اشعر منه ، اجراها مجرى ما ، وهذا وهم منه وخطأ في ادراك ما ذهب إليه سيبويه ، اذ ان هذين المثالين وغيرهما هو مما حمله سيبويه على

---

(١) شرح الكافية ٢ : ٢٧٥

(٢) الكتاب ٢ : ٣١١ حيث قال : (... وقدام بمنزلة امام ، وفوق اعلى الشيء ، وقالوا فوقك في العلم والعقل على نحو المثل ، وهذه الاسماء تكون ظروفا ، وليس نفي ، وأى مسألة ليبين لك بعض الشيء ، وهى تجرى مجرى ما في كل شيء ...)

(٣) شرح المفصل ٧ : ١١٤

اضمار اسم ليس ، وجعل اعتبارها كما من القليل الذى لايكاد يعرف وعبارته تدل بوضوح على تضعيف هذ الرأى(١) قال : (وقد زعموا ان بعضهم يجعل ليس كما ، وذلك قليل لايكاد يعرف ، فقد يجوز ان يكون منه ليس خلق الله اشعر منه (٢) وليس منها شفاء الداء مبذول ، هذا كله سمع من العرب ، والحد والوجه ان تحمله على ان في ليس اضماراً ، وقد نص في موضع آخر (٣) على انه من الاضمار فقال : (هذا باب الاضمار في ليس وكان ، كالاضمار في ان اذا قلت انه من يأتنا نأته ... ليس خلق الله مثله ، فلولا ان فيه اضمارا لم يجز ان تذكر الفعل ولم تعمله فى اسم ، ولكن فيه من الاضمار مثل مافي انه) ، أما قولهم ليس الطيب الا المسك فقد ذكره بعد قولهم ليس خلق الله أشعر منه فقال(٤) : (. . الا انهم زعموا ان بعضهم قال : ليس الطيب الا المسك وما كان الطيب الا المسك .) ولم يعلق عليه بشيء ، وفي موضع آخر قال(٥) : (. . ماكان الطيب الا المسك على أعمال ماكان الامر الطيب الا المسك ، فجاز هذا اذ كان معناه ما الطيب الا المسك) فهي على تقدير الاسم المحذوف اذن وسيبويه لم يحمل على تغليب جانب الحرفية هذين المثالين كما زعم

---

(١) الكتاب ١ : ٧٣

(٢) من طبعة عبد السلام هارون ١ : ١٤٧والذى في طبعة بولاق: ليس خلق مثله اشعر منه .

(٣) الكتاب ١ : ٣٥

(٤) الكتاب ١ : ٧٣

(٥) الكتاب ١ : ٣٦

ابن يعيش ، اما تقديم خبر ليس على اسمها نحو قولهم ليس قائما زيد فان سيبويه يجيزه وان لم يصرح بذلك فقد تحدث عن افراد الفعل اذا تقدم على الفاعل وقال(١) : (قال الشاعر :

أليس اكرم خلق الله قد علموا عند الحفاظ بنو عمرو بن حنجود

صار ليس ههنا بمنزلة ضرب قومك بنو فلان ، لان ليس فعل ، فاذا بدأت بالاسم قلت قومك قالوا ذاك ، وابواك قد ذهبا ، لانه قد وقع ههنا اضمار فى الفعل) فليس اذن مثل ضرب ، كما يقدم المنصوب في هذه يقدم فى تلك وقد قال(١) عن كان : (وان شئت قلت : كان اخاك عبد الله ، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لانه فعل مثله ، وحاله فى التقديم والتأخير كحاله في ضرب ، إلا ان اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) ، وقد نص هنا ان ليس فعل مثل ضرب ، فكما يتقدم المفعول على الفاعل في ضرب والخبر على الاسم في كان فكذلك في ليس لانه فعل مثل ضرب يؤيد ذلك ماقاله الاعلم فى شرح البيت : (. . والتقدير أليس بنو عمرو بن حنجود اكرم خلق الله) .

المشبهات بليس

١ ـ اختلف كثير من النحويين في مذهبه في اعمال انْ عمل ليس اختلافا بينا ، قال الازهري(٣) : (واختلف النقل عن سيبويه

---

(١) الكتاب ١ : ٢٣٥

(٢) الكتاب ١ : ٢١

(٣) شرح التصريح ١ : ٢٠١ وأنظر الصبان على الاشموني ١ : ٢٢٥

والمبرد ، فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد ، وعكس ذلك النحاس ، ونقل ابن مالك عنهما الاجازة . .) وقال السيوطي(١): (منع اعمالها الفراء واكثر البصرية والمغاربة ، وعزي الى سيبويه) ، وقال ابن عقيل(٢) : (ومذهب الكوفيين خلا الفراء انها تعمل عمل ليس . . واختاره المصنف وزعم ان في كلام سيبويه رحمه الله اشارة الى ذلك) ، وهذا الاختلاف في نسبة الاعمال أو عدمه مع ان في قول سيبويه آت من ايجاز عبارته فيما يتعلق بها فقد قال(٣) : (وتكون إنْ كما في معنى ليس) والذي تأيد لي انه لايراها عاملة(٤) اذ لم يكن حديثه عن العمل حين ذكرها انما كان بسبيل ذكر معاني عدد من الحروف ، وكونها بمعنى ما أو بمعنى ليس لايعني انها تعمل عملها ، ولو كان يذهب الى انها تعمل عمل ماجاء على اعمالها بمثال واحد على الاقل ، فلما لم يمثل لها ، وكان كلامه منصبا على المعنى لا العمل ، علم ان القول بأنها ليست عاملة عنده هو الارجح وهذا ماذهب اليه ابن هشام(٥) حيث قال : (. . لم تعمل عند سيبويه والفراء) وعبارة ابن هشام تختلف عن كلام الآخرين بما فيها من الثقة بهذه النسبة الى سيبويه ، وابتعادها عن ألفاظ اختلاف النقل ، وعزى ، وزعم ، وقد ذكر ابن هشام ، ايضا ان الاهمال لغة الاكثرين .

(١) الهمع ١ : ١٢٤
(٢) شرح ابن عقيل ١ : ٣١٧
(٣) الكتاب ٢ : ٣٠٦
(٤) الباب الاول الفصل من هذه الرسالة
(٥) المغني ١ : ٢٢

٢ ـ قال الاشموني(١) بعد أن ذكر شروط عمل ما كليس : (قال في التسهيل(٢) وقد تعمل متوسطا خبرها . . وفاقا لسيبويه) ، فعلق الصبان على هذه الكلمة بقوله : (ردّ بأن ـ المنصوص عن سيبويه المنع) ، والحق ماقاله الصبان ، والظاهر ان الذي نسب اليه الجواز جاءه الوهم من ذكر بيت الفرزدق في الكتاب وهو قوله :

فأصبحوا قد اعاد الله نعمتهم   اذ هم قريش واذ ما مثلَهم بشر

حيث نصب الخبر وقد تقدم . وغاب عنه ماذكره سيبويه قبل البيت وبعده فقد قال(٣) : (ولايجوز ان يكون مقدما مثله مؤخراً كما لايجوز أن تقول أن اخوك عبد الله على حد قولك ان عبد الله اخوك . . لم تقوَ ما في تقديم الخبر ، وزعموا ان بعضهم قال وهو الفرزدق : فأصبحوا . . وهذا لايكاد يعرف) ، ، فهو اذن شاذ خارج عن مذهبه ، وذكره البيت مع التنبيه على شذوذه لايعني ان نتسمح فننسب اليه الجواز .

٣ ـ قال ابن عقيل(٤) : (واشار بقوله : وما للات في سوى حين عمل ، الى ماذكره سيبويه من ان لات لاتعمل الا في الحين ، واختلف الناس فقال قوم المراد انها لاتعمل الا في لفظ الحين ولاتعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها ، وقال قوم المراد انها لاتعمل الا في اسماء

---

(١) الصبان على الاشموني ١ : ٢٤٩

(٢) لابن مالك

(٣) الكتاب ١ : ٢٩

(٤) شرح ابن عقيل ١ : ٣١٩ ـ ٣٢١

الزمان . . وكلام المصنف محتمل للقولين وجزم بالثاني في التسهيل) ، وقال ابن هشام(١) : (واختلف في معمولها فنص الفراء على انها لاتعمل الا في لفظ الحين وهو ظاهر كلام سيبويه وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الحين وما رادفه ، قال الزمخشري زيدت التاء على لا وخصت بنفي الاحيان) ، وكذلك زعم السيوطي(٢) حيث قال : (مذهب سيبويه والجمهور انها تعمل عمل ليس ولكن في لفظ الحين خاصة . .) ، وهذا الوهم الذي وقع فيه هؤلاء الائمة ناجم من التسرع في الحكم وعدم استطلاع مافي الكتاب وتمحيصه وتدقيق النظر فيه ، والذي حملهم على ذلك لفظة الحين التي ذكرها سيبويه ، فرددوها من بعده وزعموا أنه لايجيز للات ان تعمل الا في لفظ الحين ، وقد رأينا كيف نسب ابن هشام اعمالها في أسماء الزمان لا في لفظة الحين خاصة وذكر من القائلين بهذا الزمخشري واستشهد بقوله (وخصت بنفي الاحيان) فكلمة الاحيان إذن تعني اسماء الزمان لا لفظ الحين لانها جمع لا مفرد ولولا ارادة أسماء الزمان لقالها مفردة ولما لجأ الى الجمع ، الا ان هذا الذي استدل به موجود عند سيبويه أيضا ولكن ليس في الموضع الذي تحدث فيه عن عمل لات ، بل في موضع آخر ، فهو حين تحدث عن عمل لات قال في باب هذا ما اجري مجرى ليس (. . شبهوا بها لات في بعض المواضع وذلك مع الحين خاصة لا تكون الا مع الحين ، تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين . .)(٣) ولعل في هذا التأكيد الشديد على الحين عذرا للمتوهمين اذ ظنوا انه لايعملها الا في لفظ

(١) المغني ١ : ٢٠٤

(٢) الهمع ١ : ١٢٦

(٣) الكتاب ١ : ٢٨

الحين . الا اننا لوجاوزنا هذا الباب باكثر من خمسين وثلاثمائة صفحة لسمعناه يقول(١) : (كما ان لات ان لم تعملها في الاحيان لم تعمل فيما سواها . فهي معها بمنزلة ليس فاذا جاوزتها فليس لها عمل) ، فانت اذن تعملها في الاحيان ، وهذا كما قال الزمخشري خصت بنفي الاحيان ، وعلى هذا فانها تعمل عنده في اسماء الزمان وليس في لفظ الحين خاصة كما توهم كثيرون .

٤ ـ قال السيوطي (٢) : (اختلف في لات فذهب سيبويه الى انها مركبة من لا والتاء كانتما ولهذا تحكي عند التسمية بها كما تحكي لو سميت بانما) ، والذي نقله السيوطى من الحكاية بها لم أجده عند سيبويه وقد ذكر انما دون ذكر لات قال(٣): (سألت الخليل عن انما وكانما وحينما... فقال هن حكايات) وقال في موضع آخر (٤): (... وكذلك حينما وانما ولولا واشباه ذلك ، تجعل الاضافة الى المصدر لانه حكاية) ، والذى تأيد لي أنه لايراها مركبة بل هي عنده حرف قائم بذاته يدل على ذلك قوله (٥) : (فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو لات وما) وقوله(٦) عن لا العاملة عمل ليس : (....جعلها بمنزلة

---

(١) الكتاب ١ : ٣٨٩

(٢) الهمع ١ : ١٢٦

(٣) الكتاب ٢ : ٦٧

(٤) الكتاب ٢ : ٨٨

(٥) الكتاب ١ : ٣٧

(٦) الكتاب ١ : ٢٨

ليس فهي بمنزلة لات في هذا الوجه) ، فلا اذن حرف بمنزلة لات، وليست هذه تلك زيدت عليها التاء أو ركبت معها .

٥ ـ ذكر ابن عقيل شروط عمل ماكليس فقال (١) (... السادس الا يبدل من خبرها موجب، فان ابدل بطل عملها نحو مازيد بشيء الا شيء لايعبأ به ... وكلام سيبويه رحمه الله في هذه محتمل للقولين المذكورين أعني القول باشتراط الا يبدل من خبرها موجب ، والقول بعدم اشتراط ذلك ، فانه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو مازيد بشيء الى آخره ، استوت اللغتان ـ يعني لغة تميم ولغة الحجاز ـ فقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع قبل الا، والمراد انه لاعمل لما فيه فاستوت اللغتان في انه مرفوع ، وهؤلاء هم الذين شرطوا في اعمال ما الا يبدل من خبرها موجب وقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع بعد الا، والمراد انه يكون مرفوعاً سواء جعلت ماحجازية او تميمية ، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في اعمال ما الا يبدل من خبرها موجب) ثم اختار الثاني منهما . والحق ان الخلاف في توجيه كلام سيبويه والخطأ في فهمه ما كان ليكون لو أنهم اكملو قراءة السطر ، فقد نقل النص عنه ناقصاً ، والنص بكامله : (ولكنك اذا قلت ما انت بشيء الا شيء لايعبا به استوت اللغتان فصارت على اقيس الوجهين لانك اذا قلت ما انت بشيء لا يعبابه فكأنك قلت ما أنت الا شيء لايعبأبه)(٢) وصيرورتها على اقيس اللغتين يعيد الى الاذهان قول سيبويه بأن القياس

---

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٣٠٦ ـ ٣٠٧

(٢) الكتاب ١ : ٣٦٢

اجراء تميم اياها كاجراء هل وعدم أعمالها (١) ، فلغة تميم في هذا اقيس من لغة الحجاز ، ومعنى هـذا انه لا يعني بكلمة تستوي اللغتان الا عودة لغة الحجاز الى القياس كلغة تميم ، يدل على ذلك ايضاً كلامه عن انتقاض نفيها بالا وهو يتحدث عن اعمالها وعدم اعمالها عمل ليس : (وتقول مازيد الا منطلق تستوي فيه اللغتان)(٢) ، وفي الموضع نفسه قال عن انتقاض نفيها بالا : (ادخلت مايوجب كما ادخلت ماينفي فلم تقو ماي قلب المعنى كما لم تقو في تقديم الخبر)، وقد ذكر في النص الذي نقلته أول المسألة تعليلا لاستواء اللغتين في عدم اعمال ما وذلك بأن اعاد الى الاذهان انتقاض النفي بالا حيث قال : (... لانك اذاقلت ما انت بشيء إلا شيء لا يعبأبه.فكأنك قلت ما انت الا شيء لايعبابه) ولم أعلم احدا نسب اليه جواز الاعمال مع انتقاض النفي بالا ، وعلى هذا فكلام سيبويه رحمه الله لايحتمل في هذه المسألة الا قولا واحد لاكما ظن ابن عقيل ، وهو ان من شروط اعمال ماعنده الا يبدل من خبرها موجب .

أفعال المقاربة :

١ ـ قال الازهري (٣) وهو يتحدث عن كرب : (... وقوله وهو ابو زيد الاسلمي :

سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما
وقـد كربت اعناقها ان تقطعـا

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨
(٢) الكتاب ١ : ٢٩
(٣) شرح التصريح ١ : ٢٠٧

فان تقطعا خير من كربت ... وفيه رد على سيبويه حيث زعم أن خبر كرب لايقترب بأن) ، وهذا كلام قارىء معجل لرأى سيبويه والحق انه لم يمنعه في الشعر وانما في النثر وفي سعة الكلام حيث لاضرورة، وعبارته تدل على ذلك قال (١) : (واما كاد فانهم لايذكرون فيها ان كذلك كرب يفعل . ومعناهما واحـــد يقولون كرب يفعل وكاد يفعل... وقد جاء في الشعر كاد ان يفعل شبهوه بعسى) فكرب اذن مثل كاد وهو لم يجز مجيء أن في خبر كاد الا في الشعر لانه وصله شاهد في الباب ، ولم ينص على منعه مع كرب في الشعر مما يدل على انه اذا جاء من الشعر مايشهد لمجيء ان في خبر كرب فانه يجيزه كما اجازه مع كاد بعد ان قال عنها انهم لايذكرون فيها ان فكذلك كرب تحمل على كاد في هذا مادام معناهما واحدا ، وعليه فمن الخطأ ان ننسب اليه المنع في الشعر وقد اجازه في اختها ، ومنعه معهما في النثر .

٢ ـ قال ابن عقيل(٢) : (وكذلك اخلولق تلزم أن خبرها نحو: (اخلولقت السماء ان تمطر، وهو من امثلة سيبويه) ، ولقد ذكر سيبويه هذا المثال الا انه لم يأت به لعمل اخلولق(٣) انما ذكره مرة كمثال للفعل الذي يتعدى بحرف جر محذوف توسعاً والتقدير عنده اخلولقت السماء لأن تمطر ، ومرة حين جعله متعديا لمفعول بدون حرف جر وقد تعرضت لبحث الموضوع في بابه(٤) .

(١) الكتاب ١ : ٤٧٨

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ٣٣٢

(٣) الكتاب ١ : ٤٧٧

(٤) الفصل الثاني من الباب الاول من هذه الرسالة .

أفعال القلوب :

١ . قال السيوطي (١) : (... وفي الايضاح زعم بمعنى علم في قول سيبويه) وهو وهم جره اليه كما أظن قول سيبويه بعد ان ذكر ظن وحسب : (فانما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الاول يقينا أو شكا ولم ترد ان تجعل الاول فيه الشك أو تعتمد عليه بالتيقن ، ومثل ذلك علمت زيدا الظريف وزعم عبدالله زيدا أخاك) (٢) ، وقوله ومثل ذلك يعني في الالتزام بالمفعول الثاني واحتمال الشك واليقين في الفعل لا ان زعم بمعنى علم ، يضاف الى هذا انه استشهد (٣) لزعم بقول الشاعر وهو أبو ذؤيب :

فان تزعميني كنت اجهل فيكم ... فاني شريت الحلم بعدك بالجهل

وقول النابغة الجعدي :

عددت قشيرا اذ فخرت فلم أسا ... بذاك ولم ازعمك عن ذاك معزلا

ولم يبين معناها في البيتين ، وهي تحتمل معنى الظن والعلم ، فالأول يحتمل ان يكون على ان كنت تعلمين ، والثاني على ولم أظنك ذا معزل أو لم اعلمك ذا معزل والاعلم في شرح البيت الاول فسر الزعم بالزعم فقال : (ان كنت تزعمين ...) وفي الثاني جعله بمعنى يخال فقال : (ولم يخله بمعزل) ، فلعل احتمال البيتين لمعنى علم وعدم تصريحه بالمعنى فيهما هو الذى حمل صاحب الايضاح على ماقال ، والحق ان

---

(١) الهمع ١ : ١٤٨

(٢) الكتاب ١ : ١٨

(٣) الكتاب ١ : ٦١ ـ ٦٢

سيبويه قد نص على معنى زعم في قوله : (... ولكنه قد يجوز ماقبح هـهنا في حسبت وظننت وأرى وزعمت ورايت اذا لم تعن رؤية العين ووجدت اذا لم ترد وجدان الضالة، وجميع حروف الشك (١) فهي اذن للشك لا للعلم ، وقد تعرضت لبحث معاني هذه الافعال في الباب الاول وتوصلت الى ان معانيها كلها عنده الشك الا ان بعضها يستعمل للعلم واليقين ايضا وليست زعم مما يأتي لليقين عنده(٢) .

٢ ـ قال الرضي(٣) عن أعلم وارى (وظاهر مذهب سيبويه انه لايجوز ذكر اولها وترك الثاني والثالث لانه قال لايجوز ان يقتصر على واحد من الثلاثة ، فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول ، واجازه ابن السراج مطلقا ، وقال السيرافي أراد سيبويه انه لايحسن الاقتصار على الاول لا انه لايجوز مطلقا ، ومذهب ابن السراج أولى اذ لامانع وتبعه المتأخرون) وهذا الوهم لدى عدد من النحويين فيما اراده سيبويه ناجم من عدم التدقيق في مذهبه فقد قال: (ولايجوز لك ان تقتصر على مفعول واحد منهم دون الثلاثة ، لان المفعول هـهنا كالفاعل في الباب الاول الذي قبله في المعنى) (٤) والباب الذي قبله باب ظن ويجوز فيه الاقتصار على الفاعل وتفسير السيرافي الكلمة يوضح ذلك قال : (وقول سيبويه لايجوز ان يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة ، فان معناه لايحسن ، الا ترى الى قوله لأن المفعول

---

(١) الكتاب ١ : ٣٨٥

(٢) الفصل الثالث من الباب الاول من الرسالة

(٣) شرح الكافية ٢ : ٢٥٦

(٤) الكتاب ١ : ١٩

ههنا كالفاعل في الباب الذى قبله ، ويجوز الاقتصار على الفاعل الذي قبله ، وكثير من مفسرى كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرون ربما قالوا لايجوز الاقتصار على واحد من الثلاثة تلقفا من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولاتحصيل ، والصحيح ماخبرتك به)(١) وتفسير السيرافي معقول وخاصة فيما يتعلق باستدلاله الذى قبله حيث قال سيبويه (تقول ظننت فتقتصر كماتقول ذهبت)(٢) ،والذى أراه أنه من المحتمل ان تكون لا من لايجوز خطأ من النساخ والاصل ع.د.ه (ويجوز لك ان تقتصر على مفعول ...) اشعارا باختلافه عن الباب الذى قبله حيث قال في اوله : (ليس لك ان تقتصر على احد المفعولين) فمذهب سيبويه اذن جواز الاقتصار على مفعول واحد وهو الاول الذى بمنزلة الفاعل في المعنى هذا مايوصلنا اليه البحث وان كنت لا ارتاح له اذ ان سيبويه حريص جدا كما علمته على ناحية المعنى ولست ارى معنى مفيدا في قولنا أعلمت زيدا ونحن نريد أعلمت زيداً اخاك مسافرا .

الحروف المشبهة بالفعل (ان واخواتها) :

١ ـ نقل ابن الانبارى(٣) ان الكوفيين احتجوا على جواز العطف على موضع اسم انّ قبل تمام الخبر بما رواه سيبويه وقالوا : (وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات انك وزيد ذاهبان وقد ذكره سيبويه في كتابه) وهذا وهم منهم وقد احسن ابن الانباري حين

(١) شرح السيرافي ١ : ٢٩٠- ٢٩٢
(٢) الكتاب ١ : ١٨
(٣) الانصاف ١ : ١٠٨-١١٠

اجاب عن ذلك بأن سيبويه انما ذكره على انه غلط من بعض العرب لاعلى أنه شاهد أو مؤيد لهذه المسألة، وقول سيبويه هو : (واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم أجمعون ذاهبون وانك وزيدا ذاهبان)(١) ، إلا انه قد يقال انهم عرفوا ماذهب اليه سيبويه من تغليط لهذا الكلام ولكنهم لم يقتنعوا به ، انما مدار الامر عندهم ان ناسا من العرب قالوه ولايهمهم ما أوله سيبويه من انه وهم ، انما جعلوه قاعدة مادام قد ثبت ان العرب قالت هذا ، وذكروا سيبويه وماروى ليؤكدوا صحة نطق العرب بهذه العبارة وامثالها ، وعليه فهم ليسوا واهمين فيما نقلوا انما كانوا على نية تثبيت مذهبهم برواية من كتاب سيبويه .

٢ ـ قال السيوطي (٢) : (تخفف أنّ المفتوحة وفي اعمالها حينئذ مذاهب : احدها انها لاتعمل شيئا لا في ظاهر ولا في مضمر وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية ، وعليه سيبويه والكوفيون...) وهذا وهم أي وهم وكيف يكون مذهبه عدم اعمالها وهو يقول : (... من قبل أن أنْ ههنا فيها اضمار الهاء ، ولا تجيء مخففة ههنا الا على ذلك) (٣) ويستشهد لها بقول الشاعر في الموضع نفسه :

أكاشره وأعلم أنْ كلانا ... على ماساء صاحبه حريص

(١) الكتاب ١ : ٢٩٠

(٢) الهمع ١ : ١٤٢

(٣) الكتاب ١ : ٤٤٠

وقول الاعشى :

في فتية كسيوف الهند قد علموا   أن هالك كل من يحفى وينتعل

ويقول : (فهذا يريد معنى الهاء ولاتخفف أن الا عليه كما قال قد علمت أن لا يقول ذاك أي أنه لايقول ذاك ، وقال عزوجل : (أفلا يرون أن لايرجع اليهم قولاً) ، فلو كانت حرفاً مصدرياً غير عامل كما زعم السيوطي ما كانت هناك حاجة لتقدير الضمير حين دخلت على (كلانا) و (هالك) وحين ارتفع المضارع بعدها .

٣ ـ زعم الاشموني(١) ان المنقول عن سيبويه انه لايجيز دخول اللام في خبر ان اذا كان ماضياً غير متصرف وقال : (نحو ان زيدا لنعم الرجل أو لعسى ان يقوم ، وهو مذهب الاخفش والفراء . . والمنقول عن سيبويه أنه لايجيز ذلك) ، وقال ابن عقيل(٢) مثل هذا ايضا : (. . والمنقول أن سيبويه لايجيز ذلك) ، وقال السيوطي (٣): (ان بعضهم نقل عن سيبويه منع دخول اللام في خبر ان اذا كان فعلا جامداً) ، وهذه النصوص تتفق جميعا في طابع الشك وعدم التيقن من مذهب سيبويه في المسألة ، فقد اعتمدت على كلمة نقل والمنقول ، ولم يصرح أحد منهم باسم هذا الناقل ولا ذكر النص الذي

---

(١) الصبان على الاشموني ١ : ٢٨١

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ٣٧٠

(٣) همع الهوامع ١ : ١٤٠

نقل عن سيبويه في هـذا ، وكل مايمكن ان يقال في هذه المسألة ان احتمال الوهم فيها كبير جداً ولم يوصلني البحث الى أية كلمة عند سيبويه يمكن ان تفهم معنى يوافق هذا الذي زعم انه منقول عنه .

لا التي لنفي الجنس

١ . قال ابن عقيل(١) في خبر لا : (. . وعند سيبويه الرافع له لا ان كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف ، وان كان الاسم مفرداً . . فذهب سيبويه الى انه ليس مرفوعا بلا وانما هو مرفوعا على انه خبر المبتدأ لان مذهبه أن لا واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء) ، فاما ماذكره من أن لا واسمها المفرد بمنزلة اسم مبتدأ عنده فيكون الخبر خبر مبتدأ لا خبرا لها فهو حق يدل على ذلك قوله : (ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء)(٢) ، واما مازعمه من ان الرافع للخبر لا اذا كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف فهذه نسبة لم اعثر على نص صريح فيها ، بل ان في اقواله مايوحي بأن لا فرق بين المفرد والمضاف والمشبه بالمضاف في انه في موضع ابتداء انظر مثلا قوله في أول الباب : (هذا باب النفي بلا ، ولاتعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب انّ لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها جعلت وماعملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو

---

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٣٩٩

(٢) الكتاب ١ : ٣٤٥

خمسة عشر . . ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء)(١) قال هذا دون أن يفرق بين انواع الاسم بعدها ، ثم جاء بعد ذلك ليتحدث عن المضاف فلم يذكر الفرق بينه وبين المفرد من حيث العمل فى الخبر وانما نص على انه لايكون مع لا بمنزلة اسم واحد وكان حديثه عن سقوط التنوين والنون حين قال : (واذا ترك التنوين فليس الاسم مع لا بمنزلة خمسة عشر لانه لو اراد ذلك لجعل لك خبرا واظهر النون)(٢) يعني انه حين يقول لا مسلمي لك فليس الاسم مع لا بمنزلة خمسة عشر فاذا قال لا مسلمين لك جعله معها بتلك المنزلة ، فاذا حملنا هذا النص مالا يحتمله من ادعاء عملها في الخبر وهو مالم يقصد اليه سيبويه لأن تغير العامل ليس بالامر الهين حتى يغفل ذكره بهذا الشكل في هذا المجال ، أقول اذا حملناه مالا يحتمل كان مازعمه ابن عقيل صحيحاً بالنسبة للمضاف اما الشبيه بالمضاف فلم يلمح الى عملها معه في الخبر بله التصريح به وانما صب كلامه على اثبات التنوين فقال : (هذا باب يثبت فيه التنوين من الاسماء المنفية وذلك من قبل ان التنوين لم يصر منتهى الاسم فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم .) (٣) ، والذي ترجح عندي انه ليس في كلامه نص صريح على عملها في الخبر سواء أكان اسمها مفرداً أو غير مفرد .

---

(١) الكتاب ١ : ٣٤٥

(٢) الكتاب ١ : ٣٤٨

(٣) الكتاب ١ : ٣٥٠

٢ ـ ذكر ابن يعيش(١) قول الشاعر :

لا نسب اليـــوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع

وتحدث عن لا الثانية فقال : (. . يحتمل امرين احدهما ان تكون لا مزيدة لتأكيد النفي دخولها كخروجها . . كما في ليس اذا قلت ليس لك غـــلام ولا جارية . . الثاني ان تكون نافية عاملة كالأولى ، كأنه استأنف بها النفي ، فيكون حينئذ في تنوين الخلة اشكال ، فذهب سيبويه والخليل الى انها معربة منتصبة باضمار فعل محذوف كأنه قال لا نسب اليوم ولا أرى خلة . .) ومازعمه من انه مذهب سيبويه ليس بصحيح ، بل ان مذهبه فيها انها زائدة لتأكيد النفي ولم يصرح بغيره قال : (وتقول لا رجل ولا امرأة يافتى اذا كانت لا بمنزلتها فى ليس حين تقول : ليس لك رجل ولا امرأة فيهـا ، وقال رجل من بني سليم (وهو أنس بن العباس) : لا نسب اليوم ولا خلة ... وتقول لا رجل فيها فتعيد لا الاولى كما تقـول ليس عبد الله وليس اخوه فيها)(٢) ، ويبدو ان الذي أوقع ابن يعيش في هذا الوهم قول الزمخشري : (واما قوله لا نسب اليوم ولا خلة فعلى اضمار فعل كأنه قال ولا ارى خلة ، كما قال الخليـل في قوله الا رجلا جزاه الله خيراً كأنه قال الا تروني رجلاً ، وزعم يونس انه نون مضطراً) وظاهر ان تقدير الفعل قبـل الخلة انما هو للزمخشري قاسه على كلمة الخليـل في الا رجـلاً ، فالتبس الامر على ابن يعيش

---

(١) شرح المفصل ٢ : ١٠١

(٢) الكتاب ١ : ٣٤٩

فحسب ان القول بتقدير الفعل قبل الخلة للخليل ولم يكتف بهذا بل نسبه الى سيبويه ايضا ولعل الذي دعاه الى هذا ان كلمة الخليل جاءت عند سيبويه حين قال : (وسألت الخليل عن قوله :

الا رجلا جزاه الله خيراً   يدل على محصلة تبيت

فزعم انه ليس على التمني ... كانه قال الا ترونني رجلا جزاه الله خيراً ، واما يونس فزعم انه نون مضطراً وزعم أن قوله لا نسب اليوم ولا خلة على الاضطرار)(١) .

٣ ـ قال الزمخشري(٢) وهو يتحدث عن مجيء المعرفة بعد لا دون تكرير : (... وقوله ان لا الينا رجوعها ، ضعيف لا يجيء الا في الشعر) ، فزعم ابن يعيش في شرح هذه الكلمة انه (عند سيبويه ضعيف من قبيل الضرورة لأنه لم يكرر لا) وروى البيت هكذا :

قضت وطرا واسترجعت ثم آذنت   ركائبها ان لا الينا رجوعها

وسيبويه لم ينص على ضعف هذا ولا ذكر انه من قبل الضرورة ، انما اجازه في الشعر دون ايما تحفظ فقال : (وقد يجوز في الشعر المعرفة ولا تثنى لا قال الشاعر :

بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت   ركائبها ان لا الينا رجوعها)(٣).

وهو اذا اراد ان ينسب الضعف الى استعمال ما صرح بكلمة ضعيف ، او قبيح ، او وهذا لا يكاد يعرف ، او وقد يجوز في الشعر

---

(١) الكتاب ١ : ٣٥٩

(٢) شرح المفصل ٢ : ١١١ ـ ١١٢

(٣) الكتاب ١ : ٣٥٥

على ضعف للضرورة ، أما ههنا فقد اجازه كما هو واضح في هذا النص دون تضعيف ، اما رواية ابن يعيش للبيت فيبدو انه لم يصب فيها ، وقد ذكر الاعلم في الشرح : بكت جزعا . . وقال : (وصف بأنها فارقته فبكت واسترجعت . .) .

هذا ماوجدته في عدد محدود من كتب النحو(١) اثنتين وعشرين مسألة فيما يتعلق بالنواسخ والذي اعتقده ان حرص النحويين على ذكر مذهب سيبويه في المسائل هو الذي اوقعهم في هذا الوهم ، ولا يمكن ان اتصور هذا الوهم في ابواب النواسخ حسب او في هذه الكتب التي رجعت اليها دون غيرها ، فانه لو درست ابواب الكتاب الاخرى دراسة وافية وروجعت كتب النحو بصورة موسعة لوجد الباحث كما اعتقد الشيء الذي لا يستهان به من النسبة الخاطئة الى سيبويه ومن الوهم في فهم عدد غير قليل من المسائل الواردة في الكتاب .

---

(١) ذكرت اهمها في مصادر البحث .

الفصل الخامس

ما استجد بعد سيبويه

لم يستوف سيبويه بحث عدد من المسائل التي تتعلق بالنواسخ حيث اغفل بعضها ومثل لبعض دون تقعيد او شرح واغفل اصطلاحات بعضها او وضع اصطلاحا لم يتفق وما شاع بعده ، وفي هذا الفصل ذكر لاهمها حسب الابواب :

كان واخواتها :

١ - الاصطلاح : من اشهر اصطلاحات هذا الباب هو الافعال الناقصة ، تجد ذلك في اكثر كتب النحو(١)، اما سيبويه فلم يستعمل هذا الاصطلاح وانما قال عنها اول الباب:(هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)(٢) ووافقه في ذلك المبرد في المقتضب حيث جعل عنوان الباب (الفعل المتعدى الى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)(٣) ، اما المبتدأ والخبر بعد هذه الافعال حيث اصطلح النحاة على تسمية المبتدأ بعد دخولها اسمها والخبر خبرها فان سيبويه يسمى اسمها فاعلا (٤)

---

(١) انظر مثلا شرح المفصل ٧ : ٨٩ وشرح الكافية ٢ : ٢٩٢ وابن عقيل ١ : ٢٧٩

(٢) الكتاب ١ : ٢١

(٣) المقتضب ص٧٢٤

(٤) الكتاب ١ : ٢١ ، ٢٤

وخبرها مفعولاً (١) ، وقد يسميه أحيانا خبرا دون أن يذكر انه خبر للفعل (٢) .

٢ - المسائل :

(أ) ما مثل له دون تقعيد أو شرح :

١ - تعمل ما زال وما برح عمل كان (٣) ولم يذكر سيبويه ان هذين الفعلين يعملان عمل كان انما ذكـــر ان معنى مازال كمعنى مابرح(٤) ، ولم يمثل لأي منهما عاملا .

٢ - يجب توسط اخبار هذه الافعال بينها وبين الاسم اذا كان الاسم محصوراً (٥) وقد مثل له وليس حديثه عن تقديم الخبر او تأخيره انما كان يتحدث عن جواز اعتبار اي المعرفتين خبرا (٦) ومثل له بقوله ما كان أخاك الا زيد ، واستشهد بقوله تعالى : (وما كان حجتهم الا أن قالوا) وشواهد اخرى .

٣ - يجب تأخير الخبر اذا كان محصورا(٧)، ولم يذكر سيبويه أي مثال لهذا انما قال عما ذكرفي توسط الخبر انلك ان ترفع اى الاسمين

---

(١) الكتاب ١ : ٢١

(٢) الكتاب ١ : ٢٢

(٣) انظر مثلا ابن عقيل ١ : ٢٦٣ ، الهمع ١ : ١١١

(٤) الكتاب ٢ : ٣٧٢

(٥) الهمع ١ : ١١٧

(٦) الكتاب ١ : ٢٤

(٧) الاشموني ١ : ٢٣٢ ، والهمع ١ : ١١٧

لانهما معرفتان وذكر أن بعض القراء قرأ قوله تعالى : (ما كان حجتهم الا ان قالوا) بالرفع(١) .

٤ - يجب تقديم الخبر على الفعل واسمه إذا كان مما له الصدارة(٢) وقد مثل له سيبويه بقوله (٣) : من كان اخوك ؟ وايهم كان اخوك ؟ ولم يذكر القاعدة .

٥ - يجوز تقديم الخبر على الفعـــل واسمه اذا لم يكن واجب التوسط أو التأخير(٤) ولم يذكر ذلك انما مثل له بقوله (٥) اسفيها كان زيد ام حليما ؟ وأرجلا كان زيد ام صبياً ؟

٦ - تزاد كان بين ما وفعل التعجيب (٦) ولم يذكر سيبويه انها زائدة وان مثل لها بقوله (٧) : ماكان احسن زيدا .

٧ - تختص كان من دون سائر اخواتها بزيادتها في مواضع (٨) وقد ذكر المواضع دون ان ينبه الى ان هذا تختص بها (٩) .

---

(١) الكتاب ١ : ٢٤

(٢) الهمع ١ : ١١٧

(٣) الكتاب ١ : ٢٤

(٤) على خلاف في سبق خبر مادام وليس وما كان النفى أو شبهه شرطا في عمله وانظر ابن عقيل ١ : ٢٧٥ - ٢٧٨

(٥) الكتاب ١ : ٢٢

(٦) ابن عقيل ١ : ٢٨٨ والاشموني ١ : ٢٢٩ ، التصريح ١ : ١٩٢

(٧) الكتاب ١ : ٣٧

(٨) الاشموني ١ : ٢٤١ ، ابن عقيل ١ : ٢٨٨

(٩) الكتاب ١ : ٢٨٩

٨ - لاتزاد كان الا اذا كانت بلفظ الماضي (١) وان تكون بين متلازمين غير الجار والمجرور كالمبتدأ والخبر والفعل ومرفوعه وقد شذ زيادتها بلفظ المضارع في : أنت تكون ماجد نبيل ، وكذلك بين الجار والمجرور في : على كان المسوّمة العراب ، ولم يذكر سيبويه الشرطين انما هو واضح من تمثيله حيث لم يمثل الا للفظ الماضي وبين المتلازمين (٢) .

(ب) المسائل التي اغفل ذكرها ولم يمثل لها :

١ - لم يذكر سيبويه من افعال هذا الباب الا ثمانية (٣) وقد اوصلها السيوطي (٤) الى ثلاثين فعلا .

٢ - ذكروا عشرة افعال تعمل عمل كان لموافقتها صار في المعنى هي : آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحول وغدا وراح (٥) ، ولم أجدها عنده .

٣ - لم يذكر سيبويه من معاني هذه الافعال وهي ناقصة الا كان وليس ، وقد ذكروا ان معنى ظل اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا وبات اتصافه به ليلا واضحى اتصافه به في الضحى واصبح في الصباح وامسى في المساء وصار التحول من صفة الى صفة وما زال وما برح

---

(١) ابن عقيل ١ : ٢٨٨ - ٢٩٢ ، الهمع ١ : ١٢٠

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٩

(٣) الكتاب ١ : ٢١ ، ٢ : ٣٧٢

(٤) الهمع ١ : ١١٣

(٥) الاشموني ١ : ٢٢٩ ، الهمع ١ : ١١٢

ومافتيء وما انفك معناها ملازمة الخبـــر المخبر ٥٠ ، ودام بقي واستمر(١) .

٤ ـ اشترطوا في اعمال زال وبرح وفتيء وانفك ان تتبع نفياً او شبه نفي (٢) وهو النهي والدعاء سواء أكان النفي لفظا أو تقديرا كقوله تعالى : (تالله تفتوء تذكر يوسف) ولم اجده عنده .

٥ ـ نص سيبويه على ان ليس لاتصرف تصرف اخواتها(٣) وذكر تصريف كان(٤) اما بقية افعال الباب فلم يذكر حالها من حيث التصرف، وقد جعلت(٥) على ثلاثة اقسام :

١ ـ مالا يتصرف ، وهو ليس باتفاق، ومادام على خلاف واختار الصبان تصرفها .

٢ ـ مايتصرف تصرفا ناقصاً ، وهو مازال واخواتها مماكان النفي او شبهه شرطا في عمله ، فانه لايستعمل منها امر ولامصدر .

٣ ـ ما يتصرف تصرفا تاما ، وهو بقية افعال الباب .

٦ ـ ذكروا ان ليس ومازال وما فتيء لاتستعمل تامة (٦) بل

---

(١) الاشموني ١ : ٢٢٦ ـ ٢٢٧ ، ابن عقيل ١ : ٢٦٨

(٢) الاشموني ١ . ٢٢٧ ـ ٢٢٨ ابن عقيل ١ : ٢٦٣

(٣) الكتاب ١ : ٢١ ، ٣٩٨

(٤) الكتاب ١ : ٢١

(٥) الاشموني ١ : ٢٣٠ . ابن عقيل ١ : ٢٦٨ـ٢٧١ ، التصريح ١ : ١٦٠، الهمع ١ : ١١٤

(٦) الاشموني : ٣٣٥ ، ابن عقيل ١ : ٢٧٩ ، الهمع ١ : ١١٥

هي ناقصة دائما ولم يذكر سيبويه منها الا ليس (١) .

٧ ـ اختلفوا في تقديم خبر ليس عليها بين مجيز ومانع(٢) ولم اجد عنده مايدل على احدهما .

٨ ـ ذكروا ان كان المنفية وكل ناسخ منفى قد يزاد في خبره الباء على قلة(٣) ولم يذكره سيبويه .

المشبهات بليس :

١ ـ الاصطلاح :

جعل سيبويه عنوان الباب ٤) ل (ما) ثم بحث معها لات ولا ، اما ان فذكرها في موضع آخر (٥) لاعلى انها عاملة وعنوان الباب وان كان خاصا بما الا انه يصلح عنوانا لها ولاخواتها اذا قطع عمابعده فيكون (باب ما اجرى مجرى ليس) . وقد شاع اصطلاح (المشبهات بليس) (٦)

---

(١) الكتاب ١ : ٢١

(٢) الانصاف ١ : ٩٢ ، الهمع ١ : ١١٧

(٣) الصبان على الاشموني ١ : ٢٥١ ، والتصريح ١ : ٢٠١ ، الهمع ١ : ١٢٧

(٤) الكتاب ١ : ٢٨ حيث قال :(هذا باب ما اجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة اهـــل الحجاز ثم يصير الى اصله وذلك الحرف ما) .

(٥) الكتاب ٢ : ٣٠٦

(٦) انظر مثلا شرح المفصل ١ : ١٠٨ ، ابن عقيل ١ : ٣٠١ ، التصريح ١ : ١٩٦ ، الصبان ١ : ٢٤٧

ولا أجد فرقا كبيرا بين الاصطلاحين بل الذي اراه ان اصطلاح سيبويه أدق في ارادة العمل لقوله اجرى مجرى ليس فلا ينصرف الذهن الا الى العمل ، أما المشبهات فقد تعني فى المعنى لا العمل . اما المبتدأ والخبر بعدهن فقد اصطلح على تسميتها اسما وخبراً للحرف(١) ، وسيبويه يغفل تسمية اسمها وأحيانا يسميه الاول(٢) ، اما خبرها فيسمية الخبر(٣) او مفعولاً به(٤) .

٢ ـ المسائل :

في هذا الباب والابواب الباقية من النواسخ لم أجد مايذكر مما مثل له ولم يقعده او يشرحه ولذا سأكتفي بايراد المسائل التي اغفل ذكرها مما زاده النحاة .

١ ـ ذكر سيبويه ثلاثة شروط لاعمال ما كليس اثنين فى مكان(٥) والثالث في مكان آخر(٦) وقد اوصل بعض النحويين شروط الاعمال الى ستة بزيادة ثلاثة شروط على ما أورده سيبويه وهي :

(أ) الا يزاد بعدها إنْ فان زيدت لم تعمل(٧) نحو ما ان زيد

---

(١) المصادر السابقة نفسها .

(٢) الكتاب ١ : ٣٠

(٣) الكتاب ١ : ٢٩ ، ٣٠

(٤) الكتاب ١ : ٢٨

(٥) الكتاب ١ : ٢٩

(٦) الكتاب ١ : ٢٦٢

(٧) ابن عقيل ١ : ٣٠٢ ، الصبان ١ : ٢٤٧ ، التصريح ١ : ١٩٦ .

قائم ، قال ابن عقيل (واجاز ذلك بعضهم) .

(ب) الا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف او جار ومجرور على اسمها فان تقدم لم تعمل(١) نحو ما طعامك زيد آكل .

(ج) الا تتكرر ما فان تكررت لم تعمل (٢) نحو : ماما زيد قائم لان الثانية نفت النفي فصار اثباتاً قال ابن عقيل واجازه بعضهم .

٢ ـ يشترط سيبويه لعمل لا عمل ليس شرطا واحداً وهو الا تعمل الا في نكرة واجازه في الشعر(٣) وقد زيد شرطان (٤) آخران اعملها وهما :

(أ) الا يتقدم خبرها على اسمها فلا يجوز لا قائما رجل .

(ب) الا ينتقض نفيها بالا فلا تقول : لا رجل الا افضل من زيد .

٣ ـ ذكروا ان خبر لا قد يجر بالباء على قلة واستشهدوا له بقوله(٥) :

فكن لي شفيعا يوم لاذو شفاعة بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب

٤ ـ ذكروا(٦) اعمال إنْ عمل ليس واستشهدوا لها بقراءة سعيد

---

(١) ابن عقيل ١ : ٣٠٥ ، الصبان ١ : ٢٤٧ ، التصريح ١ : ١٩٨ .

(٢) ابن عقيل ١ : ٣٠٦ ، الصبان ١ : ٢٤٧

(٣) الكتاب ١ : ٣٥٥

(٤) ابن عقيل ١ : ٣١٦

(٥) الصبان ١ : ٢٥١

(٦) ابن عقيل ١ : ٣١٧ ـ ٣١٩ ، الصبان ١ : ٢٥٥

ابن جبير : (ان الذين تدعون من دون الله عباداً امثالكم) وبقول الشاعر :

ان هو مستوليا على أحـــد الا على أضعف المجـانين

وفي عملها خلاف واكثر البصريين والفراء انها لاتعمل شيئاً(١) ، ولم يذكرها سيبويه (٢) ولم يستشهد لها أو يمثل .

افعال المقاربة

١ ـ الاصطلاح :

اصطلح على تسمية هذه الافعال بأفعال المقاربة من قبيل التغليب والا فهي على ثلاثة معان(٣) المقاربة والرجاء والشروع ، اما سيبويه فقد قال عنها انها (لتقريب الامور)(٤) وقال عن عسى انها (طمع واشفاق)(٥) ، اما المبتدأ والخبر بعد هذه الافعال فقد اصطلح على تسميتهما اسما وخبراً للفعل (٦) وسيبويه سماهما فاعلا ومفعولاً (٧) ، وكذلك فعل المبرد(٨) .

---

(١) ابن عقيل ١ : ٣١٧

(٢) الكتاب ٢ : ٣٠٦

(٣) ابن عقيل ١ : ٣٢٣ ، الاشموني ١ : ٢٥٨ والتصريح ١ : ٢٠٣

(٤) الكتاب ١ : ٢٧٩

(٥) الكتاب ٢ : ٣١١

(٦) شرح المفصل ٧ : ١١٥ ـ ١١٩ ، ابن عقيل ١ : ٢٢٣، الاشموني١ :٢٦٧

(٧) الكتاب ١ : ٤٧٨

(٨) المقتضب ٤٦٧

٢ ـ المسائل :

١ ـ ذكر سيبويه من هذه الافعال(١) كاد وكرب ويوشك وعسى وجعل وأخذ واخلولق وقد اوصلها الازهري(٢) الى نيف وعشرين فعلاً وزاد السيوطى(٣) فجعلها أربعين فعلاً .

٢ ـ لم يصنف سيبويه هذه الافعال حسب معانيها وقد جعلت(٤) على ثلاثة أقسام :

(أ) افعال المقاربة وهي كاد وكرب وأوشك وقد ذكرها سيبويه جميعا .

(ب) افعال الرجاء وهي عسى وجرى واخلولق ولم يذكر جرى .

(ج) افعال الانشاء والشروع وهي جعل وطفق واخذ وعلق وانشأ ولم يذكر منها الا جعل وأخذ .

٣ ـ لم يذكر سيبويه الا تجرد الفعل بعد كرب من أن ، وذكروا(٥) انه قد يقترن بها واستشهدوا له بقول ابي زيد الاسلمي :

سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا

٤ ـ لم يذكر سيبويه الا المضارع من اوشك (يوشك وتوشك)(٦)

---

(١) الكتاب ١ : ٤٧٧ ـ ٤٧٨

(٢) التصريح ١ : ٢٠٣

(٣) الهمع ١ : ١٢٩

(٤) ابن عقيل ١ : ٣٢٣ ، الاشموني ١ : ٢٥٨ ، التصريح ١ : ٢٠٣

(٥) ابن عقيل ١ : ٣٢٥ ، الاشموني ١ : ٢٦٢ ، الهمع ١ : ١٣٠

(٦) الكتاب ١ : ٤٧٨

وقد ذكروا انه اكثر من الماضي الا ان الماضي استعمل أيضا وذكروا له اسم فاعل واستشهدوا له بقوله :

فموشكة ارضنا ان تعود   خلاف الانيس وحوشا يبابا

٥ - لايتقدم الخبر في هذا الباب(١) على الفعل فلا يقال ان يقوم عسى زيد ولم يشر سيبويه الى منع هذا وان كان مفهوما من عدم تمثيله له .

٦ - ذكر سيبويه ان عسى واوشك تكتفي بالمرفوع اذا جاء بعدها ان والفعل فحسب نحو عسى أن يقوم الا انه لم يذكر حكمها اذا جاء بعد ان والفعل اسم ظاهر(٢) نحو عسى ان يقوم زيد . فقد ذهب بعضهم الى ان الاسم مرفوع بيقوم فاعلاً له وأن الفعل في موضع رفع فاعل لعسى واجاز آخرون هذا الوجه ووجها آخر هو ان يكون الاسم اسم عسى مؤخراً وان والفعل في موضع نصب خبر عسى وفاعل يقوم ضمير مستتر يعود الى زيد وجاز عوده عليه وقد تأخر في اللفظ لأنه مقدم في النية .

ظن واخواتها

١ - الاصطلاح :

سميت هذه الافعال ظن واخواتها أو افعال القلوب(٣) ، اما

---

(١) الهمع ١ : ١٣١

(٢) ابن عقيل ١ : ٣٤٢ ، الاشموني ١ : ٢٦٦ ، التصريح ١ : ٢٠٩

(٣) شرح المفصل ٧ : ٧٧ ، شرح الكافية ٢ : ٢٥٧ ، ابن عقيل ١ : ٤١٦ ، الاشموني ٢ : ١٨ ، الاشباه ٢ : ٦٢

سيبويه فقد بحثها في بابين ، مرة تحت عنوان باب (الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك ان تقتصر على احد المفعولين دون الآخر)(١) ، ومرة تحت عنوان (باب الافعال التي تستعمل وتلغى(٢) أما المبتدا والخبر بعد دخولها فيتفق سيبويه وبقية النحاة على تسميتهما مفعولين(٣) للفعل ولم أعلم خلافا بينهم في ذلك .

٢ ـ المســـائل :

١ ـ اضطرب سيبويه في تعيين معاني هذه الافعال ، وقد جعلت(٤) على أربعة اصناف .

(ا) افعال اليقين وهي وجد وتعلم ودرى .

(ب) افعال الرجحان وهي جعل وحجا وعدّ وزعم ووهب .

(ج) مايفيد الأمرين والغالب كونه لليقين وهي رأي وعلم .

(د) مايفيد الامرين والغالب كونه للرجحان وهي ظن وخال وحسب .

٢ ـ ذكر سيبويه من هذه الافعال عشرة حسب وقد ذكر السيوطي(٥) انها اربعة عشر فعلا .

---

(١) الكتاب ١ : ١٨

(٢) الكتاب ١ : ٦١

(٣) انظر المصادر السابقة في ص ٢٩١رقم(٣)

(٤) الاشموني ٢ : ٢٤

(٥) الهمع ١ : ١٤٨ ـ ١٤٩

٣ — مما يعمل عمل هذه الافعال افعال التصيير(١) وهي صير وجعل واتخذ وتخذووهب وترك ورد ولم يذكرها .

أعلـــم وأرى

١ – الاصطلاح :

الأكثرون(٢) على تسمية البـاب بالفعلين أعلم وأرى ومنهم من جعل العنوان لعملها فقال : (الافعال المتعدية الى ثلاث)(٣) او (ماينصب ثلاثة مفاعيل)(٤) وقال منه سيبويه(٥) (باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين) ويتفق الجميع على تسمية المبتـدأ والخبر بعد دخولها المفعول الثاني والثالث .

٢ ـ المســائل :

١ — لم يذكر سيبويه من هذه الافعـال الا أرى وأعلم ونبأ(٦)

---

(١) الاشموني ٢ : ٢٤ ـ ٢٥ ، الهمع ١ : ١٥٠

(٢) شرح الكافية ٢ : ٢٥٥ ، ابن عقيل ١ : ٢٤٥ ، الصبان ٢ : ٣٨ ، الاشباه ٢ : ٧٠

(٣) شرح المفصل ٧ : ٦٥

(٤) اوضح المسالك ١ : ٣٣٢ ، التصريح ١ : ٢٦٤

(٥) الكتاب ١ : ١٩

(٦) الكتاب ١ : ١٩

وزيد عليه(١) أخبر وحدث وانبأ وخبر واوصلها السيوطي(٢) الى تسعة عشر فعلا .

٢ - يجوز في المفعول الثاني والثالث كل ماجاز في مفعولي ظننت(٣) من جواز الالغاء ووجوب التعليق في مواضعه ... الخ ، اما سيبويه فلم يذكر الاجواز حذفهما ، اما الالغاء والتعليق فقد تحدث عن المبني للمجهول منها فقط وجعله كأخوات ظن وتحدث عنه معها(٤) .

انّ واخواتها

١ - الاصطـلاح :

اصطلح على تسميتها بالحروف المشبهه بالفعل ، وعليه الكثيرون(٥) أما سيبويه(٦) فقد قال عنها انها بمنزلة الفعل ، وهذا لايختلف كثيراً عن اصطلاح النحويين الآخرين ، اما المبتدأ والخبر بعدها فقد سماها باسمها وخبرها ، ولم يسم سيبويه الاسم وقال عنه أحيانا (الاسم المنصوب)(٧) وقال عن خبرها الخبر(٨) ولم يقل خبرها .

---

(١) الاشموني ٢ : ٤٠

(٢) الهمع ١ : ١٥٩

(٣) الاشموني ٢ : ٣٩ - ٤٠ ، الهمع ١ : ١٥٨

(٤) الكتاب ١ : ٦١ - ٦٢

(٥) باب ان في كتب النحو ، مثلا شرح المفصل ١ : ٨٣ . شرح الكافية : ٩٩ ابن عقيل ١ : ٢٤٥

(٦) الكتاب ١ : ٢٨٠

(٧) الكتاب ١ : ٢٨٦ (٨) ١ : ٢٨٧

٢ ـ المسائل

١ ـ ذكروا(١) ان قوماً من العرب ينصبون بها الجزأين واستشهدوا بقوله :

اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا

وقوله :

كأن اذنيه اذا تشوّفا قادمة أو قلما محرفا

وقوله :

ياليت أيام الصبا رواجعا

ولم يذكر سيبويه ذلك انما ذكر ياليت ايام الصبا رواجعا على حذف الخبر(٢) والتقدير ياليت لنا ايام الصبا ولم يشر الى نصب الجزأين .

٢ ـ لم يذكر تقديم معمول الخبر(٣) اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا . وانما ذكر شاهداً يستفاد منه هنا وان كان ايراده لالغاء الظروف أو جعله خبرا وذلك قول الشاعر : (٤)

فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله

٣ ـ ذكروا(٥) ان من شروط اللام الداخلية في خبر ان الاتدخل

---

(١) الاشموني ١ : ٢٨٤ ، الهمع ١ : ١٣٤

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٤

(٣) الاشموني ١ : ٢٧٢

(٤) الكتاب ١ : ٢٨٠

(٥) الاشموني ١ : ٢٨١ ، التصريح ١ : ٢٢٢ ، الهمع ١ : ١٤٠

على المنفي او الماضي المتصرف غير المقترن بقد ولم أجده عنده .

٤ ـ من مواطن إنّ أن تأتي بعد حيث(١) ولم اجده عند سيبويه وان كان داخلا فيها ذكره اذ انه من مواطن الابتداء .

٥ ـ جعلوا من مواطن أنّ أن تقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو : اعتقادي انك فاضل(٢) ، ولم يذكره .

٦ ـ من مواطن أنّ ان تقع في موضع نائب فاعل (٣) نحو قوله تعالى : (قل اوحي اليّ انه استمع نفر ...) ولم يذكره .

لا التي لنفي الجنس

١ ـ الاصطلاح :

اشهر اصطلاح لها هو النافية للجنس(٤) . ولم ينص سيبويه على انها نافية للجنس وانما قال عنها : (هذا باب النفي بلا ، ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين)(٥) وكونها لنفي الجنس عنده استخرجته من اثناء كلامه وان لم يصرح به . اما المبتدا والخبر بعد دخولها فهما اسمها وخبرها عند الكثيرين(٦) ، اما سيبويه فقد قال عن اسمها

---

(١) التصريح ١ : ٢١٥
(٢) التصريح ١ : ٢١٧ ، الاشموني ١ : ٢٧٣
(٣) التصريح ١ : ٢١٦ ، الهمع ١ : ١٣٧
(٤) شرح المفصل ١ : ١٠٥ ، شرح الكافية ١ : ١٠٠
(٥) الكتاب ١ : ٣٤٥
(٦) شرح المفصل ١ : ١٠٥ ، ابن عقيل ١ : ٣٩٣

احيانا المنفي واحيانا ماعملت فيه لا ، اما الخبر فانه عنده خبر المبتدأ لا خبرها هي(١) .

٢ ـ المسائـــل :

١ ـ اذا لم تتكرر لا جاز في المعطوف النصب نحو :

فلا اب وابنا مثل مروان وابنه

وقد ذكره سيبويه (٢) وجاز الرفع ايضا (٣) ولم يذكره .

٢ ـ اجازوا(٤) في المعطوف مع المضاف والشبيه بالمضاف الرفع والنصب دون البناء ، ولم اجده عنده .

٣ ـ ذكروا(٥) ان الوصف مع المضاف والشبيه بالمضاف يجوز فيه الرفع والنصب دون البناء ، اما سيبويه فقد ذكر النصب مع المضاف(٦) الا انه لم يذكر الرفع ولا ذكر شيئا عن النعت مع الشبيه بالمضاف.

٤ ـ لم يذكر سيبويه المؤنث السالم بعد لا ، وفيه اقوال احدها وجوب بنائه على الكسر لانه علامة نصبه ، الثاني وجوب بنائه على

---

(١) الكتاب ١ : ٣٤٥

(٢) الكتاب ١ : ٣٢٩

(٣) الاشموني ٢ : ١٣ ـ ١٤

(٤) الاشموني ٢ : ١٣

(٥) الاشموني ٢ : ١٣

(٦) الكتاب ١ : ٣٥١ ـ ٣٥٢

الفتح ، الثالث جواز الامرين ، وقد صحح الاخير السيوطي(١) قال لورود السماع به .

قيمة الفصل

١ ـ الاصطلاح :

نلاحظ بما مر في الاصطلاح على اختلاف أبواب النواسخ انه اورد لبعضها مصطلحات كتب لها البقاء مع تحوير بسيط والقسم الآخر شاع له اصطلاح آخر غير الذي عنده ، وفي كلا الحالين لم يكن سيبويه قاصداً لوضع الاصطلاح ، انما كان شارحا وموضحا للعمل او المعنى ففي باب كان انصب كلامه على العمل حين قال هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد(٢) ، كذلك في باب لا حيث قال هذا باب النفي بلا ، ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين(٣) ، وكذلك في باب ظن(٤) واعلم(٥) حيث تحدث عن تعديتها الى مفعولين او ثلاثة وعن الالغاء والاستعمال فيها ، وهو في باب انّ ذكر انها اشبهت الفعل في العمل(٦) وكان بذلك قريبا من الاصطلاح الذي شاع لها من انها

---

(١) الهمع : ١٤٦

(٢) الكتاب ١ : ٢١

(٣) الكتاب ١ : ٢٤٥

(٤) الكتاب ١ : ١٨ ، ٦١

(٥) الكتاب ١ : ١٩

(٦) الكتاب ١ : ٢٨٠

الحروف المشبهة بالفعل ، وكذلك في المشبهات بليس حيث ذكر انها اجريت مجـــرى ليس(١) وهو قريب من الاصطلاح الشائع ايضاً ، وفي افعال المقاربة تحدث عن المعنى حيث قال انها لتقريب الامور(٢) وهو قريب ايضا من الاصطـلاح الشائع ، اما المبتدأ والخبر بعـد دخول الناسخ فهو أيضا لم يكن قاصدا ذكر المصطلح يدل على ذلك تعدد تسمية مادخل عليه الناسخ وغرابتها احيانا فهو في باب كان يسمى اسمهـا اسم فاعل وخبرها اسم مفعـول ويسميه احيانا مفعـولا او خبرا(٣) ، وفي المشبهات بليس يغفل تسمية اسمها ويسميه احيانا الاول ، ويسمى خبرها مفعولاً به وخبراً(٤) ، وفي لا النافية للجنس يسمى اسمها احيانا المنفي واحيانا ماعملت فيه لا ويجعل الخبر للمبتدأ لا لها(٥) وفي باب المقاربة يسمى اسمها فاعلا وخبرها مفعولا(٦) ، اما في ظن واعلم فقد جعلهما مفعولين (٧) وعليه سار بقية النحويين بعده على ما اعلم ، اما في ثنايا الابواب فقد فاته ايضاً ذكر عدد من المصطلحات ففي باب كان تحدث عن معمول الخبر مع كان الا انه سماه

---

(١) الكتاب ١ : ٢٨

(٢) الكتاب ١: ٢٧٩

(٣) الكتاب ١ : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤

(٤) الكتاب ١ : ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠

(٥) الكتاب ١ : ٣٤٥

(٦) ١ : ٤٧٨

(٧) الكتاب ١ : ١٨

مايعمل فيه الآخر(١) وهو لا يختلف كثيراً عن المصطلح ، وفي باب ان ذكر ان لكن توجب بعد نفي (٢) ولم يذكر لفظة الاستدراك مع ان المعنى واحد ، وكذلك تحدث عن دخول ما الكافة على هذه الحروف ولم يستعمل لفظة كافة وانما تحدث عن الالغاء بعد دخول ما(٣) وهذا يعني انها تلغي العمل فهي كافة ولا فرق بين الكلمتين ، وفي باب لا مثل لاسمها المفرد والشبيه بالمضاف وقال عن المفرد المنفي الواحد(٤) وتحدث عن الشبيه بالمضاف على انه الاسم الذي يكون مابعده من تمامه(٥) وكلاهما مقارب في المعنى للمصطلح ، وفي باب ظن تحدث عن تعليقها ولم يستعمل المصطلح انما قال لا يعمل فيه ماقبله(٦) وهو عين المعنى الاصطلاحي ، وعدم شيوع تسمياته عما ذكرناه في هذا الباب امر طبيعي كما اعتقد ، وذلك لأن اصطلاحات الفنون لم تكن قد استقرت جميعاً في وقته ، وقد يشيع مصطلح بين الناس وغيره خير منه او مثله ، والذي تبين مما مر انه لم يغفل المعاني للمصطلحات وانما لم يسبق غيره في اختيار هذه الالفاظ التي شاعت ، وان كان له فضل السبق في عدد منها كما مر في مفعولي

---

(١) الكتاب ١ : ٣٦ ، ٣٧

(٢) الكتاب ١ :٢١٦

(٣) الكتاب ١ :٢٨٢ ـ ٢٨٣

(٤) الكتاب ١ : ٣٤٨

(٥) الكتاب ١ : ٣٥٠

(٦) الكتاب ١ : ١٢٠

ظن وأعلم وباب الحروف المشبهة بالفعل وما أجرى مجرى ليس وأفعال المقاربة .

٢ - المسائــل

لايمكننا ان نتصور ان سيبويه قد استوعب دراسة النحو العربي فلم يترك شاردة ولا واردة الا احصاها ، لان هذا مخالف اولا لطبيعة الانسان الذي لابــد ان تفوته امور مهما بالغ في الحرص والدقة والتتبع ، ولأن النحو على عهده لم يكن قد استنفد كل اغراضه ثانياً ، فلا غرابة اذن أن نجد سيبويه يغفل ذكر عدد من المسائل كلياً او يأتي بأمثلة في مسائل يستفاد منهـا في غيرها مما لم يذكره ، وان في ذكر هذه الامثلة على وجهها الذي وردت به مايشير الى مذهبه في المسائل التي اغفلها وان لم يكن التمثيل لها الا اننا مع ذلك نستطيع ان نلمح احيانا تقاربا بين ماذكره وما اغفله مما يجعل المذكور مغنياً عن المهمل من ذلك مثلا في باب كان فقد ذكر ثمانية افعال فقط وفي اول الباب لم يذكر الا اربعة(١) وقد اوصلها السيوطي(٢) الى ثلاثين فعلا وزاد عشرا مما يعمل عمل كان لموافقته صار في المعنى ، والظاهر كما قال الرضي(٣) انها غير محصورة ، وقد قال سيبويه بعد ان ذكر اربعة منها اول الباب : (وما كان نحوهن من الفعل مما لايستغنى عن الخبر)(٤) ، فهذه الكلمة شاملة لكل ما ادخل فيها وكان يحتاج الى

---

(١) الكتاب ١ : ٢١

(٢) الهمع ١ : ١١٣

(٣) شرح الكافية ٢ : ٢٧٠

(٤) الكتاب ١ : ٢١

الخبر ، وفي المشبهات بليس ذكر ثلاثة شروط لاعمال ماعمل ليس وزيد عليه ثلاثه وهي داخلة فيما اشترط أو مما فيه خلاف فقد اشترطوا الا يزاد بعدما ان وقال ابن عقيل(١) اجاز ذلك بعضهم ، وكذلك الا تتكرر ما وذكر ابن عقيل(٢) ايضاً انه اجازها بعضهم ، والشرط الثالث قالوا الا يتقدم معمــول خبرها غير الظرف على اسمها ، وهذا يدخل فيما اشترط من عدم جواز تقديم الخبر على الاسم لأنه كما قالوا لا يتقدم المعمول الا حيث يتقدم العامل(٣) ، فلما لم يجز سيبويه تقدم الخبر كان طبيعيا ان يدخل معمول الخبر في المنع اما الظرف والجار والمجرور فانهم يتسمحون فيه ويجيزونه .وفي المقاربة ذكر سبعة افعال فحسب(٤) ويبدو ايضا انها غير متفق على عددها اذ جعلها الازهري (٥) نيفا وعشرين فعلا واوصلها السيوطي (٦) الى اربعين ولما كان في عددها هذا التفاوت فان الاكتفاء ببعضها مغن عن التصريح بها جميعاً .وفي باب انذكروا ان من مواطن كسر همزتها ان تأتي بعد حيث ولم يذكره سيبويه الا انه داخل فيما ذكره من مواطن الابتداء لان الجملة بعد حيث مبتدأة ، وفي باب لا لم يذكر المؤنث السالم مع لا الا انه داخل في الاسم المفرد وان اختلف النحاة في حركته على ثلاثة مذاهب .

---

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٣٠٣

(٢) ابن عقيل ١ : ٣٠٦

(٣) ابن عقيل ١ : ٢٧٨

(٤) الكتاب ١ : ٤٧٧ ـ ٤٧٨

(٥) شرح التصريح ١ : ٢٠٣ (٦) الهمع ١ : ١٢٩

والمسائل غير المستوفاة على أية حال من القلة في كل باب كما هو ظاهر بحيث لاتعد شيئا مذكورا امام هذا الجهد الضخم خاصة اذا ماتذكرنا ان كل انسان معروض للخطأ والزلل والهفوة والتقصير ، ولئن كانت هذه المسائل وحدها مافات سيبويه في ابواب النواسخ كلها فانه تشريف له وتكريم واظهار فضل .

وبعد فلابد لي قبل ان اغادر هذا الفصل الى الخاتمة من ان انوه بالجهد العظيم الذي بذله سيبويه وهو يجمع لنا مادة النواسخ في كتابه ، لقد كان الكتاب محاولة سيبويه الوحيدة فيما نعلم ، لم يكتب هو قبله ولاسبقه احد الى مثله وقد استطاع ان يجمع فيه آراء شيوخه ومذاهبهم وان يتتبع الشواهد ويبتدع الأمثلة ويفصل القواعد فقدم دراسة علمية قائمة على النظر والملاحظة والسماع والاستشهاد والقياس والتعليل ، وان الدارس ليقف بكل اكبار امام هذا النتاج الذي لم يسبق اليه صاحبه . ان مادة النواسخ فيه الكتاب تصلح شاهداً على الدقة العلمية التي كان يتمتع بها سيبويه ولو قدر له ان يعيد النظر في الكتاب أو يقرأه عليه احد لاخرج لنا المادة منسقة احسن تنسيق ومبوبة أجود تبويب ، الا ان معاجلة أجله له جعل عدداً من مسائله منتثرة في ابواب متفرقة مما يعد مأخذاً على التبويب ، بيد ان قلة هذه المسائل وما قدمناه من انه لم يمهل حتى يعيد النظر في كتابه يجعل تناثر هذه المسائل قليل القدح في حسن التبويب وعندما درسنا مادة النواسخ في كتب النحو التي جاءت بعده وجدناها عليه عيالاً تستعير شواهده وتستفيد من قواعده وتحذو حذوه في البحث وتوثق ماوثقه وتضعف ماضعفه ، ولكن العلوم لاتجمد على حال ولابد من الزيادة

والتفريع وان كان في الزيادة احياناً مالا ينفع بل ماياتي بالضرر
بيد ان التطور أمر لابد منه وهكذا وجدنا النحاة من بعده يجتهدون
في التفريعات ويتفننون في المصطلحات بما لم يرد له ذكر في كتابه
وهي زيادات وتفريعات لاتؤثر بحال على صلب مادة النواسخ في
الكتاب بل ان كثيراً مما استجد بعده كان الى الترف العلمي اقرب منه
الى البحث النحوي الذي خطه سيبويه لنفسه وسار عليه من سار من
بعده . وعلى هذا فاننا نستطيع ان نقول باطمئنان ان سيبويه لم يدع
زيادة لمستزيد لابد منها في هذا الباب ، وان الدراسات النحوية
المعاصرة يمكنها ان تكتفي بما اورده سيبويه في كتابه وان تصوغها
بعبارة يألفها جيلنا الحاضر وحينئذ تكون قد قدمت علماً كافياً يكاد
يكـون خلواً من الحشو والزيادات ومالا طائل تحته من مسائل
الخلاف والتفريعات .

الخاتمة

لقي كتاب سيبويه منذ ظهوره من العناية والاهتمام لدى علماء العربية مالم يلقه كتاب غيره في بابه على ماأعلم ، فلقد تلقاه الناس بالقبول وعكفوا عليه يتدارسونه ويوضحون غوامضه ويشرحون شواهده وينسبونها ويعترضون عليه ويردون الاعتراضات ، مما جعل المكتبة العربية حافلة بكتب قيمة لم تكن لتوجد لولا هذا الكتاب . وان الذي يصحبه فترة وجيزة من الزمن قارئا متأملا تنكشف له علة الاهتمام والعناية التي لقيها من العلماء . فهو بحق كتاب العربية الاول في اكثر علومها وبخاصة النحو والصرف ، ولله ما احسن قولهم عنه انه قرآن النحو ! .

ولقد كانت دراسة النواسخ في الكتاب فرصة طيبة جعلتني احظى بصحبته مدة ليست بالقليلة فخرجت في نهاية البحث بجملة نتائج مهمة ، فلقد وجدت انه لابد لي قبل ان ابحث النواسخ في الكتاب من بحث المبتدأ والخبر لأنهما المادة التي تعمل النواسخ فيها فتبين لي ان النحويين يتفقون تقريبا في حد كل منهما الا انهم يختلفون في العامل فيهما على مذاهب كان ارضاها مذهب سيبويه واختلاف النحويين في هذا مما لا طائل تحته كما قال ابن عقيل .وفي موضوع النواسخ في اللغة والاصطلاح تبين لي ان جميع الذين كتبوا في معجمات اللغة ابتداء من الخليـــل في العين الى وقتنا هذا لم يذكروا المعنى الاصطلاحي للنسخ فهم الى منتصف القرن السابع للهجرة لم يكونوا

يعرفون الاصطلاح لأنه لم يكن قد شاع ، أما الذين جاءوا بعد هذا التاريخ فيبـدو أنهم اغفلوه اعتماداً على عدم ذكره فيما سبقهم من تأليف ، وقل مثل ذلك عن كتب اصطلاحات العلوم ، ولقد تبين لي ان اول من فرق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي هو ابن هشام في شرح قطر الندى اما اللفظة بمعناها الاصطلاحي فقد وجدتها قبل ابن هشام عند ابن مالك والرضى ، وفي الباب الاول ظهر لي ان سيبويه لم يبحث ابواب النواسخ كلها في مكان واحد وذلك لأنه لم يبحثها من حيث عملها في المبتدأ والخبر وانما بحثها من جوانب متعددة كلا فى موضعه فلقد بحث ظن واخواتها واعلم وأرى وكان واخواتها في مكان واحد ناظرا الى المرفوع بعدها او الى الفاعل كما سماه في الجميع ، فقد بحث ظن واخواتها في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك ان تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر) وأتبعه باب أعلم وأرى بعنوان (باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين ولا يجوز ان يقتصر على مفعول واحد منهم دون الثلاثة) وبعد ان تحدث في بابين قصيرين عن بعض أحوال مامر ذكر باب كان واخواتها تحت عنوان (هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد). اما افعال المقاربة فانه لم يبحثها مع الافعال وانما بحثها في باب (هذا باب من ابواب أن التي تكون والفعل بمنزلة مصدر) ، وبحث إن واخواتها بين ابواب المنصوبات الا أنه قدم بين يدي الباب باب الابتداء مما يدل على احساسه بارتباط هذين البابين ، وبحث لا التي لنفي الجنس بعد ابواب الحذف وقبل باب الاستثناء ولعل حذف التنوين من الاسم جعله يلحقهـا بأبواب الحذف ونصب الاسم بعدها جعله يلحق بها الاستثناء . وقد

استكمل بحث بعض الابواب التي جمعها في مكان واحد في اماكن اخرى كما فعل في باب ظن حيث بحثها مرة مع اعلم وأرى وكان واخواتها ثم بحثها من حيث الالغاء والتعليق خلال باب الاستفهام . ومن جهة أخرى لاحظ أحيانا الأتفاق في العمل فنراه قد بحث المشبهات بليس في خلال باب كان .

ولقد لاحظت ان سيبويه قد تحدث عن استعمالات كان في حالتي التمام والنقص الا انه لم يصرح بأنها تامة أو ناقصة كذلك جعل كان كالفعل ضرب الا في احتياجها للمنصوب وان الفاعل والمفعول في كان لشيء واحد ، ولقد تبين لي ان ليس عنده فعل وليست حرفا وانها لاتتصرف بخلاف اخواتها المذكورات اول الباب (كان وصار ودام) . اما الاسم والخبر بعد هذه الافعال فان مذهبه انهما قد يكونان معرفة ونكرة فيكون المعرفة الاسم الا انه قد جاءت النكرة على قلة اسما لكان والمعرفة الخبر ، وقد يكونان معرفتين او نكرتين فيجوز ان يكون ايا منهما الاسم والآخر الخبر ، ، وعن تقـــديم الخبر وتأخيره وجدت انه جعله اربعة انواع واجب التقديم ، وواجب التأخير ، وجائز الامرين وتقديمه ارجح ، وجائزهما بلا ترجيح ، اما معمول الخبر فقد منع ايلاءه الفعل اذا لم يكن ظرفا واجاز حذفه اذا دل عليه دليل . وما جاء ظاهره خلاف القواعد جعله سيبويه على اضمار الاسم لكي يتفق الكلام وقواعد اللغة ، اما ما اختصت به كان فقد ذكر حذف النون من يكن واضمارها وزيادتها وتبين لي انه لا يراها زائدة بين ما وفعل التعجب ، وفي العطف اجاز النصب في

المعطوف حملا على الفعل والرفع على القطع والابتداء ، وخص بالحديث العطف على خبر ليس المجرور بالباء فأجاز في المعطوف النصب حملا على الموضع والجر حملا على اللفظ .

وتبين لي انه لايعمل ماعمل ليس الا بثلاثة شروط الا يتقدم الخبر على الاسم والا ينتقض النفي بالا والا يبدل من خبرها موجب أما لا فانه يعملها بشرط واحد هو ان يكون معمولاها نكرتين وأجاز في الشعر ان يكون الاسم معرفة ، اما لات فقد اتضح لي انها عنده حرف قائم بذاته فهي ليست فعلا وليست لازيدت عليها التاء ولاهي لا وتاء تحين اما عملها فقد تبين لي انها عنده عاملة في اسماء الزمان لا كما ظن كثيرون ان مذهبه في لات انها لاتعمل الا في لفظ الحين .

وتبين لي ايضاً ان افعال المقاربة عنده لاتكون عاملة عمل كان الا اذا كان الفعل المضارع بعدها خالياً من ان وامل ذلك انما كان لأن المضارع اذا اقترن بأن أوّل بمصدر ولايخبر بالمصدر عن اسم الذات ، وهو لايجيز ان يأتي الخبر مع هذه الافعال اسما الا في قولهم : عسى الغوير أبؤسا وهو كالمثل لايجوز القياس عليه . وقد وجدت ان عسى تأتي على أربعة أوجه عنده فتكون فعلا لازما أو متعديا أو عاملة عمل كان أو حرفا كلعل ، ولقد نوزع في هذا الوجه الأخير الا ان الشواهد التي أوردها وكونها بمعنى واحد مع لعل اذ هما طمع واشفاق مما جعلني ارجح مذهبه على مذاهب المنازعين . اما يوشك فانه لم يذكر منها الا المضارع ولم اجده يذكر الماضي ولعل هذا الذي دفع البعض الى انكار غير المضارع منها ، واما كاد فيجوز في الشعر وعلى قلة ان تكون بمنزلة الفعل المتعدي واما الافعال الاخرى

في الباب فلها عمل واحد هو عمل كان . ولقد ذكر سيبويه اخلولق الا ان الذي اتضح لي انه لايراها عاملة عمل كان وانما ذكرها مع هذه الافعال لان المضارع بعدها ينبغي ان يقترن بأن .

أما افعـــال القلوب فقد وجدت ان المعنى الاول لظن وجميع اخواتها عنده هو الشك الا ان عددا منها يستعمل لليقين أيضا . وقد ذكر لهذه الافعال معاني اخرى الا انها تكون متعدية لمفعول واحد على تلك المعاني وليست من النواسخ حينئذ ، وفي حديثه عن الغاء عمل هذه الافعال تبين لي انه يجيز الالغاء اذا توسط الفعل أو تأخر اما اذا تقدم فلا يجوز عنده الالغاء اما التعليق فقد ذكر ستة مواضع له مع الاستفهـام، ومع لام الابتداء ، ومع لام القسم ومع ما النافية، ومع انّ اذا كان في خبرها اللام، ومع كان وانّ وذلك اذا توسط الفعل بين كان واسمها ولم يكن معمولا لاسمها أو خبرها وكذلك مع انّ . وخص هذه الافعال بأن فاعلها ومفعولها الاول قد يكونان ضميرين متصلين لشيء واحد نحو حسبتني وخلتني ولايكون ذلك في الافعال الاخرى . وقد الحق بهذه الافعال الفعل تقول وذلك اذا جاءت بمعنى الظن بشرط ان تكون بصيغة المضارع المخاطب وان يتقدمها استفهام والا يفصل بينها وبين الاستفهام بغير الظرف أو المفعول الثاني ، اما بني سليم فانهم يعملونها بلا شروط ، ويجوز مع توفر الشروط الا تعمل . اما أعلم وأرى فاني لم اجده يذكر معهما الا نبأ وقد اوضح ان علم ورأى أصل أعلم وأرى ، وادخل المبنى للمجهول من هذه الافعال مع ظن واخواتها في جميع الأحكام . ولقد تبين لي انه يجيز الاقتصار على المفعول الاول من هذه الافعال دون الثلاثة فيقـــول أعلمت زيداً .

وفي الحروف المشبهة بالفعل وجدت أنه جعلها عاملة عمل الفعل لانها أشبهته فعملها بحق الشبه لابحق الاصل فهي ترفع وتنصب الا انها لما كانت أضعف من الفعل الزمت تقديم المنصوب على المرفوع اشعاراً بانحطاطها عن مرتبة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا فانه أجازه . وقد ذكر ان معنى ان وأن التوكيد ، وليت للتمني ، وكأن للتشبيه ، ولعل للرجاء ، اما لكن فقد ذكر انها توجب بعد نفي ولم يصرح بلفظه الاستدراك وقد وجدت ان اصل لعل عنده علّ واللام الاولى زائدة، وكذلك الكاف في كأن زائدة ، للتشبيه والاصل ان . اما لام التوكيد فقد ذكر انها تدخل على خبر ان وعلى معمول خبرها ايضا . وفي حديثه عن ابطال عمل هذه الحروف وجدت انها يبطل عمل بعضها في حالتين الاولى دخول ما الكافة عليها وعند ذلك يبطل عملها جميعا لا ليت اذ يجوز فيها الاعمال والاهمال . والثانية التخفيف وهو حذف النون الثانية من مضعف الآخر وقد اجاز الاهمال والاعمال مع ان واشترط دخول اللام في خبرها اذ الغيت ، ووجب الاعمال مع أن وكأن وجعل الاسم ضمير الشأن واجاز ظهوره على ضعف مع كأن فقط ، واوجب الاهمال مع لكن حيث جعلها حرف عطف عند التخفيف . اما العطف مع هذه الحروف فقد وجدت انه عنده على قسمين : بعد تمام الخبر وقبل تمام الخبر ، اما بعد تمام الخبر فقد أجاز النصب والرفع بعد ان وأن ولكن وأوجب النصب بعد ليت ولعل وكأن لان الرفع يؤدي الى اثبات المعنى ولا يجعله على معاني هذه الحروف . اما قبل تمام الخبر فانه لم يجز في المعطوف الا النصب وغلط الذين قالوا انك وزيد ذاهبان . اما الوصف والتوكيد فقد اوجب فيهما النصب قبل تمام الخبر واجاز الرفع بعد تمام الخبر .

وفي حذف الاسم والخبر مع هذه الحروف وجدت أنه لايجيز حذف الاسم الا للضرورة ، اما الخبر فانه جائز اذا دل عليه دليل .

وفي آخر الجزء الاول افراد سيبويه بابا لاستعمالات إن وأن ذكر فيه مواضع كل منهما ولقد وجدت انه جعل لأن ثلاثة مواطن رئيسية وهي ان تكون في موضع رفع أو نصب أو جر ثم فصل الكلام عن كل موضع فذكر من مواطن الرفع ان تقع مبتدأ وقد تقدمها الخبر او ان يكون الخبر معها ظرفا وبعد لولا وبعد لو ، وفي موضع الخبر أو الفاعل ولم اجده يذكرها في موضع نائب الفاعل ، وقد ذكر من مواطن الرفع ايضا ان تكون تابعا لمرفوع . اما موضع النصب فقد ذكر انها تقع موقع المفعول به وانها تسد مسد مفعولي ظن واخواتها وانها تقع في موضع التعليل بعد حذف اللام ، او تكون تابعا لما مر . وفي موضع الجر ذكر انها تكون في موضع جر بالحرف أو بالاضافة ، اما ان فقد ذكر لها موضعا واحداً هو الابتداء ثم فصل القول بعد ذلك فذكر وقوعها محكية بالقـــول ، أو في اول الجملة المستأنفة ، او بعد الا الاستفتاحية ، او في بدء صلة والمعنى للقسم ، او جواب قسم وما في معناه ، أو بعد فعل قلبي علق عنها باللام ، او في موقع الحال . ثم وجدته يذكر جواز الفتح والكسر في مواضع ولكل معنى فمنها بعد اذا الفجائية ، وبعد قسم ليس في جوابه اللام ، وبعد اما ، وبعد فاء الجزاء . ثم ذكر إنما وأنما واوضح ان كلا منهما تقع في جميع المواضع التي تقع فيها دون ما ، ولقد نص على انه لايجوز ان تلي ان أن ولا أن إن لان كلا منهما تحتاج الى اسم وخبر وليس في الكلام الا جملة واحدة .

اما لا النافية للجنس فقد وجدت انه يعملها عمل ان في الاسم

خاصة بشروط وهي : ان يكون نفيها للجنس وليس نفيا للواحد ، وأن تعمل في نكرة وقد وجدت انه يؤول ماورد مما ظاهره بجيء المعرفة بعدها ، وان يتصل اسمها بها ولا يفصل ، والا تدخل على معمول غيرها ، والاسم بعدها منصوب بها ، اما الخبر فانه عند سيبويه مرفوع بما كان مرتفعا به قبل دخولها وهو المبتدأ وهي مع اسمها بمنزلة الاسم المبتدأ وقد وجدت انه يقسم اسمها من حيث التنوين الى قسمين منون وهو الشبيه بالمضاف وغير منون وهو المفرد والمضاف ، واما المضاف فان التنوين يذهب منه للاضافة . واما المفرد فالتنوين يحذف منه تخفيفا ، ولم يحذف التنوين من الشبيه بالمضاف لان هناك كلمة من تمامه فصار كحرف وسط الكلمة فلا يحذف . وفي حذف الاسم او الخبر وجدت انه يجيز حذف الاسم على قلة نادرة وذلك اذا عرف المخاطب ماتعني ، اما الخبر فقد ذكر انه يحذف ، كثيراً بل هو الغالب . اما العطف فقد تبين لي انه اذا كان المعطوف نكرة ماما ان يكون المعطوف عليه مفرداً أو غير مفرد فاذا كان مفرداً ففيه حالان : مع تكرار لا وحينئذ يجوز النصب والرفع اما الرفع فحملا على موضع لا واسمها واما النصب فحملا على لا النافية . أو من غير تكرار لا ويجوز في المعطوف ايضا النصب والرفع الا انه لم يذكر الرفع ولم يمثل له ويكون النصب حملا على اسم لا والرفع حملا على موضع لا واسمها هذا اذا كان المعطوف نكرة ، ما اذا كان معروفة فانه لم يجز فيه الا الرفع حملا على موضع لا واسمها لانه لايجوز لها ان تعمل في معـــرفة . اما اذا دخلت همزة الاستفهام على لا فقد وجـدت انه جعلهـا على ثلاثة معان : الاول الاستفهام على حقيقته ويجوز فيه كل ماجاز بدون الهمزة ، والثاني التمني ويجوز فيه ايضا كل ماجاز في الاخبار الا ان الخبر اذا كان مذكورا فيجب نصبه

بعد دخول الهمزة على انه نعت لأن معنى التمني يغني عن الخبر ، والثالث ان تكون بمعنى هلا ولا تكون حينئذ عاملة وانما ينصب الاسم بعدها بفعل محذوف .

أما الباب الثاني فقد كان موقف النحويين من مادة الكتاب في النواسخ ، وقد بدأت الباب بفصل عن مكانة سيبويه والكتاب ، وقد احتوى هذا الفصل على ذكر منزلة سيبويه العالية عند جمهور النحويين والدارسين للنحو قديما وحديثا بل منزلته عند مخالفيه من الكوفيين ، ومنزلة كتابه العالية أيضا ، هذه المنزلة وهذا التقدير سببا اثارة شبهتين حول اصالة الكتاب الاولى ذكرها ابن النديم في الفهرست قال : (قرأت بخط ابي العباس ثعلب اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان واربعون انسانا منهم سيبويه والاصول والمسائل للخليل) والثانية ذكرها القفطي في انباء الرواة حيث ذكر انه قيل ان كتاب سيبويه هو كتاب عيسى بن عمر المسمى بالجامع زاد عليه من كلام الخليل وغيره . وحيث عرضت هاتان الشبهتان للمناقشة لم تثبتا ، اما بالنسبة للاولى فانها داحضة من عدة جهات فان احدا ممن تولوا مناقشة سيبويه والرد عليه لم يذكر لنا اسم نحوي واحد من الواحد والاربعين حتى ثعلب نفسه ، وكيف رضي هؤلاء ان ينفرد سيبويه بالكتاب دونهم ، ثم ان الاخفش وهو الطريق الوحيدة لرواية كتاب سيبويه يحدثنا عن اصالة الكتاب في رواية مسنده ذكرها القفطي في انباه الرواة قال : (كتبت من خط محمد بن عبد الملك حدثني محمد ابن علي بن حمزة قال حدثنا الرياشي قال سمعت الاخفش يقول : كان سيبويه اذا وضع شيئا من كتابه عرضه علي وهو يرى اني اعلم مني وانا اليوم اعلم منه) ، اما الشبهة الثانية فانها تبدأ بكلمة قيل

ولا تنسب القول لأحد ويكفي لردها أن سيبويه لم يرو عن عيسى الا اثنتين وعشرين مرة في الوقت الذي نجد للخليل اكثر من خمسمائة رواية في الكتاب ، وان السيرافي (٣٦٨ هـ) يقول عن كتابي عيسى (ماوقعا الينا ولا رأيت أحداً يذكر انه رآهما) .

اما الفصل الثاني فهو ذكر للمسائل التي ظنها بعض النحاة خطأ من سيبويه ولقد تبين لي صدق الكلمة التي قالها ابن جني في المتتبعين لسيبويه وآرائه من ان الله سبحانه لم يضره الا بالنزر القليل مما قالوا بالرغم من ان المتتبعين كانوا جلة الاصحاب على حد تعبير ابن جني فقد أوردت سبعا وعشرين مسألة لم يلزم سيبويه منها الا واحدة ، حتى هذه لها فيما قاله توجيه مقبول ، فاذا لم يلزم سيبويه في ابواب النواسخ كلها الا بمسألة واحدة لاتلزمه الزاما كاملا فمن يدرى كم يلزمه في الابواب الاخرى ؟ . .

ولقد وجدت في الفصل الثالث ان مسائل الخلاف كثيرة في ابواب النواسخ الا ان الذي لسيبويه رأى فيه لايعدو احدى وثلاثين مسألة مما يدل على ان ماذكره كان خارجا عن التعقيدات والتفريعات الكثيرة التي ادت الى زيادة الخلاف ، وأنه كان متفقا في عقليته مع العقلية البصرية في النحو اتفاقا يكاد يكون تاما ، ولقد وجدت انه يتفق مع الكوفيين في مسألة واحدة هي نصب الاسم المفرد بعد لا التي لنفي الجنس ، وهذه الموافقة لاينفرد بها من البصريين فقد وافقه عدد من أئمة نحو البصرة منهم الزجاج والجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني ، ولقد تبين لي خلال هذا الفصل ان سيبويه لم يعرف ماعرفه ابو عمرو بن العلاء من ان لغة تميم اهمال ليس مع

الا في قولهم ليس الطيب الا المسك ، فاضطر لذلك ان يجعل الكلام على اضمار الشأن ويتكلف له بما لا داعي له مادام الاهمال قد ثبت لغـــة .

اما ما نسب الى سيبويه خطأ وهو الفصل الرابع فقد وجدت ان حرص النحويين على ان يكون له مذهب أو رأى فى المسائل هـــو الذي أوقعهـم في الوهم فنسب قوم اليه غير رأيه وزعم آخرون له مذاهب فيما لم يذكره أصلا ، وليس الحرص وحده هو الذي دفعهم الى التوهم بل ان تتبع آرائه من الكثيرين ومناقشتها ادى الى الخطأ في فهم عدد من هذه الآراء او تحمـل عبارته مالم يقصد اليه ، ولقد وجدت في عدد محدود من كتب النحو التي رجعت اليهــا اثنتين وعشرين مسألة فيما يتعلق بأبواب النواسخ ، ولا يمكن ان اتصور ان هذا الوهم من النحويين قد وقع في ابواب النواسخ فحسب أو في هذه الكتب التى رجعت اليها دون غيرها ، فانه لو درست ابواب الكتاب الاخرى دراسة وافية وروجعت كتب النحو بصورة موسعة لوجد الباحث الشيء الكثير من النسبة الخطأ الى سيبويه ، ومن الوهم في فهم عدد غير قليل من المسائل الواردة في الكتاب .

وفي الفصل الأخير ما استجد بعد سيبويه وجدت انه قد ذكر لبعض مواد النواسخ مصطلحات كتب لها البقاء واخرى لم تستعمل بعده ، وعدم شيوع جميع تسمياته في ابواب النواسخ لدى النحويين امر طبيعي كما اعتقد وذلك لان اصطلاحات الفنون لم تكن قـد استقرت جميعاً في وقته ، وقد يشيع مصطلح وغيره خير منه أو مثله . والذي تبين لي أنه لم يغفل المعاني للمصطلحات وانما لم يسبق غيره في اختيار الالفاظ التي شاعت ، وان كان له فضل السبق في عدد في المصطلحات

منها مفعولا ظن واعلم وباب الحروف المشبهة بالفعل وما اجرى مجرى ليس وافعال المقاربة . وعلى اية حال فانه حق في هذه المصطلحات لم يكن قاصداً وضعها انما كان شارحا وموضحا للعمل أو المعنى يدل على ذلك انه قد يضع عدة مصطلحات لشيء واحد أحيانا . اما المسائل غير المستوفاة أو التي اغفلها اغفالاً تاما فقد وجدت انها لاتتجاوز احدى وثلاثين مسألة مثل لبعضها دون تقعيد ، وهي من القلة كما هو ظاهر بحيث لاتعد شيئا مذكوراً امام الجهد الضخم الذي يظهر لكل قارىء في الكتاب ، وبخاصة اذا ماتذكرنا ان كل انسان معرض للزلل والخطأ والنسيان ، ولا يمكن ان ننتظر من رجل يكتب سفرا جليلا كهذا الكتاب ان يحيط بالموضوع كله وان يجمع دقائقه وماعظم وسبحان من تفرد بالكمال .

المراجع

× أبنية الصرف في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي – طبعة بغداد ١٩٦٥ م المقدمة للدكتور شوقي ضيف .

× احياء النحو لابراهيم مصطفى – لجنة التأليف والترجمة سنة ١٩٥٩ م

× أخبار النحويين البصريين للسيرافي – معهد المباحث الشرقية بالجزائر سنة ١٩٣٦ م

× اساس البلاغة للزمخشري – دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٣ م .

× الاستدراك على سيبويه في كتاب الابنية والزيادات للزبيدي – طبعة روما سنة ١٨٩٠م .

× اسرار العربية لابن الانباري – ليدن سنة ١٣٠٣ هـ .

× الاشباه والنظائر للسيوطي – الطبعة الثانية ، الدكن سنة ١٩٥٩ هـ .

× الاعلام لخير الدين الزركلي – الطبعة الثانية ، كوستا توماس بالقاهرة سنة ١٩٥٤م .

× الافعال لابن القوطية – الطبعة الاولى بمصر تحقيق علي فوده سنة ١٩٥٢م .

× املاء ما منّ به الرحمن لابى البقاء العكبرى . طبعة مصطفى الحلبي سنة ١٩٦١م .

× انباه الرواة للقفطي – دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٢م .

× الانتصار أورد ابن ولاد على المبرد - مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم ٧٠٥ نحو تيمور .

× الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لاحمد بن المنير - حاشية الكشاف طبعة الحلبي سنة ١٩٤٨م .

× الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري - الطبعة الثالثة ، مطبعة السعادة سنة ١٩٥٥م .

أوضح المسالك لابن هشام - الطبعة الرابعة النصر بمصر سنة ١٩٥٦م .

× الايضاح لابن الحاجب (شرح مفصل الزمخشري) - مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم ١٨٥٥ نحو

× الايضاح في علل النحو للزجاجي - تحقيق مازن مبارك طبعة المدني سنة ١٩٥٩م .

× البداية والنهاية لابن كثير (تاريخ ابن كثير) - الجزء العاشر طبع مطبعة السعادة .

× بغية الوعاة للسيوطي - مطبعة السعادة سنة ١٣٢٦ هـ .

× تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري (شرح شواهد كتاب سيبويه) حاشية الكتاب طبعة بولاق .

× تحفة النجبا للسيوطي - مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم ١٨٣١ نحو

× التطور النحوي للغة العربية لبرجستراسر - مطبعة السماح سنة ١٩٢٩م .

× التعريفات للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني - المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٢١ هـ .

× التفاحة في النحو لابي جعفر النحاس ، تحقيق كوركيس عواد ـ مطبعة العاني ببغداد سنة ١٩٦٥م

× الجاحظ لشارل بلات ، ترجمة الدكتور ابراهيم الكيلاني ـ دار اليقظة العربية سنة ١٩٦٣م .

× الجاحظ حياته وآثاره للدكتور طه الحاجري ـ دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٢م .

× جامع المقدمات (كتاب العوامل للجرجاني) ـ طبعة ايران سنة ١٩٦٥ م .

× الجمل للزجاجي ـ الطبعة الثانية بالجزائر سنة ١٩٥٧م .

× جمهرة اللغة لابن دريد ـ دار المعارف العثمانية ، الدكن سنة ١٣٤٥ هـ .

× حاشية الصبان على الاشموني على الفية ابن مالك ـ طبعة عيسى البابي الحلبي .

× الحدود النحوية للفاكهي ـ مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم ١٨٥٨ نحو .

× الحدود في النحو للرماني ـ مخطوط ، مكتبة المتحف ببغداد رقم ٧٧٨ مجموعة .

× خزانة الادب للبغدادي ـ المطبعة الاميرية ببولاق .

× الخصائص لابن جني ـ دار الكتب المصرية سنة [illegible] .

× دائرة المعارف الاسلامية ـ ترجمة احمد الشنتناوي وابراهيم زكي وعبدالحميد يونس ـ مطبعة الاعتماد بمصر سنة ١٩٣٢م .

× زبدة التعريفات لمحمد الرشدي اخي جلبي ـ طبعة دار الطباعة بصحاف اسعد افندي سنة ١٢٩١هـ .

× سر صناعة الاعراب لابن جني ـ تحقيق مصطفى السقا وزملائه ، طبعة مصطفى الحلبي .

× سيبويه امام النحاة لعلي النجدي ناصف ـ لجنة البيان العربي ، القاهرة سنة ١٩٥٣م .

× شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ـ الطبعة الرابعة عشرة ، مطبعة السعادة سنة ١٩٦٤م .

× شرح الاقتراح لابن علان ـ مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم ٦٦٦ نحو تيمور .

× شرح الحدود النحوية للابدى ـ مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم ١٩٥٠ نحو .

× شرح الحدود النحوية للفاكهي ـ مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم ١٩٥١ نحو .

× شرح التصريح على التوضيح للازهري ـ طبعة عيسى البابي الحلبي .

× شرح الشواهد للعيني ، حاشية الصبان على الاشموني (الهامش) ـ طبعة عيسى الحلبي .

× شرح الفية ابن مالك لابن الناظم ـ طبعة النجف سنة ١٣٤٢ هـ

× شرح العمدة لابن مالك ـ مخطوط ، مكتبة المتحف ببغداد رقم ٥٣٧ .

× شرح الكافية للرضي الاسترابادي ـ المطبعة العامرة المحمية سنة ١٢٧٥هـ .

× شرح المفصل لابن يعيش - طابع دار الطباعة المنيرية .
× شرح ديباجة القاموس لنصر الهوريني- طبعة مقابلة على نسخة الامام الشنقيطي المحفوظة بدار الكتب المصرية .
× شرح قطر الندى لابن هشام - الطبعة العاشرة مطبعة السعادة سنة ١٩٥٩م .
× شرح كتاب سيبويه للرماني- نسخة مصورة بمجمع اللغة العربية بمصر رقم ١٨٣ نحو .
× شرح كتاب سيبويه للسيرافي - مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم ١٣٧ نحو .
× الصحاح للجوهري - دار الكتاب العربي تحقيق أحمد عبد الغفور عطار .
× طبقات النحويين للزبيدي - طبعة أمين الخانجي سنة ١٩٥٤ م .
× العقد الفريد لابن عبد ربه - المكتبة التجارية بمصر سنة ١٩٣٥م .
× العين للخليل بن احمد الفراهيدي - مخطوط ، مكتبة المتحف ببغداد الجزء الاول رقم ٧٧٣ ، الجزء الثاني رقم ٥٠٩ .
× الفهرست لابن النديم - مطبعة خياط بيروت ، روائع التراث العربي .
× الكامل للمبرد - طبعة مصطفى الحلبي سنة ١٢٥٦ هـ .
× الكتاب لسيبويه - طبعة بولاق سنة ١٣١٦ . وطبعة دار القلم تحقيق عبد السلام هارون ، الجزء الاول سنة ١٩٦٦م .
× الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشري - مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٩٤٨م .

× كشاف اصطلاحات الفنون لمحمد علي التهانوي ـ مطبعة كلكته سنة ١٢٧٨هـ .

× كشف الظنون لحاجي خليفة ـ دار الطباعة المصرية سنة ١٢٧٤ هـ .

× اللباب في علل البناء والاعراب لابي البقاء العكبري ـ مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم ١٩١٩ نحو .

× لسان العرب لابن منظور ـ دار صادر بيروت سنة ١٩٥٥م .

× مجالس ثعلب لابي العباس ثعلب . دار المعارف بمصر النشرة الثانية .

المحيط للصاحب بن عباد ـ مخطوط ، مكتبة المتحف ببغداد رقم ٥٢٨ .

× مراتب النحويين لابي الطيب اللغوي ـ مطبعة نهضة مصر .

× المزهر للسيوطي ـ الطبعة الثانية مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

× معاني القرآن للفراء ـ نسخة مصورة في دار الكتب المصرية رقم (٢٤٧٧١ ب نحو) .

× معجم الأدباء لياقوت ـ طبعة مصر سنة ١٩٢٧م .

× مغني اللبيب لابن هشام ـ طبعة عيسى الباب الحلبي .

× مفاتيح العلوم للخوارزمي ـ الطباعة المنيرية سنة ١٣٤٢ هـ .

× مفتاح العلوم للسكاكي ـ طبعة الحلبي سنة ١٩٣٧م .

× المقتضب للمبرد ـ مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم ١٩٠٩ نحو .

× المقتضب للمبرد الجزء الاول تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة سنة ١٣٨٥هـ مقدمة الكتاب .

× مقدمة ابن خلدون لابن خلدون ـ مطبعة مصطفى محمد بمصر .
× المقدمة المحسبة في علم النحو لطاهر بن بابشاذ النحوي ـ مخطوط ، مكتبة المتحف ببغداد رقم ١٩٦٣ م
× منازل الحروف للرماني ـ مخطوط ، مكتبة المتحف ببغداد رقم ٨٧٧ مجموعة .
× نزهة الالباء لابن الانباري ـ مطبعة المعارف ببغداد سنة ١٩٥٩ م .
× همع الهوامع للسيوطي ـ مطبة السعادة سنة ١٣٢٧ هـ .

الفهرس

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

رقم الايداع فى المكتبة الوطنية ببغداد
٣٨٤ لسنه ١٩٧٧